



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي  
المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميله  
معهد العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

المرجع 2016/2015

قسم : علوم التسيير

الميدان : العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية

الشعبة: علوم التسيير

التخصص : إدارة مالية

## مذكرة بعنوان:

دور البنوك التجارية في تغطية خطر الصرف دراسة حالة - بنك الفلاحة والتنمية

الريفية- وكالة القرارم قوقة-



مذكرة مكملة لنيل شهادة الليسانس في علوم التسيير (ل.م.د) تخصص " إدارة مالية "

إشراف الأستاذ:

- بلحاج طارق

إعداد الطلبة:

-ايمان لطرش

-حليمة شايب

-بوشيحة نجاة

السنة الجامعية: 2016/2015



سورة الفاتحة



# شكر و تقدير

إلى صاحب الفضل الأول والأخير إلى سواء السبيل إلى من كان على كل شيء قدير الله جل جلاله.

الحمد والشكر لله الذي بإذنه وعونه تم إنجاز هذا العمل المتواضع.

إلى الأستاذ بلحاج طارق على نصائحه وتوجيهاته القيمة.

وإلى كل من جمعنا بهم مقاعد الدراسة .

إلى أساتذة و طلبة معهد العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ميلة.

و في الأخير نشكر كل من ساهم من قريب أو بعيد في مساعدتنا خاصة الأستاذة الفاضلة باي و الأستاذ المحترم لطرش

في إنجاز هذا العمل المتواضع.

إن أصبنا فمن الله وإن أخطئنا فمن الشيطان.

ولله الحمد والشكر أولاً وأخيراً.



# إيمان و حليمة و نجاة



الفاء

# الإهداء

إلى نور دربي ومنبع أمني إلى الشمس التي تضيء نهاري  
إلى عطر الجنة التي زرعت بقلبي الأمل إلى أعظم قلب في  
الوجود إلى حبيبتي الغالية "أمي"

إلى قوتي وضيء حياتي أفيده بقلبي وروحي حبيبي الغالي "أبي"

إليكما والديا العزيزان أهدي ثمرة جهدي أطل الله في عمركما .

إلى إخوتي وأخواتي كل باسمه.

إلى القلب الصافي إلى أعلى ما أهدته لي الحياة.

إلى من قاسمني خطوات العمل وكن لي الأختان قبل الصديقتان "حليمة و نجاة"

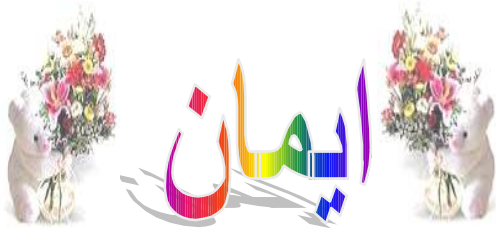
إلى صديقتي التي تقاسمت معهم أيام الجامعة كل واحدة باسمها .

إلى الذي لم يبخل علينا بتوجيهاته ونصائحه الأستاذ: بلحاج طارق .

إلى كل من تمنى لي النجاح وشجعني ولو بكلمة.

إلى كل من نسيه قلبي وما كان لقلبي أن ينساه.

وإلى كل هؤلاء أهدي ثمرة جهدي.



# الإهداء

إلى نور دربي ومنبع أملي إلى الشمس التي تضيء نهاري  
إلى عطر الجنة التي زرعت بقلبي الأمل إلى أعظم قلب في  
الوجود إلى حبيبتي الغالية "أمي"

إلى قوتني وضيء حياتي أفيده بقلبي وروحي حبيبي الغالي "أبي"

إليكما والديا العزيزان أهدي ثمرة جهدي أطال الله في عمركما .

إلى إخوتي وأخواتي كل باسمه.

إلى القلب الصافي إلى أعلى ما أهدته لي الحياة.

إلى من قاسمني خطوات العمل و كن لي الأختان قبل الصديقتان "إيمان و نجاة"

إلى صديقتي التي تقاسمت معهم أيام الجامعة كل واحدة باسمها .

إلى الذي لم يبخل علينا بتوجيهاته ونصائحه الأستاذ: بلحاج طارق .

إلى كل من تمنى لي النجاح وشجعني ولو بكلمة.

إلى كل من نسيه قلبي وما كان لقلبي أن ينساه.

وإلى كل هؤلاء أهدي ثمرة جهدي.



# الإهداء

إلى نور دربي ومنبع أملي إلى الشمس التي تضيء نهاري  
إلى عطر الجنة التي زرعت بقلبي الأمل إلى أعظم قلب في  
الوجود إلى حبيبتي الغالية "أمي"

إلى قدوتي وضيء حياتي أفيده بقلبي وروحي حبيبي الغالي "أبي"

إليكما والديا العزيزان أهدي ثمرة جهدي أطل الله في عمركما .

إلى إخوتي وأخواتي كل باسمه.

إلى القلب الصافي إلى أعلى ما أهدته لي الحياة.

إلى من قاسمني خطوات العمل و كن لي الأختان قبل الصديقتان "إيمان و حليلة"

إلى صديقتي التي تقاسمت معهم أيام الجامعة كل واحدة باسمها .

إلى الذي لم يبخل علينا بتوجيهاته ونصائحه الأستاذ: بلحاج طارق .

إلى كل من تمنى لي النجاح وشجعني ولو بكلمة.

إلى كل من نسيه قلبي وما كان لقلبي أن ينساه.

وإلى كل هؤلاء أهدي ثمرة جهدي.



قائمة

الجدول

## قائمة الجداول

الصفحة	العنوان	رقم الجدول
53	تقلبات أسعار الاورو و الدولار في حالة الشراء	3-4
54	تقلبات أسعار الدولار في حالة البيع	3-5

قائمة

الاشكال

## قائمة الاشكال

الصفحة	العنوان	رقم الشكل
25	بيان مراحل خطر الصرف	01
48	الهيكل الإداري لبنك الفلاحة والتنمية الريفية	02
53	الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية-وكالة القرارم قوقة	03

فائمة الملاحق

## قائمة الملاحق

الصفحة	عنوان الملحق	رقم الملحق
76	التصفية الأولية للملف	1
77	تعليمات فتح الاعتماد	2
78	تابع لتعليمات فتح الاعتماد	3
79	شكل طلب الاعتماد المستندي أو البنكي	4
80	تابع لشكل طلب الاعتماد المستندي	5
81	إشعار الخصم	6
82	التحقق من صحة شهادة التجارة الخارجية	7
83	الالتزام	8
84	ملف إعلان بدء ملف توطين الإستيراد	9
85	الفاتورة الشاملة للتصفية الأولية للملف	10
86	التصفية النهائية للملف	11
87	شهادة منشأة	12
88	ملاحظات الوزن والتعبئة	13
89	شهادة مطابقة	14
90	بطاقة التحويل البنكي	15
91	بيان نقل البضاعة	16
92	إشعار الخصم	17

الفارس

## فهرس المحتويات

الصفحة	المحتويات
I	الشكر والتقدير
II	الإهداء
III	فهرس الجداول
IV	فهرس الاشكال
V	فهرس الملاحق
VI	فهرس المحتويات
أ-ج	المقدمة العامة
الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للبنوك التجارية و أسعار الصرف	
2	تمهيد
2	المبحث الأول: مدخل مفاهيمي حول البنوك التجارية
2	المطلب الأول: مفهوم البنوك التجارية و أهميتها
3	المطلب الثاني: وظائف البنوك التجارية
4	المطلب الثالث: أهداف البنوك التجارية
5	المبحث الثاني: سياسات البنوك التجارية
5	المطلب الأول: سياسة الربحية
6	المطلب الثاني: سياسة السيولة
6	المطلب الثالث: سياسة الأمان
7	المبحث الثالث: مدخل مفاهيمي حول أسعار الصرف
7	المطلب الأول: مفهوم سعر الصرف و أهميته
9	المطلب الثاني: أنواع و وظائف سعر الصرف
12	المطلب الثالث: الأنظمة و النظريات المفسرة لسعر الصرف

19	خلاصة الفصل الأول
الفصل الثاني: الأساليب المستخدمة في تغطية مخاطر الصرف	
21	تمهيد
22	المبحث الأول: نظرة عامة حول مخاطر الصرف
22	المطلب الأول: مفهوم خطر الصرف
25	المطلب الثاني: طبيعة مخاطر الصرف
27	المطلب الثالث: الآثار الناجمة من مخاطر الصرف
30	المطلب الرابع: أوضاع المتعاملين بالعملات الأجنبية
33	المبحث الثاني: تقنيات تغطية خطر الصرف
33	المطلب الأول: تقنيات التغطية الداخلية
36	المطلب الثاني: تقنيات التغطية الخارجية
37	المطلب الثالث: أساليب التغطية الكلاسيكية
39	المبحث الثالث: استراتيجيات التغطية ضد مخاطر الصرف
39	المطلب الأول: استراتيجيات التغطية ضد مخاطر الصرف باستخدام حق الشراء
39	المطلب الثاني: استراتيجيات التغطية ضد مخاطر الصرف باستخدام خيار البيع
40	المطلب الثالث: استراتيجيات تتضمن توليفة من الخيارات
42	خلاصة الفصل الثاني
الفصل الثالث: دراسة ميزانية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية - القرارم قوقة ولاية ميله -	
44	المبحث الأول: تقديم عام لبنك الفلاحة و التنمية الريفية
44	المطلب الأول: نشأة بنك الفلاحة و التنمية الريفية BADR

44	المطلب الثاني: المهام و الأهداف لبنك الفلاحة و التنمية الريفية
46	المطلب الثالث: المبادئ و الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة و التنمية الريفية BADR
46	المبحث الثاني: تقديم عام لبنك الفلاحة و التنمية الريفية وكالة القرارم قوقة
49	المطلب الأول: نشأة وكالة BADR القرارم قوقة
49	المطلب الثاني: مهام و أهداف بنك الفلاحة و التنمية الريفية
52	المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي للبنك – وكالة القرارم قوقة
53	المبحث الثالث: دراسة حالة
70	خاتمة
	قائمة المراجع
	الملاحق

العلم

## المقدمة العامة:

أصبح الاهتمام في الأدبيات الاقتصادية بدراسة الظواهر النقدية من أهم انشغالات المؤسسات والحكومات وهذا يعود لمكانة وأهمية المتغيرات النقدية في دفع الحركة الاقتصادية وعلى هذا المنحى تعتبر آلية سعر الصرف العنصر المحوري في اقتصاد المالية الدولية وهذه الأهمية مصدرها تعقد مشاكل التمويل على المستوى الداخلي والخارجي خاصة بالنسبة للبلاد السائرة في طريق النمو , وآلية سعر الصرف لها أهمية بالغة في تعديل وتسوية ميزان المدفوعات للبلدان السائرة في طريق النمو والتي تتميز بوجود عجز هيكلية ناتج عن السياسات الاقتصادية المنتهجة في مجال التنمية , حيث أصبحت أنظمة أسعار الصرف المتعارف عليها كالصرف العائم والثابت عاجزة عن إيجاد فعالية التوازن في ميزان المدفوعات .

- اثبتت التجارب الحديثة أن تقلبات أسعار صرف العملات يمكن أن تؤدي إلى مخاطر اقتصادية كبيرة سواء على المستوى الكلي أو المستوى الجزئي , والقرض لهذه المخاطر والأزمات التي يثيرها تقلب العملات الأجنبية يتطلب إدارة جيدة من خلال تبني إستراتيجية تهدف إلى التقليل من الآثار السلبية للصراف سواء كانت داخلية أو خارجية.

مما يتطلب شيئاً فشيئاً إلى استعمال تقنيات معينة سواء داخلية أو خارجية لتغطية تقلبات أسعار الصرف سواء على مستوى المؤسسات أو حتى على مستوى القطاع البنكي وهنا تكمن أهمية إدارة مخاطر الصرف لذلك كله يهدف إلى إبراز أهم التقنيات المستعملة في إدارة وتسيير المخاطر المرتبطة بالتقلبات في أسعار الصرف بالنسبة للبنوك والمؤسسات المعنية خسائر مالية باهظة هي في غنى عنها .

## ❖ إشكالية البحث:

وعلى ضوء ذلك تتبلور إشكالية بحثنا فيما يلي :

ما هو دور البنوك التجارية في تغطية خطر الصرف؟

- ولتوضيح هذا التساؤل أكثر نقوم بطرح عدد التساؤلات الفرعية التالية:

- ما هي البنوك التجارية وأهم وظائفها ونظرياتها والسياسات المتبعة فيها ؟ بالإضافة إلى ما هو

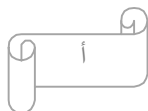
سعر الصرف ووظائفه وأهم الأنظمة والنظريات المفسرة له؟

- ما هي الأساليب المستخدمة في تغطية خطر الصرف؟

- ما هي طرق تسيير خطر الصرف في بنك الفلاحة والتنمية الريفية؟

## ❖ فرضيات الدراسة :

وكإجابة أولية على التساؤلات اعتمدنا في دراستنا على الفرضيات التالية :



- سعر الصرف هو النسبة التي تتم من خلال مبادلة عملة ما مع عملة أخرى وفق إطار قانوني الذي يتم تحديده على أساس قوى العرض والطلب.
- تنشأ مخاطر الصرف الأجنبي عن طريق تقلباتها المستمرة , والتي تؤثر على ودائع وفروض متعاملين بمختلف العملات في البنوك.
- تعتمد البنوك الجزائرية في مواجهة وتسيير خطر الصرف على تقنية أساسية .
- الاحتفاظ بهامش خطر يقدر ب 3 %.

### ❖ أهداف الدراسة :

- نهدف من وراء هذه الدراسة لمعرفة دور البنوك التجارية في تغطية خطر الصرف.
- التحقق من صحة الفرضيات وكذلك إطراء المعرفة العلمية .

### ❖ أهمية الدراسة:

- المكانة التي يحتلها سعر الصرف في المجال الاقتصادي سواء بالنسبة للدول المتقدمة أو الدول النامية على حد سواء.
- كون موضوع دور البنوك التجارية في تغطية خطر الصرف في الجزائر من المواضيع التي أعطيت لها أهمية كبيرة ولها مكانة مرموقة في حالة المبادلة.

### ❖ أسباب اختيار الموضوع :

- من الأسباب التي دفعتنا لاختيار هذا البحث والعمل فيه:
- طبيعة التخصص الذي تدرس فيه ( إدارة مالية).
- جهلنا بجوانب الموضوع, وأبعاده الاقتصادية دفعتنا لبحث فيه من أجل أن نزيح غموضنا عنه.

### ❖ صعوبات البحث:

- من خلال قيامنا بإنجاز هذا الموضوع صادفنا عدت صعوبات منها :
- عدم توفر الكتب في هذا المجال من طرف الكتاب الجزائريين.
- صعوبة الحصول على معلومات كافية من طرف محل الدراسة خاصة.

### ❖ منهج الدراسة :

- لمعالجة هذا الموضوع اتبعنا المنهج الوصفي والتحليلي للإجابة على الإشكالية المطروحة واختيار الفرضيات بالنفي والإيجاب , حيث اخترنا المنهج الوصفي للمفاهيم المتعلقة بتغطية خطر الصرف إلى جانب المنهج التحليلي الذي اعتمد لمعالجة الفصل الأخير.

❖ مصادر الدراسة :

- اعتمدنا في بحثنا بالدرجة الأولى على الكتب والتي استمدينا منها التعاريف والنظريات والأنواع , كما لجأنا إلى مصادر مقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية لمعرفة تقلبات سعر الصرف وتغطيتها خلال الفترة المدروسة و استعنا ببعض المذكرات لناخذ بعض العناصر بالإضافة إلى مواقع الكترونية .

❖ تقسيمات البحث:

للإجابة على الإشكالية واختيار الفرضيات اقتضت الضرورة إلى تناول الموضوع في ثلاث فصول تسبقهم مقدمة عامة وتليهم الخاتمة العامة وتناولنا فيه.

الفصل الأول: الإطار لمفاهيمي للبنوك التجارية وأسعار الصرف.

الفصل الثاني: الأساليب المستخدمة في تغطية مخاطر الصرف.

الفصل الثالث: دراسة ميزانية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية - القرارم قوكة ولاية ميلة -

# الفصل الأول

الإطار المفاهيمي للبنوك  
التجارية وأسعار الصرف

## تمهيد:

تعتبر البنوك (المصارف) على اختلاف أشكالها والبنوك التجارية على وجه الخصوص إحدى أدوات النظام الاقتصادي الهامة في العهد الحديث, ولا يمكن لأي نظام اقتصادي أن ينمو ويزدهر دون الاستعانة بها, لذلك نزايد الاهتمام بدراساتها.

- وتمثل البنوك التجارية أو البنوك الودائع , القسم التقليدي من النظام المصرفي وترجع أهميتها أساسا إلى الدور الهام الذي تلعبه في التأثير على العرض الكلي للنقود وسنحاول في هذا الفصل تسليط الضوء على ماهية البنوك التجارية في المبحث الأول وسياساتها في المبحث الثاني بالإضافة إلى مفاهيم حول أسعار الصرف في المبحث الثالث.

**المبحث الأول: مدخل مفاهيم حول البنوك التجارية :**

ترجع نشأت البنوك التجارية إلى الفترة الأخيرة من القرون الوسطى حيث قام بعض التجار والمربين والصياغة في أوروبا أو بالذات في مدن البندقية وجبوا وبرشلونة بقبول أموال المودعين بغرض المحافظة عليها من الضياع وذلك بمقابل إصدار شهادات إيداع اسمه, وقانت هذه المؤسسات تدريجيا بتحويل الودائع من حساب مودع إلى حساب مودع آخر سدادا للمعاملات التجارية.<sup>11</sup>

**المطلب الأول: مفهوم البنوك التجارية وأهميتها:**

أولا: تعريف البنوك التجارية:

**المفهوم التقليدي:** البنوك التجارية مؤسسات ائتمانية غير متخصصة تتولى قبول ودائع الأفراد وتلتزم بدفعها عند الطلب أو بعد أجل قصير متفق عليه , كما أنها تمنح القروض القصيرة الأجل التي تزيد مدتها على سنة واحدة قابلة للتجديد ويطلق عليها كذلك بنوك الودائع في إنجلترا , أما في باقي دول أوروبا فتعرف ببنوك الائتمان وفي الولايات المتحدة الأمريكية تعرف ببنوك الأهلية.<sup>12</sup>

**المفهوم الحديث:** هو مجموعة من الوسطاء الماليين الذين يقومون بقبول ودائع تدفع عند الطلب, أو لآجال محددة وتزاوّل عمليات التمويل الداخلي والخارجي وخدمته بما يحقق أهداف خطة التنمية وسياسة الدولة و دعم الاقتصاد القومي, وتباشر عمليات تنمية الادخار والاستثمار المالي في الداخل والخارج بما في ذلك إنشاء المشروعات, ويتطلب من عمليات

<sup>11</sup> إيداد عبد الفتاح النصور, المفاهيم والنظم الاقتصادية الحديثة , صفاء للطباعة والنشر والتوزيع ط2 عمان 2015, ص 213 .

<sup>12</sup> فلاح حسن حدادي مؤيد عبد الرحمان عبد الله الدوري, إدارة البنوك ط4 دار وائل النشر , عمان 2008, ص 33.

<sup>13</sup> محمد إبراهيم عبد الرحيم , اقتصاديات النقود والبنوك , دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع, الإسكندرية, 2014, ص 128.

مصرفية وتجارية ومالية وفقا للأوضاع التي يقررها البنك المركزي.<sup>13</sup>

- و مما سبق نستنتج أن البنوك التجارية هي عبارة عن تلك المؤسسات التي تقوم بمبادلة النقود الحاضرة بالودائع المصرفية ومبادلة النقود المصرفية بالودائع الحاضرة, كما أن البنك التجاري يقوم بمبادلة الودائع بالكمبيالات وبالسندات الحكومية والتعهدات المضمونة من المؤسسات التجارية.

- وهناك من يرى أن الميزة الأساسية لأي بنك تجاري هي قبول ودائع الأفراد القابلة للسحب لدى الطلب (الحسابات الجارية الدائمة) وبعد أجل قصير (الودائع لأجل أو بأخطار, فالبنوك العقارية والبنوك الصناعية وبنوك التسليف الزراعي لا تتمتع هذه الخاصية دون شك ولذا تعرف هذه البنوك أيضا ببنوك الودائع.

### ثانياً: أهمية البنوك التجارية :

تتمثل أهمية البنوك التجارية في أنها تساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية لمختلف دول العالم .

- كما أن البنوك التجارية تقوم بدور الوسيط المالي بين المقرضين و المقترضين.

- تحوي البنوك التجارية تقريباً ثلث الصول المالية من مجموع جميع المؤسسات المالية في الاقتصاد.

- لا تزال البنوك التجارية هي الوسيلة الرئيسية للدفع.

- يستطيع البنك التجاري تقديم خدمات مالية بشكل أفضل وأوسع من باقي المؤسسات المالية كما يستطيع أن يلبي كل الحاجات الائتمانية والدفع والتوفير لكل الأفراد والأعمال والحكومات.

### المطلب الثاني: وظائف البنوك التجارية:<sup>14</sup>

يمكننا أن نجعل أهم الوظائف التي تؤديها البنوك التجارية بصفة عامة في الوظائف التالية:

- 1- قبول الودائع التي قد يكون بعضها تحت الطلب ( ودايع تجارية) وبعضها ودايع لأجل ودايع ادخارية.
- 2- خلق النقود والائتمان.
- 3- خلق الوراق التجارية.
- 4- إصدار الوراق المالية في شكل أسهم وسندات نيابة عن عملائها وتسويق هذه الوراق في سوق المال.
- 5- بيع وشراء الأوراق المالية لحساب عملائها.
- 6- منح القروض للهيئات والمنشآت والأفراد.
- 7- القيام بخدمات بالنيابة عن العملاء مثل إنجاز عمليات التحويل النقدية بين العملاء وبين بعضهم البعض, وإصدار خطابات الضمان التي يطلبها العملاء والقيام بتحصيل الشيكات وكمبيالات العملاء, وسداد ديونهم نيابة عنهم.

1- محمد إبراهيم عبد الرحيم, مرجع سبق ذكره, ص 128 .

- 8- التعامل بالبيع والشراء في العملات الأجنبية.
- 9- تأجير الخزائن الحديدية والخزائن الليلية والمخازن للعملاء.
- 10- القيام بوظيفة أمناء الاستثمار لحساب عملائها الذين ليس لديهم من الوقت أو الخبرة بما يمكنهم من مباشرة عمليات الاستثمار بطريقة مضمونة وبدرجة كافية.

### المطلب الثالث: أهداف البنوك التجارية: '1'

- يمثل البنك التجاري أهمية كبيرة في الاقتصاد تختلف حسب الوظائف التي يؤديها وقد أشار البعض أن أهداف البنك التجاري تنقسم إلى :

- 1- أهداف عامة:** وهي تلك الأهداف التي تتعلق بالسياسية العامة للبنك مثل تحقيق نمو في حجم ربحية البنك بمعدلات أكبر من المنافسين في السوق المصرفية.
- 2- أهداف وظيفية:** وهي تلك الأهداف التي تتعلق بالنواحي التنفيذية مثل الأهداف التي تتعلق بعلاقات البنك مع العملاء واختيار العمالة وغيرها, كما أشار البعض الآخر أن أهداف البنك التجاري تتضمن ما يلي:

- 1- أهداف عامة:** وهي تتركز على تعظيم القيمة السوقية وتعظيم الربحية في الأجل الطويل.
- 2- أهداف فرعية:** وهي مجموعة من أهداف الفرعية تتمثل في:
- **تحقيق الأمان:** يقصد بتحقيق الأمان هو العمل على عدم تعرض البنك للمخاطر المختلفة مثل تدهور معدلات الربحية والسيولة وعدم كفاية رأس مال أو الانخفاض الملحوظ في كفاءة الإدارة في نشاط أو أكثر من أنشطة البنك.
- **الخدمة:** يقصد به التركيز على تنمية الخدمات التي يقدمها البنك في حدود السعر والربحية في الأجل الطويل مع مراعاة ظروف المنافسة.
- **النمو:** وهو يرتكز على نمو أرباح البنك في الأجل الطويل مما يؤدي الى زيادة سعر الأسهم وزيادة الحصة السوقية.

1- محمد سمير أحمد, الجودة الشاملة و تحقيق الرقابة في البنوك التجارية, دار المسيرة للنشر والتوزيع ط1 عمان 2009, ص 120.

### المبحث الثاني: سياسات البنوك التجارية:

حتى تحقق البنوك التجارية غايتها المرجوة في التوفيق بين أهدافها المتعارضة قدر الإمكان لابد من إتباع مجموعة من السياسات التي تتصل بهذه الجوانب الأساسية الثلاث وتتمثل في :

- سياسة الربحية.
- سياسة السيولة.
- سياسة المخاطرة.

### المطلب الأول: سياسة الربحية:

إن البنوك التجارية تتخذ سياسة خاصة بربحيته باعتبار أن الهدف الأساسي لهذه البنوك , وبالذات الخاصة منها, يتركز في الوصول إلى تحقيق أقصى ربح ممكن, وهدف زيادة الأرباح لا تتمثل فقط في زيادة الأرباح كرقم أو مقدار مطلق , وإنما زيادة الربحية للسهم الواحد, كذلك الوقت الذي يتم فيه تحقيق الأرباح , حيث أن التفضيل يبرز لتحقيق ربح حالي بدلاً من تحقيق الربح لاحقاً, وبحيث يمكن إعادة استخدام الأرباح المتحققة الآن في الحصول على عائد منها , وتقليل المخاطر الناجمة عن تحقيق ربح بعد فترة زمنية أطول, والربحية يمكن أن تقاس باستعمال المؤشرات التالية :

ما في الربح

$$\text{معدل العائد على حقوق الملكية} = \frac{\text{ما في الربح}}{\text{إجمالي الإيرادات}}$$

إجمالي الإيرادات

ما في الربح قبل الضريبة + الفوائد المستحقة

$$\text{معدل العائد على الموجودات} = \frac{\text{ما في الربح قبل الضريبة + الفوائد المستحقة}}{\text{إجمالي الموجودات}}$$

إجمالي الموجودات

صافي الربح

$$\text{نسبة هامش الربحية} = \frac{\text{صافي الربح}}{\text{إجمالي الإيرادات}}$$

إجمالي الإيرادات

إيرادات البنك

$$\text{منفعة الموجودات} = \frac{\text{إيرادات البنك}}{\text{موجودات البنك}}$$

موجودات البنك

$$\frac{\text{إيرادات البنك}}{\text{معدل العائد على الموجودات}} = \frac{\text{ما في الربح}}{\text{إجمالي الإيرادات}} \times \frac{\text{موجودات البنك}}{\text{موجودات البنك}}$$

### المطلب الثاني: سياسة السيولة:

تتمثل في كافة الإجراءات التي يتخذها البنك التجاري من أجل توفير أقصى درجة سيولة ممكنة عند استخدام الموارد التي تتاح لديه وفي إطار سياسة السيولة ينبغي للبنك التجاري أن يحتفظ بسيولة أكبر كلما زاد الطلب والسيولة يمكن قياسها بالعديد من المؤشرات منها:

- نسبة الاحتياطات النقدية القانونية إلى الودائع وهذه النسبة تحددها في الغالب القوانين والأنظمة الخاصة بعمل البنوك التجارية .

$$\text{نسبة السيولة القانونية} = \frac{\text{قيمة الموجودات السائلة وشبه السائلة}}{\text{ودائع البنك}}$$

$$\text{معامل السيولة} = \frac{\text{الموجودات السائلة وشبه السائلة}}{\text{قيمة الموجودات}}$$

### المطلب الثالث: سياسة المخاطرة:

تتمثل سياسة المخاطرة في مجموعة الإجراءات التي يمكن للبنوك التجارية اتخاذها من أجل تقليل درجة المخاطرة في استخدامها للموارد النقدية المتاحة لديها وبحيث تحاول هذه البنوك من خلال إجراءات للوصول أدنى درجة ممكنة من المخاطرة ومن أجل التقليل منها تتخذ البنوك التجارية إجراءات في إطار سياسة المخاطرة تتعد من خلالها قدر الإمكان عن استخدام الموارد المالية المتاحة لها في أو استخدام غير عقلانية أو حتى لا تتعرض لعدم قدرتها على متابعة سحبات المودعين , أو حتى لا تمتنع منح الائتمان الذي يطلب منها.

ومن ثم فإن قياس درجة المخاطرة أو الأمان يمكن باستخدام المؤشرات التالية:

$$\text{نسبة حقوق الملكية إلى مجموع الموجودات} = \frac{\text{حقوق الملكية}}{\text{مجموع الموجودات}}$$

حقوق الملكية

نسبة حقوق الملكية إلى الموجودات الخطرة =  $\frac{\text{حقوق الملكية}}{\text{الموجودات الخطرة}}$

المبحث الثالث: ماهية سعر الصرف:

يظهر تعريف سعر الصرف عندما يتم تبادل مختلف العملات بين الدول فكل دولة لها عملتها الخاصة بها تستعمل في كمية الدفع الخارجية , وتظهر ضرورة استعمال العملات الخارجية أي عملات الدول الأخرى عندما تكون هناك علاقات تجارية أو مالية بين المقيمين في دولة ما والمقيمين في الدول الأخرى.

ومن أجل ذلك قمنا بتقسيم هذا المبحث ثلاثة مطالب وهي:

**المطلب الأول:** سعر الصرف وأهميته.

**المطلب الثاني:** أنواع ووظائف سعر الصرف.

**المطلب الثالث:** أنظمة الصرف والنظريات المحددة لسعر الصرف.

المطلب الأول: مفهوم سعر الصرف وأهميته:

أولاً: مفهوم سعر الصرف:

إن سعر الصرف تعاريف عديدة ومختلفة لا تتفاوت فيما بينها بدرجة كبيرة , حيث يمكن تعريف الصرف بأنه :

مبادلة عملة دولة ما مقابل عملة دولة أخرى مثل مبادلة الدينار الجزائري بالدولار الأمريكي أو غيره من العملات.

أما بالنسبة لسعر صرف العملة فيمكن القول بأنه:

" عبارة عن قيمة إحدى العملات مقارنة بقيمة عملة أخرى وهو مقياس لقيمة العملة التي يمكن تبادلها بقيمة عملة بلد آخر وهو ثمن عملة ما مقومة في شكل عملة لدولة أخرى, أو هو نسبة أو سعر مبادلة عملة بعملة أخرى".<sup>11</sup>

- كما عرف الاقتصادي جيمس انجرام سعر الصرف بأنه : " بمثابة قاموس من كلمة واحدة يمكن أن تترجم بواسطة جميع الأسعار من لغة أجنبية إلى لغة محلية ".<sup>12</sup>

1- دريد كامل آل شبيب, المالية الدولية, دار اليازوري للنشر و التوزيع, عمان, ط 4, 2011, ص 37.  
2- سمير فخري نعمة, العلاقة التبادلية بين سعر الصرف و سعر الفائدة و انعكاسها على ميزان المدفوعات, دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع, عمان, 2011, ص 15.

- يعرف سعر الصرف أيضا بأنه: " الأداة الرئيسية ذات التأثير المباشر على العلاقة بين الأسعار المحلية والأسعار الخارجية, وكثيرا ما تكون الأداة الأكثر فاعلية عندما يقتضي الأمر تشجيع الصادرات وتوفير الواردات "11.

ومن خلال ما سبق من تعاريف يمكن القول بأن سعر الصرف هو : سعر إحدى العملتين بدلالة الأخرى وبمعنى آخر هو عدد الوحدات من عملة دولة ما مقابل وحدة عملة دولة أخرى.  
ثانيا : أهمية سعر الصرف:

إن أسعار الصرف أهمية بالغة تكمن في تعديل وتسوية ميزان المدفوعات للدولة و خصوصا تلك البلدان النامية.

حيث تتمثل أهداف سعر الصرف في:

- مقاومة التضخم : يؤدي تحسن سعر الصرف إلى انخفاض مستوى المستورد وتحسن في مستوى تنافسية المؤسسات وعلى المدى القصير يكون الانخفاض في تكاليف الاستيراد أثرا إيجابيا على انخفاض مستوى التضخم المستورد.

- تخصيص الموارد : يؤدي سعر الصرف الحقيقي إلى تحويل الموارد إلى قطاع السلع الدولية الموجهة إلى التصدير, وهذا ما يعمل على توسيع قاعدة سلع الدولة, بحيث يصبح عدد كبير من السلع قابل للتصدير.

- توزيع الدخل : يؤدي سعر الصرف دوراً هاماً في توزيع الدخل بين الفئات أو القطاعات المحلية, فعند ارتفاع القدرة التنافسية لقطاع التصدير التقليدي ( مواد أولية أو زراعية) نتيجة انخفاض سعر الصرف الحقيقي, فإن ذلك يجعله أكثر ربحية, ويعود الربح على أصحاب رؤوس الأموال بينما تنخفض القدرة الشرائية للعمال والعكس عند انخفاض سعر الصرف الاسمي, فإن ذلك يؤدي إلى ارتفاع القدرة الشرائية للأجور.

- تنمية الصناعات المحلية: يمكن للبنك المركزي تخفيض سعر الصرف من أجل تشجيع الصناعة الوطنية , مما يشجع الصادرات كما أن تخفيض العملة من قبل البنك المركزي يحمي السوق المحلي من المنافسة الخارجية وتشجيع .

1- رواء زكي الطويل , الاقتصاد السياسي, دار زهران للنشر و التوزيع، عمان، ص 217.

المطلب الثاني: أنواع ووظائف سعر الصرف:

أولاً: أنواع سعر الصرف:

هناك عدة أنواع لسعر الصرف نذكرها كما يلي:

1- سعر الصرف الاسمي وسعر الصرف الحقيقي:

أ: سعر الصرف الاسمي "NER" Nominal Exchange Rate: يعبر سعر الصرف الاسمي عن عدد الوحدات من العملة المحلية التي تدفع ثمننا لوحد من العملة الأجنبية, وهذا السعر الاسمي يمثل المقياس لقيمة عملة بلد ما والتي يمكن مبادلتها بقيمة عملة بلد آخر , ويتم التبادل العملات أو عمليات شراء وبيع العملات حسب أسعار هذه العملات (المعلنة) بين بعضها البعض.

و يتم تحديد سعر الصرف الاسمي لعملة ما تبعاً للطلب والعرض عليها في سوق الصرف في لحظة زمنية ما, ولهذا يمكن لسعر الصرف أن يتغير تبعاً لتغير الطلب والعرض وبدلالة نظام الصرف المعتمد في البلد.

و قد تتعدد أشكال سعر الصرف الاسمي إلى:

- سعر الصرف الرسمي: هو السعر المعمول به فيما يخص المبادلات التجارية الرسمية.

- سعر الصرف الموازي: هو السعر المعمول به في الأسواق الموازية .

ويتغير سعر الصرف الاسمي يومياً وتسمى هذه التغيرات تحسناً أو تدهوراً في قيمة العملة المحلية والتحسن (انخفاض سعر الصرف) يعني ارتفاع سعر العملة المحلية بالنسبة للعملة الأجنبية, أما التدهور (ارتفاع سعر الصرف) يعني انخفاض سعر العملة المحلية بالنسبة للعملات الأجنبية.

ب- سعر الصرف الحقيقي "RER" Real Exchange Rate: يعبر سعر الصرف الحقيقي عن القدرة التنافسية للمنتجات الوطنية فهو يبين عدد الوحدات من المنتجات الأجنبية الأزمة لشراء وحدة واحدة من السلع المحلية, وكلما كان سعر الصرف الحقيقي قريب من سعر الاسمي, كلما كان معدل التضخم منخفض كما أنه يفيد المتعاملين الاقتصاديين في اتخاذ

قراراتهم ويتم حسابه وفق المعادلة التالية:  $Er = eP^*/P$  حيث أن:

$P$  يمثل سعر المنتج المحلي بالعملة الوطنية.

$P^*$  يمثل سعر المنتج الأجنبي بالعملة الأجنبية.

$e$  يمثل سعر الصرف الاسمي.

وتستعمل عدة مقاييس إحصائية لحساب سعر الصرف الحقيقي كالحساب الشائع المعتمد على مؤشرات أسعار الاستهلاك, أما المقياس الثاني فهو السعر النسبي للسلع القابلة للتجار والسلع غير القابلة للتجار وهناك مقياس ثالث هو قيمة الجور النسبية المحسوبة بالدولار, ويستعمل هذا المعيار لتفادي مشكلة المؤشرات النسبية التي تتغير من دولة لأخرى.

## 2- سعر الصرف الفعلي (الفعال) وسعر الصرف الفعلي الحقيقي:

أ- سعر الصرف الفعلي (الفعال): يعبر سعر الصرف الفعلي عن المؤشر الذي يقيس متوسط التغير في سعر صرف عملة ما بالنسبة لعدة عملات أخرى في فترة زمنية ما, وبالتالي فإن سعر الصرف الفعلي يساوي متوسط عدة أسعار صرف ثنائية, ويستعمل في حساب سعر الصرف الفعلي مؤشرات مختلفة مثل: مؤشر " لاسيرز" للأرقام القياسية.

ب- سعر الصرف الفعلي الحقيقي: الواقع أن سعر الصرف الفعلي هو سعر الاسمي لأنه دلالة ملائمة على تنافسية البلد تجاه الخارج, لا بد أن يخضع سعر الصرف الحقيقي إلى التصحيح لإزالة أثر الأسعار النسبية.

## 3 - سعر الصرف العاجل :

أ- سعر الصرف العاجل: يعرف سعر الصرف العاجل على انه " سعر الصرف الأجنبي المطبق في عمليات الشراء والبيع للعملات الأجنبية, مقابل التسليم في الحال".

ويعرف أيضا سعر الصرف العاجل على أنه الأساس لكل العمليات المالية الخارجية بتجارة الصرف الأجنبي, وتتم الصفقات باستخدام تاريخ التسوية الفورية, وهذا يعني أن العملية سيتم تسويتها بعد مضي يومين من إبرام الصفقة.

ب- سعر الصرف الآجل: يعرف سعر الصرف الآجل لعملة ما بأنه " السعر الذي يتم على أساسه بيع أو شراء عملة ما في تاريخ لاحق لتاريخ إبرام عقد الصفقة وتتم تحديد هذا السعر وتاريخ التسليم ومبالغ العمليتين موضوع التعامل في التاريخ نفسه لإبرام عقد الصفقة, وهو ببساطة سعر الصرف الفوري ( العاجل ) السائد وقت إبرام الصفقة مضافا إليه فرق سعري الفائدة السائدين في الأسواق النقدية الدولية على العمليتين موضوع التبادل, أي أن الفرق بين السعر العاجل والسعر الآجل هو الفرق بين سعري الفائدة على العمليتين موضوع التبادل, ومنه يمكن احتساب سعر الصرف الآجل من اليوم الأول لتحرير عقد الصرف الآجل استنادا إلى ثلاثة عناصر:

1. سعر الصرف العاجل السائد في السوق في تاريخ إبرام عقد الصفقة.

2. سعر الفائدة الذي يدفعه العميل إذا ما اقترض العملة المبيعة التي سيتم السداد بها عند استحقاق العقد الآجل.

3. سعر الفائدة الذي يحصل عليه العميل إذا ما أودع قيمة العملة المشتراة في ودیعة ثابتة لفترة العقد الآجل.

مما سبق يتضح أن سعر الآجل يتم تقديره على أساس السعر العاجل, وان الفرق بينهما يسمى بهامش السعر الآجل أو سعر المبادلة الذي يضاف أو يخصم من السعر العاجل كي نحصل على السعر الآجل.

#### 4- سعر الصرف التوازني :

يقصد بسعر الصرف التوازني ذلك السعر الذي تحدده قوة العرض والطلب عندما يحدث التساوي التام بين الكمية المطلوبة والكمية المعروضة من إحدى العملات بعض النظر عن أثر المضاربة وحركات رؤوس الأموال الغير العادي , وبذلك نجد أن سعر الصرف المتوازن مثل السعر المتوازن لأي سلعة من السلع المتداولة في الأسواق الحرة في حالة المنافسة الكامنة.

ويلاحظ أن سعر الصرف المتوازن يتوقف على بعض المتغيرات النقدية التالية:

- معدل نمو الدخل القومي.

- معدل التغير النسبي في المعروض النقدي.

- معدل التغير في سعر الفائدة.

- اتجاه الطلب على النقود.

#### ثانياً: وظائف سعر الصرف:<sup>1</sup>

يمارس سعر الصرف عدة وظائف نذكر منها:

**1- وظيفة قياسية:** حيث يعتمد المنتجون المحليون على سعر الصرف لغرض قياس ومقارنة السعار المحلية ( لسلعة معينة) مع أسعار السوق العالمية وهكذا يمثل سعر الصرف بالنسبة لهؤلاء بمثابة حلقة الوصل بين السعار المحلية والأسعار العالمية.

**2- وظيفة تطويرية:** أي يستخدم سعر الصرف في تطوير صادرات معينة من خلال دورة في تشجيع تلك الصادرات ومن جهة أخرى يمكن أن يؤدي سعر الصرف إلى الإستغناء أو تعطيل فروع صناعية

1- عرفان تقي الحسين , التمويل الدولي، عمان، مجدلاوي،1999، ص ص 149-150.

معينة أو الاستعاضة عنها بالواردات التي تكون أسعارها أقل من الأسعار المحلية.

**3- وظيفة توزيعية:** يمارس سعر الصرف هي الوظيفة على مستوى الاقتصاد الدولي , وذلك بفعل ارتباطه بالتجارة الخارجية , حيث تقوم هذه الخيرة بإعادة توزيع الدخل القومي العالمي والثروات الوطنية بين أقطار العالم.

### المطلب الثالث: أنظمة الصرف:

- يعرف نظام الصرف على انه "مجموعة القواعد التي تتبعها دولة معينة في تحديد سعر الصرف".<sup>11</sup>

- "الإطار القانوني الذي يتحدد في سعر الصرف والآلية التي تنظم المبادلات بين مختلف العملات".<sup>12</sup>

#### أولاً: التحول في أنظمة الصرف تاريخياً:

- تأخذ العديد من الدول توجيهات جديدة لأسعار صرف عملاتها , ابتدأت من قاعدة الذهب إلى نظام الصرف المرن فمن وقت لآخر تأخذ الأقطار توجيهات جديدة لأسعار صرفها كما حدث في هجر قاعدة الذهب ونظام الصرف الثابت بعد الحرب العالمية الأولى والعودة إليه ثانية بنظام الصرف الثابت القابل للتعديل من خلال تنظيم اتفاقيات برتن وودر Bretton woods , مع إحلال نظام النقود الورقية القابلة للتحويل إلى ذهب والتي بدأ العمل بها منذ أواسط الثلث الثاني من القرن الماضي, توحدت التبنني الواسع لنظام الصرف المرن منذ مطلع السبعينيات عندما أوقفت و.م.أ تحويل الدولار إلى ذهب عام 1971م أصبحت حركة التعويم تتسع يوماً بعد آخر على حساب نظام الصرف الثابت, وان كل عملية تتغير في نظم الصرف تتبعها إعادة بناء للمؤسسات التي تلاءم هذا النوع أو ذاك من أنواع الصرف والذي تحتمه البيئة الاقتصادية وعليه فإن النظام النقدي الدولي قد نظم نوعين من نظم الصرف هما نظام سعر الصرف الثابت Ficed Escchange Rste ونظام سعر الصرف المرن FlescihleEscchange وبينهما توجد نظم متعددة للصرف يقترب بعضها إلى الثابت والبعض الآخر نحو المرن.<sup>13</sup>

### **1- نظام سعر الصرف الثابت: Ficed Escchange Rste System:**

**أ- تعريفه:** يقصد بأنظمة أسعار الصرف الثابتة تلك الأنظمة التي تكون فيها معدلات الصرف ثابتة, وتتحرك تلك المعدلات داخل هامش ضيق , كما أن عملية تبادل العملات تتم بأسعار محددة مسبقاً من طرف السلطات النقدية التي تستند إلى معيار لتعريف سعر التدخل – سعر التعادل- بالنسبة لعملتها.

1- السيد متولي عبد القادر, الاقتصاد الدولي النظرية و السياسات, دار النشر والتوزيع ط1.عمان, ص 161.

2- حنان لقروق, سياسة سعر الصرف و التوازن الخارجي, "حالة الجزائر"مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية و علوم التسيير, جامعة قسنطينة, 2004-2005, ص 67.

3-عبد الحسين جليل عبد الحسن الغالي, سعر الصرف و ادارته في ظل الصدمات الاقتصادية"نظرية و تطبيقات", دار صفاء للنشر و التوزيع ط1.عمان ص , 2011.

أولاً : نظام سعر الصرف الثابت: <sup>11</sup>

يقصد بأنظمة أسعار الصرف الثابتة تلك الأنظمة التي تكون فيها معدلات الصرف الثابتة أو تتحرك تلك المعدلات داخل هامش ضيق كما أن عملية تبادل العملات تنسم بأسعار محددة مسبقاً من طرف السلطات النقدية التي تستند على معيار معين لتعريف سعر التدخل – سعر التعادل- بالنسبة لعملاتها الخاصة.

- وأن نظام سعر الصرف الثابت يتطلب توفر الشروط الثلاثة التالية وهي:

- 1- تحديد قيمة ثابتة للعملة الوطنية بالذهب.
- 2- ضمان قابلية تحويل العملة الوطنية لصرفها بالذهب أو العكس بلا قيد ولا شرط طبقاً للمعدل الثابت المحدد بوزن وحدة العملة بالذهب.
- 3- حرية التصدير و استيراد الذهب. <sup>12</sup>

### 1- أنظمة أسعار الصرف الثابتة لعملة واحدة:

تتخذ آلية الصرف عن طريق الارتباط المباشر بعملة التدخل وثبات الأسعار يكون عبر الزمن اتجاه العملة المرتبطة بها ما لم تتدخل السلطات النقدية لأحداث التغيير في سوق الارتباط المركزي للعملة .

### 2- أنظمة أسعار الصرف الثابتة لعدة عملات:

تتحدد آلية الصرف عن طريق الارتباط بسلة من العملات مع مراعاة نسب الوزان في التجارة الخارجية لأن السعر يتأثر بحجم المبادلات وتدفقات رؤوس الأموال ومن بين السلات المتدهورة: سلة حقوق السحب الخاصة.

إن لسلات العملات التي تختارها الدول لربط عملتها تشكل من عملات ذات ثقل كبير في هيكل الصادرات أو هيكل الواردات أو في هيكلها معاً.

ومن ناحية تاريخية وحتى عام 1931 كانت دول العالم تتبع نظام قاعدة الذهب الدولية والتي كان يتم بموجبها ربط أسعار عملاتها المحلية بوزن معين من الذهب والسماح بتصدير واستيراد الذهب بدون قيود وقابلية جميع العملات.

- للتحويل إلى الذهب ومن نوعان نظام الصرف السائد في هذا الوقت يعرف بنظام صرف ثابت وكان هذا النظام يسمح بوجود مدى ضيق يتقلب فيه سعر الصرف صعوداً وهبوطاً بقسمة مصاريف ثقل وتأمين الذهب إلى الخارج.

1- السيد متولي عبد القادر، مرجع سابق، ص 161.

2- موسى نوري شقيري، التمويل الدولي و نظريات التجارة الخارجية، دار المسيرة للنشر و التوزيع، ط1، عمان، 2012، ص 163.

ب- مزايا أنظمة الصرف الثابتة: من بين مزايا أنظمة الصرف نذكر ما يلي :

- توفير ايطار مستقر للمبادلات الدولية وتشجيعها وبالتالي استقرار نسبي للمعاملات الاقتصادية, واستقرار الأسعار يجعل المصدر والمستورد على علم بوقت منح أو الحصول على المبلغ الذي يتحصل عليه المصدر أو يدفعه المستورد عند نهاية مدة القرض وهذا ما يؤدي إلى توزيع أمثل للموارد وبالتالي انتشار الثقة بين المتعاملين في البلد وبقية العالم.

- إمكانية التحكم في كمية النقود لأن الإصدار النقدي محدود بإنتاج الذهب وبالتالي لا تكون إمكانية للإصدار نحو التضخم مع الحفاظ على الإصدار النقدي.

- يجعل العملة قابلة للتحويل واستقرار سعر تعادلها مما يزيد الثقة فيها وهذا الارتباط بعملة أجنبية أو سلة من العملات تتمتع بنوع من الاستقرار ويؤدي إلى زيادة ثقة بقية العلم في تعاملهم التجارية والرأسمالية مع الدولة المعنية لسعر صرفها.

ج- عيوب أنظمة الصرف الثابت:

حيث أن هذا النظام لا يخلو من العيوب نذكر منها:

- حاجة الدولة إلى القدرة كبيرة للحفاظ بكميات كافية من الاحتياطات الدولية من أجل التدخل في أوقات الحاجة للحفاظ على استقرار أسعار الصرف داخل مجال التعبير , بحيث تكون مستعدة للتنازل عن هذه الاحتياطات بشراء العملة الوطنية في حالة اتجاه قيمة العملة نحو الانخفاض وقد يتطلب من السلطات النقدية التدخل في حدود تفوق احتياطاتها, لهذا وجب الاستفادة في حالة الارتفاع قيمة العملة الوطنية من أجل زيادة الاحتياطات.

- السياسة النقدية التابعة في هذا النظام تتمتع بأقل حرية واستغلالية لتحقيق أهداف اقتصادية.

- بما أن سعر الصرف يكون مربوط إلى عملة أو سلة من العملات هذا يعني تمركز القوة الاقتصادية في صالح البلد المهيمن ذو العملة القوية وتبعية الاقتصاديات الأخرى لها. <sup>1</sup>

2- نظام سعر الصرف المرن :

أ- تعريفه:

يقصد بنظام الصرف المرن ترك سعر العملة يتحدد في السوق وبقال العرض والطلب كأية سلعة أخرى وعليه لا تكون هذه العملة محددة أو معرفة بعملة دولية أو بمعيار دولي كالذهب <sup>2</sup> وهي على أنواع:

1- السيد متولي عبد القادر, مرجع سابق, ص 161.  
2- عبد الحسين جليل عبد الحسن الغالي, سعر الصرف و ادارته في ظل الصدمات الاقتصادية "نظرية و تطبيقات", مرجع سابق, ص 91.

### 1- أنظمة أسعار الصرف ذات المرونة المحددة:

تكون فيها عملية الربط خاصة بعملة واحدة أو بعض العملات مع تركها مع بقية العملات الأخرى بشرط أن يكون التدبب داخل مجال محدد ومثال ذلك: آلية النظام النقدي الأوروبي الذي تتغير عملاتها بالنسبة للدولار الأمريكي داخل المجال  $[-2,25\% + 2,25\%]$  مقارنة بالسعر الرسمي المحدد لها.

11

### 2- أنظمة أسعار الصرف ذات المرونة القوية:

ينقسم هذا بدوره إلى ثلاثة أنواع حيث يتميز كل نوع من خلال تدخل السلطة النقدية وهي الأنواع هي:

#### \* أنظمة أسعار الصرف المعدلة بدلالة المؤشرات:

وفق هذا النوع يجرى تعديل العملة صعودا وهبوطا تلقائيا مع التغيرات الطارئة على بعض المؤشرات المختارة واحد المؤشرات المشتركة هو سعر الصرف الحقيقي الذي يعكس التغيرات في العملة بعد تعديلها لمراعاة أثر التضخم في مقابل عملات الشركاء التجاريين الرئيسيين كما تشمل هذه الفئة بعض الحالات التي يجري فيها تصحيح سعر الصرف وفق جدول محدد سلفا. <sup>12</sup>

#### \* أنظمة أسعار الصرف ذات التعويم المدار:

وفق هذا النوع يتم تحديد سعر الصرف من طرف البنك المركزي, كما يقوم بتغييره بشكل متكرر من حين لآخر.

#### \* أنظمة أسعار الصرف ذات التعويم الحر:

يتحدد سعر الصرف في هذا النظام انطلاقا من آلية العرض والطلب في السوق, بحيث تطرأ عليه تحركات واسعة تفوق التغير الحاصل في مستويات السعار النسبية الوطنية كما يتأثر بالاضطرابات المفاجئة على ميزان الحساب الجاري.

#### ثانيا النظريات المحددة لسعر الصرف:

### 1- نظرية تعادل القوى الشرائية: (Purchasing – Power Parity):

صاحب هذه النظرية هو العلم السويدي جوستاف كاسل "Gustav Cassel" الذي يقول بأن سعر الصرف بين عمليتي لأي دولتين يتحدد وفقا للتغيرات في المستوى العام للأسعار في كل من الدولتين, ففي ظل سعر الصرف الحر فإن أسعار السلع في أي بلدين يجب أن تكون متساوية فإذا كانت السلعة A

1- السيد متولي عبد القادر, مرجع سابق, ص 163.

2- السيد متولي عبد القادر, مرجع نفسه, ص 164.

في أمريكا تشتري بمبلغ دولار واحد ونفس السلعة تشتري بمبلغ 2 يورو, فإن سعر الصرف بين الدولار و اليورو هو : 2 يورو / دولار , وإذا حصل ارتفاع مقداره 25 % مثلا في المستوى العام للأسعار في أوروبا معنى هذا أن هذه السلعة قد ارتفع سعرها إلى 2,50 يورو , وبذلك يصبح بإمكان أي مستثمر أن يستغل الاختلاف في السعر بين الدولتين ليقوم بشراء كميات كبيرة من السلعة في السوق الأرخص وبيعها في نفس السوق الأعلى, وقد يظهر هذا الوضع بشكل مؤقت الى حين تزول اختلافات الأسعار.

تقوم نظرية تعادل القوى الشرائية ( PPP ) على تساوي سعر الصرف بين عملتين لدولتين مختلفتين عندما تكون قوتها الشرائية هي نفسها في كلا الدولتين , ونقول هذه النظرية على أن سعر الصرف بين عملة دولتين يجب أن يساوي نسبة مستوى سعر سلة ثابتة من البضائع والخدمات في كلا الدولتين, فعندما ترتفع الأسعار في إحدى الدولتين (تضخم) فإن قيمة عملتها يجب بأن تنخفض لتتمكن من العودة لتعادل القوى الشرائية.

تستند نظرية تعادل القوة الشرائية على مبدأ " قانون السعر الواحد" فباستثناء المواصلات, وتكاليف العمليات الأخرى, تقوم السواق التنافسية بمعادلة سعر السلعة نفسها في بلدين مختلفين وذلك عند معاملة الأسعار بنفس العملة.

و هناك ثلاث عوامل يجب أخذها بعين الاعتبار في قانون السعر الواحد:

- أ- إن تكاليف المواصلات والحواجز أمام التجارة وتكاليف العمليات الأخرى يمكن أن تكون مؤثرة.
- ب- تكون السواق تنافسية للبضائع والخدمات بين الدول.
- ج- يطبق قانون السعر الواحد على البضائع القابلة للتداول, بينها لا يمكن تداول بعض المواد بين الدول مثل المنازل والكثير من الخدمات المحلية ويمكن تفسير نظرية تعادل القوى الشرائية بأسلوبين الأول النظرية المطلقة والثاني النظرية النسبية.

#### - نظرية تعادل القوى الشرائية المطلقة :

هي التي تعول على مساواة مستويات السعر بين الدول, فسعر الصرف بين منطقة اليورو مقسوما على مستوى السعر في الولايات المتحدة الأمريكية.

#### - نظرية تعادل القوى الشرائية النسبية :

تعود على نسبة التغيرات في مستويات السعر أي نسب التضخم , وتقول هذه النظرية على أن نسبة ارتفاع سعر العملة محل البحث, فعلى سبيل المثال إذا كانت نسبة التضخم في منطقة اليورو ( 3%) وكان التضخم في الولايات المتحدة الأمريكية بنسبة (5%) فإن الدولار الأمريكي سينخفض مقابل اليورو بنسبة (2%) في السنة.

**2- نظرية تعادل سعر الفائدة (IRP):**

خلال فترة استخدام قاعدة الذهب اكتشف صانعو السياسة المالية و النقدية أن أسعار صرف العملات تتأثر بالتغيرات في السياسة النقدية للدول، فعند زيادة إحدى الدول لأسعار الفائدة يتبعه عادة ارتفاع سعر عملة تلك الدولة، و العكس صحيح، و يدل ذلك على أن سعر الأصول يلعب دورا في تقلبات أسعار الصرف، و قد طور (كينيس) في العام 1923 م حالة تعادل سعر الفائدة و التضخم و تضم هذه النظرية قسمين مختلفين هما:

- تعادل سعر الفائدة المغطى (CIRP): و يصف العلاقة بين أسعار الصرف و أسعار الفائدة في السوق الحالية و السوق المستقبلية تبعا لسندات و قيود اقتصادية في بلدين مختلفين.

- تعادل سعر الفائدة المكشوف (UCIRP): بينما يصف هذا القسم العلاقة بين السوق الحالية و سعر الصرف المتوقع بأسعار فائدة إسمية وذلك تبعا لسندات و قيود اقتصاديين في بلدين مختلفين.

**3- نظرية المرونة:**

تقوم هذه النظرية على المرونة بشكل أساسي على أن سعر الصرف هو سعر الصرف الأجنبي الذي يحافظ على توازن الدفعات، و لتوضيح ذلك بمثال:  
يكون الميزان التجاري للدولة (س) سالبا عندما يكون حجم وارداتها ضخما الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض سعر عملة تلك الدولة و بالتالي يصبح سعر الصادرات اقل و بالمحصلة ينخفض سعر الدخل الأجنبي لكن يرتفع الدخل المحلي، إن هذا الارتفاع في الدخل المحلي سيؤدي إلى زيادة الاستهلاك المحلي لكلتا البضائع الأجنبية و المحلية و بالتالي سيزداد الطلب على العملة الأجنبية للدولة (س) أي أن الدولة (ص) ستمر بانخفاض الدخل الأجنبي الأمر الذي يقود إلى الاستهلاك المحلي لكلتا البضائع و الخدمات الأجنبية و المحلية، سيؤدي ذلك إلى انخفاض الطلب على عملة الدولة (ص).

**4- نظرية توازن حقيبة الأوراق المالية:**

و التي تقول أن الطلب على المال يعتمد على الطلب على الأصول المالية و ليس على العملة نفسها، لذلك فإن ازدياد الطلب على نوع معين من الأصول في إحدى الدول سيؤدي إلى زيادة الطلب على عملة تلك الدولة مما يرفع من قيمتها في سوق الصرف الأجنبي، و كثيرا ما يحصل ذلك عندما يصبح نوع معين من الأصول جاذبا للمستثمرين.

إن جميع تلك النظريات هي فقط لفهم كيفية عمل سوق تبادل العملات و هناك العديد من العوامل التي تؤثر على أسعار الفائدة و التي من الصعب تتبعها جميعاً، إلا أن أسعار الصرف تتقلب دوماً تبعاً لاضطرابات الأسواق و قوى المضاربة و الاستثمارات قصيرة الأجل، و بما أن أسواق السلع تتأقلم بشكل أبطأ من أسواق رأس المال فإنه بإمكاننا الافتراض بأن العملات تتأثر بأسواق رأس المال على المدى القصير بينما تتأثر بأسواق السلع على المدى الطويل.<sup>1</sup>

1- دريد كامل آل شبيب، المالية الدولية، مرجع سبق ذكره، ص 38-42.

**خلاصة الفصل الأول:**

من خلال الدراسة نجد أن البنوك تعتبر خلية أساسية في النمو الاقتصادي للبلد، حيث نجد له عدة وظائف و أهداف و سياسات تساعد في الوقاية من خطر أسعار الصرف. و تطرقنا كذلك إلى مدخل مفاهيمي حول الصرف و أهم أنواعه و وظائفه و الأنظمة و النظريات المحددة لسعر الصرف. سنقوم في الفصل الثاني باستعراض أهم الأساليب و الاستراتيجيات من مخاطر الصرف.

الفصل الثاني

الأساليب المستخدمة في تغطية

مخاطر الصرف

**تمهيد:**

- بعدما تطرقنا و استعرضنا المفاهيم العامة للبنوك التجارية و أسعار الصرف و مختلف السياسات التي تطبقها البنوك بالإضافة إلى أنواع و وظائف و أنظمة لسعر الصرف, سيذهب جل اهتمامنا في هذا الفصل إلى كيفية تسيير خطر الصرف و مختلف الاستراتيجيات و الأساليب التي من خلالها يمكن للمؤسسة أو البنك بالتحديد للحد من أثاره علي مردودية البنك.
- سنتناول هذا الفصل في عدد من المحاور و هي كالآتي:  
المبحث الأول: نظرة عامة حول مخاطر الصرف.  
المبحث الثاني: الأساليب المستخدمة في تغطية مخاطر الصرف.  
المبحث الثالث : استراتيجيات التغطية ضد المخاطر .

**المبحث الأول: نظرة عامة حول مخاطر الصرف:**

- منذ القدم تبنت معظم دول العالم أنظمة نقدية حققت لها استقرار في سعر الصرف , و بعد انهيار نظام برزيتين وودز عام 1971 م, اتجهت معظم دول العالم إلى تبني نظام صرف عائم, أين يتحدد سعر الصرف بتفاعل قوى العرض و الطلب على العملات الأجنبية, و قد أصبحت التقلبات في أسعار صرف العملات أهم ميزة لهذا النظام, و دفعها إلى التفكير في إيجاد تقنيات لتغطية خطر الصرف منذ البداية نجد أن المؤسسات الاقتصادية في الدول الكبرى سعت لإيجاد و تطوير و تكثيف عدة تقنيات و التي من شأنها أن تحد من أخطار التقلبات الشديدة لأسعار الصرف على عملات الفوترة و منه قسمنا المبحث إلى ثلاث مطالب:

**المطلب الأول:** مفهوم خطر الصرف.

**المطلب الثاني:** طبيعة خطر الصرف.

**المطلب الثالث:** الآثار الناجمة عن خطر الصرف.

**المطلب الأول: مفهوم خطر الصرف:**

تؤدي تقلبات أسعار الصرف عبر الزمن إلى نشوء ظاهرة تسمى بخطر الصرف فهي تمس المؤسسات التي لها نشاط دولي بانجازها لعمليات مالية و تجارية مع الشركاء الأجانب و هذا للخطر المرتبط بتغيرات أسعار صرف العملات الصعبة بالنسبة للعملة الوطنية.

**أولاً : نشأة خطر الصرف :**

- إن خطر الصرف لا ينشأ مباشرة عند إتمام العملية التجارية أو المالية التي تكون مقومة بالعملية الأجنبية ففي هذه الحالة يكون خطر الصرف محقق و لكنه ينشأ قبل ذلك كما هو الحال عند التفاوض بشأن التصدير أو الاستيراد لسلع معينة أو التفاوض بشأن إبرام عقد, و يسمى بخطر الصرف المحتمل أو المتوقع.

- فيمكن القول بان المؤسسة التي تمارس عمليات تجارية على مستوى العالم الخارجي معنية بالاهتمام بتحركات العملات التي تدرج ضمن مختلف هذه الصفقات و ذلك لأجل تغطية مخاطر الصرف, و من هذا التطور فالمخاطر توحى بوجود مجموعة من الآثار السلبية التي يفرزها هذا النوع من العمليات.

ثانيا : تعريف خطر الصرف :

يعرف خطر الصرف على انه الحدث الذي يمكن أن تتعرض له المؤسسة و يترتب عنه ربح أو خسارة.<sup>1</sup>

خطر سعر الصرف بالنسبة للمؤسسة ذات النشاطات الدولية "استيراد, تصدير, عمليات مالية" يعرف كخطر مرتبط بأي معاملة حساسة لتقلبات أسعار صرف العملات مقابل العملة الوطنية.<sup>2</sup>

و عليه فإن خطر الصرف يدور حول الضرر الذي يلحق بالنتائج المالية للمؤسسات ذات العلاقات الاقتصادية مع الخارج من جراء تقلبات في أسعار صرف العملات لتقويم لنشاطات تلك المؤسسات.<sup>3</sup>

- كما عرفه "DEBELS" بأنه ذلك المبلغ من الخسارة الناجم عن تقلبات أسعار الصرف بين العملة الوطنية و عملة أجنبية أخرى.

من خلال التعاريف السابقة نستطيع القول بأن المؤسسات و البنوك تتعرض لخطر الصرف نتيجة تقلبات أسعار صرف العملات المرتبطة بعملياتها من الخارج, أي عمليات الاستيراد و التصدير و التي تكون مفوترة بالعملة الأجنبية.

ثالثا: أنواع خطر الصرف: هناك ثلاث أنواع:

1- خطر الصرف الخاص بالعملات: يتحقق من خلال نشاط المؤسسة الاقتصادية دولية النشاط<sup>4</sup>

- المعاملات التجارية مع الخارج عند الفوترة بالعملة الصعبة (مستوردة أو مصدرة)

- المعاملات البنكية و المالية بالعملة الأجنبية (قروض بالعملة الصعبة , استثمار أجنبي ...)

قد يتحقق خطر الصرف قبل الفوترة أين يكمن خطر الصرف المحتمل في عدم إمضاء الصفقة.

1 - د أبو عتروس عبد الحق - مجلة العلوم الإنسانية - منشورات جامعة منتوري قسنطينة - عدد 12- ديسمبر 1999, ص 111.

2- عمر مؤذن, تغيير سعر صرف الدينار و أثره على ميزان المدفوعات في الفترة ما بين 1990-2010, مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية, كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير, جامعة الجزائر, 2011-2012, ص 49.

3- د أبو عتروس عبد الحق. مرجع سابق. ص 11.

4 JOSETTE REYRARA, GESTION FINANCIER INTERNATIONNALE, PARIS 5 EDITION- 1999, P 94.

2- خطر الصرف بالضم أو التجميع:<sup>11</sup>

هذا النوع من الخطر مرتبط بالاستثمارات الأجنبية المباشرة أو غير المباشرة، كالشركات المتعددة الجنسيات حيث تقوم بتجميع ميزانيات فروعها في مختلف البلدان و التي تكون محصورة بعملة البلد المستقبل للإشهار الأجنبي و تعيد المؤسسة الأم التعبير عنها بعملة البلد (الأم) المتواجدة فيه.

و تلجا المؤسسة إلى عمليات الضم ( التجميع) عندما تريد الدخول إلى البورصة أو الادخار العلني و ينشأ خطر الصرف عند محاولة المؤسسة الاستثمار في الخارج سواء بإنشاء مؤسسة تابعة لها أو امتلاك لرأس مال أو جزء منه لمؤسسة موجودة في الخارج.

3-خطر الصرف الاقتصادي:

يتعلق هذا الخطر بأثر تغيرات الصرف على القيمة الحالية الصافية للتدفقات النقدية, و نتيجة تغيرات العملة على تكلفة السعر – حجم المبيعات.<sup>12</sup>

عند انخفاض عملة بلد و المؤسسة المصدرة إليه نجد أن الاستمرار في التصدير يكلفها خسائر كما أن التخلي عن هذه الحصة في السوق يكلفها مشكلة تصريف منتوجاتها. أما المؤسسة المستوردة التي تبيع هذه المنتجات الأجنبية بأسعار اقل من تلك السائدة في السوق المحلي فارتفاع أسعار بيعه ارتفاع قيمة العملة التي يستورد بها ستفقد كل أو جزء من زبائنه و تحمله خسارة كبيرة.

و عليه فان خطر الصرف يدور حول الضرر الذي يلحق بالنتائج المالية للمؤسسات ذات العلاقات الاقتصادية مع الخارج من جراء التقلبات في أسعار صرف العملات التقييم لنشاطات تلك المؤسسات.<sup>13</sup>

1- عبد الحق أبو عتروس (إدارة مخاطر سعر الصرف), مرجع سبق ذكره, ص 51.

2- JOSETTE REYRARA, AP CIT ; P 95.

3- د أبو عتروس عبد الحق, مرجع سبق ذكره, ص 11.

المطلب الثاني: طبيعة مخاطر الصرف:

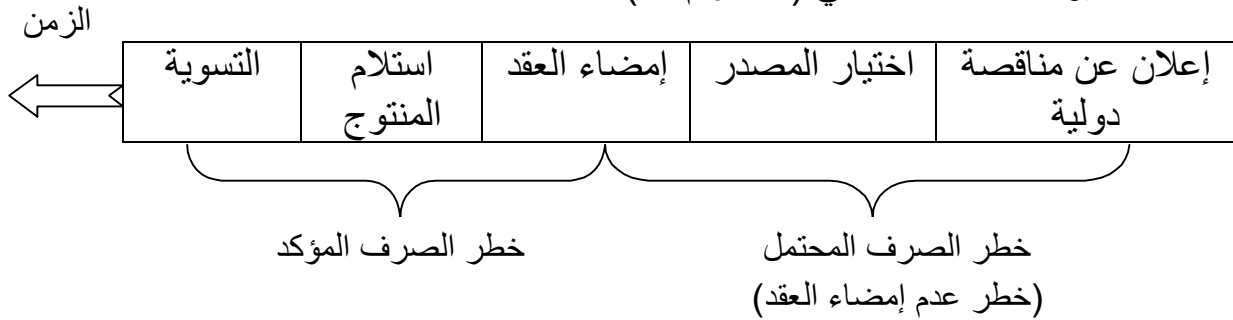
إن خطر الصرف مرتبط بالعمليات الخارجية للمؤسسات الاقتصادية سواء كانت تلك العمليات تجارية أو مالية, و يكون نسبة لتغير رقم الأعمال أو الهامش التجاري للمؤسسة و من هنا نستنتج أن :

- خطر الصرف المرتبط بالعمليات التجارية.
  - خطر الصرف المرتبط بالعمليات المالية.
  - خطر الصرف المرتبط بالاستثمارات الخارجية.
  - خطر الصرف الاقتصادي.
- و كل هذه الأخطار هي أخطار اقتصادية.

أولاً: خطر الصرف المرتبط بالعمليات التجارية :

كل مؤسسة تباشر عمليات التصدير و الاستيراد, و تعاملها بعملة أجنبية معرضة لخطر الصرف التجاري<sup>11</sup>, و في تقديم عروض في مناقصات دولية, و هذا الخطر مرتبط بعامل الزمن, ابتداء من الإعلان عن المناقصة إلى غاية الاتفاق النهائي و إتمام التسوية.

حسب ما يوضحه الشكل التالي (شكل رقم 01):<sup>12</sup>



و من هنا فإن خطر الصرف يمكن أن يتحقق في هذه الحالات:

➤ خطر الصرف عند تقديم عرض أو التعهد في مناقصات دولية:

يتحقق هذا الخطر عندما تقوم المؤسسات بتقديم عروض مناقصة دولية بالعملة الصعبة أين يحدد عرضها النهائي اعتماداً على معدل الصرف الآني لهذه العملة.

1-خليف هناء و آخرون, تقييم مخاطر سعر الصرف في المعاملات الدولية, مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية,

تخصص نقود مالية و بنوك, المركز الجامعي يحي فارس, 2007-2008, ص 27.

2- أبو عتروس عبد الحق, مرجع سبق ذكره, ص 112.

➤ خطر الصرف بالنسبة للمصدر:

يتحقق في حالة انخفاض قيمة عملة الفوترة مقابل العملة الوطنية عندما يحين اجل التسديد.

➤ خطر الصرف بالنسبة للمستورد: يتحقق خطر الصرف في حالة ارتفاع قيمة عملة الفوترة عندما يقوم المستورد بتسوية معاملاته الآجلة بالعملة الأجنبية و أهمية ذلك في تحديد سعر البيع بالعملة الوطنية الذي يتوقف على سعر التكلفة.

ثانيا: خطر الصرف المرتبط بالعمليات المالية :

كل مؤسسة تمارس عمليات الاقتراض و يتحقق هذا الخطر في حالتين هما:

- عند الاقتراض بالعملة الصعبة: و حتى تتمكن المؤسسة من استغلال هذه الأموال لا بد من العملة الصعبة و تحويلها إلى العملة الوطنية مع التزامها بتسديد القرض و الفوائد بالعملة الأجنبية, و بالتالي ستواجه خطر الصرف حيث أن ارتفاع في قيمة العملة, القرض سيعرض المؤسسة لخطر الصرف
- عند قيام استثمار أجنبي: سوف يتولد خطر الصرف تقييم الأصول و الخصوم بعملات غير العملة المحلية (بغرض التجميع)

ثالثا: خطر الصرف المرتبط بالاستثمارات المحققة في الخارج :

تتسرب الاستثمارات إلى الخارج بطريقة مباشرة عن طريق فتح فرع بالخارج, أو بطريقة غير مباشرة عن طريق المساهمات و بالتالي فخطر الصرف يتعلق بالتدفقات المالية عبر الفروع كتسديد الأرباح و الرسوم, كما يتعلق بقيمة الأصول الموجودة بالخارج أو قيمة تحويلات الأصول بالعملة المحلية بالنسبة للوضع المحاسبية للدولة إلام مقابل القيمة التي ستخرج ثانية في هذا الوقت متعلقة بالطريقة المستخدمة,

- في طريقة معدلات الإقفال: مناصب الأصول و الخصوم ما عدا الأموال الخاصة فهي متحولة بسعر الإقفال.
- في طريقة رأس المال العامل: الأصول المتداولة و الديون قصيرة المدى محولة بسعر الإقفال و المناصب المالية الأخرى بسعر تاريخي.
- الطريقة النقدية و غير النقدية: العناصر المالية محولة بسعر الإقفال و باقي عناصر الميزانية بسعر تاريخي.

رابعاً: الخطر الاقتصادي:

هو ذلك الخطر الذي تلاحظه المؤسسة من خلال التطور غير المتوقع لمعدلات الصرف و الذي يؤثر على الجانب التنافسي للمؤسسة, و يقودنا هذا الحديث إلى الخطر الصناعي و الخطر الدفعي في حالة ما إذا كانت المؤسسة تنشط على مستوى خارجي.

أما إذا كانت المؤسسة تنشط على المستوى المحلي فمن الممكن أن تتعرض إلى خطر تنافسي في حالة تدخل ممولين خارجيين بعملة منخفضة القيمة, فليس من الضروري أن تكون هذه العمليات قد أجريت بالعملة الصعبة. و عليه فإن الخطر الاقتصادي يتطلب تحليل استراتيجي على مستوى الإدارة العامة, و هذا الخطر نتيجة الوضع الاقتصادي للمؤسسة من حيث: هيكل السوق, تنظيم المنافسين, حبيسة الأسعار, و من حيث نتائج و حصص السوق من تقلبات السوق و الأسعار بدلالة الأنشطة و أعمال المنافسين.

المطلب الثالث: الآثار الناجمة من مخاطر الصرف:

هناك عدة آثار ناجمة من خطر الصرف و ذلك حسب مستويات القطاع

1 - على مستوى القطاع البنكي:

ما أثبتته التجارب أن لخطر الصرف أثرا كبيرا خصوصا إذا ما تعلق الأمر بقطاع يعتمد أساسا على الائتمان كالقطاع البنكي حيث انه و على خلاف الصرف الذي ينتهي عند صاحب العملة في حالة المؤسسات التجارية أو الإنتاجية فإنه يؤثر على باقي المؤسسات المالية التي تتعامل مع البنك الذي حقق خسارة في الصرف و هذا الشيء الذي لوحظ في قضية البنك الألماني HERSTATT حيث أن إفلاسه بفعل قيامه بالمضاربة أدت إلى تسبب في خسائر كثيرة لباقي البنوك الأخرى التي كانت سبباً في اختيار القائمين على المصرف ( الصيارفة ) إلى جانب التقنيات الموجودة في سوق الصرف أي أن يكون للعامل قاعدة من المعلومات الاقتصادية و هي عملية مكلفة للبنك.

2 - على مستوى القطاع المؤسساتي:

من اجل التغطية من خطر الصرف وضعت المؤسسات نظام سير يسمح بالإدارة الجيدة لخطر الصرف, مثل هذا النظام لم يكن له سبب قبل تقويم أسعار الصرف و أهم شيء جاء به المحيط النقدي الدولي الجديد هو وجوب الحذر من التغيرات التي أصبحت يومية و باستمرار بسبب تطبيق التعديل بالسعر أي قانون العرض و الطلب

- أصبحت المؤسسات تعطي مهمة إدارة الخزينة بالعملة الصعبة لأشخاص أكفاء في ميدان العلاقات الاقتصادية العالمية و هذا لتفادي خسائر كبيرة و لكن ذلك يكلفها.
  - المؤسسات أصبحت تركز في تعاملاتها على العملات الصعبة القوية نتيجة التغيرات الحادة في أسعار صرف العملات و منه من البديهي أن المتعاملين الاقتصاديين يحاولون كل من جهته أن يفوتر مشترياته بالعملة الوطنية و إن لم يكن فانه يعمل من اجل تفادي خسائر كبيرة في الصرف و يعمل كذلك على الفوترة بعملة قوية كالدولار الأمريكي أو الفرنك الفرنسي, و لكن ذلك يخلق علاقات سيئة بين الأطراف التجارية و خاصة في حالة القطاع الاحتكاري و يفقد هدا عدة أسواق و هذا بصفة خاصة.
- أما القاعدة السارية المفعول حاليا من اجل فوترة المشتريات و المبيعات فيما يخص اختيار عملة الفوترة هي كل العملة قابلة للتحويل و متعامل بها في سوق الصرف من اجل إمكانية إعفاء لكل المتعاقدين.

يمكن القول كدالك بأنه من أثار سعر الصرف نجد الربح و الخسارة التي تحققها المؤسسة من خلال اتخاذ وضعية معينة, فكما سنذكر فيما بعد فان هناك ثلاث وضعيات صرف تكون فيها المؤسسة معرضة لهذا الخطر و على هذا الأساس سوف نحاول الربط هذه الوضعيات و الخطر المقابل.

✓ وضعية الصرف الصرفية: وفي هذه الحالة تكون المؤسسة بالعملة مساوية لخصومها بنفس العملة و على هذا الأساس فان التغيرات في أسعار صرف العملات لا يكون لها اثر سلبي أو ايجابي على المؤسسة.

✓ وضعية الصرف المفتوحة: و هنا تكون :

- طويلة أي أن المستحقات اقل من الديون بالعملة الصعبة فان تغير سعر الصرف نحو الانخفاض سوف يعطي المؤسسة ربح في الصرف.

- قصيرة أي أن المستحقات اقل من الديون بالعملة الصعبة فان تغير سعر الصرف نحو الانخفاض سوف يعطي المؤسسة خسارة في الصرف.

من جهة أخرى يمكن أن تكون لتغير سعر الصرف اثر مصداقية العقد الموقع, و خصوصا إذا كانت هذه التغيرات كبيرة و مفاجئة (غير منتظرة) و هذا له علاقة مع هامش الربح الذي تطبقه المؤسسة, هذا الشراء أيضا يضع إشكالية سعر البيع.

### 3 - على مستوى السوق:

من بين خطر الصرف نلاحظ تدهور الصرف لأجل و تطور الهندسة المالية, و في محيط تسوده العولمة المالية أصبحت إدارة المخاطر غير مرتبطة بنوعية المتعاقد معه و إنما بالتغيرات في أسعار الصرف, معدلات الفائدة, مؤشرات البورصة التي تعتبر من عموم المؤسسة العصرية, كما أن تقويم أسعار الصرف أدت إلى تطور سوق الصرف الآجل على حساب سوق الصرف الآني, الذي عانى كثيرا من سيطرته, إلى جانب ذلك فان المنتجات المالية مثل الامتيازات و القروض المتقاطعة موجهة, و وجدت أصلا كوسيلة يستخدمها المسير في التغطية من مخاطر الصرف.

**المطلب الرابع: أوضاع المتعاملين بالعملات الأجنبية:<sup>11</sup>**

كما نعرف أن أسعار العملات لا تمتاز بالثبات و إنما السمة الأساسية لأسعار العملات هي التدبذب و ذلك لعوامل كثيرة تم ذكرها سابقا و هذا التدبذب في الأسعار يجعل التعامل في سوق العملات ينطوي على بعض المخاطر, ف شراء عملة ما مقابل عملة أخرى و الاحتفاظ بها لفترة ما قد يترتب عنها انخفاض قيمة العملة المشتراة خلال هذه الفترة فادا ما كانت الكمية المشتراة من عملة ما أكثر من المباعة من نفس العملة في نفس العملة في نفس اليوم و حدث انخفاض في قيمة هذه العملة فهذا يؤثر سلبا على الطرف المشتري, أي أن الاحتفاظ بأرصدة من العملة الأجنبية بغرض بيعها لاحقا يترتب عليه بعض المخاطر التي تنجم عن تدبذب أسعار العملات الأجنبية بالنسبة لهذه المبالغ أو عادة تسعى البنوك لتقليل درجة هذا الشكل من المخاطر.

لتجنب مثل هذه المشاكل و المخاطر التي يواجهها المتعاملين في العملات الأجنبية بسبب تدبذب أسعارها, يلجؤون إلى خلق وضع توازني حماية لأنفسهم من هذه المخاطر, فهناك عدة أوضاع في أسواق العملات الأجنبية و هذه الأوضاع التي سنتحدث عنها هي: الوضع التوازني, الوضع الطويل, الوضع القصير.

**1 – الوضع التوازني ( SQUARED POSITION):**

ينتقق هذا الوضع عندما يكون مجموع ما يشتريه المتعامل من عملة مساويا لما يبيعه من نفس العملة في نهاية كل يوم أي: مجموع المشتريات من عملة ما – مجموع المبيعات لنفس العملة. و هنا المتعامل الناجح هو الذي يحرص على تحديد أسعاره بشكل يحقق له الوضع المتوازن مع تحقيق الربح. فتحقيق الوضع المتوازن ليس بالأمر السهل و ذلك لان السلع التي يتعامل بها المتعاملون ليست من نوع واحد كما أنها أيضا غير متجانسة لأنها تمثل عمليات تسليم مختلفة, تأخذ شكل تسليم أني و تسليم اجل و لمدة متفاوتة, فمن هنا تأتي صعوبة تحقيق مثل هذا الوضع و طريق تحقيق التوازن تختلف من بنك لآخر أي أنها تأخذ عدة أشكال و هذه الأشكال هي:

أ – بعض البنوك تكون شديدة التحفظ في تحقيق التوازن و بهذا الأسلوب تسعى البنوك بأنها ستحقق توازنا و توازيا بالنسبة إلى عمليات التسليم الأنبي و توازنا بالنسبة إلى عمليات التسليم الأجل لكل اجل على حدة.

1 توفيق عبد الرحيم يوسف حسن, الإدارة المالية الدولية و التعامل بالعملات الأجنبية, در صفاء للنشر و التوزيع, الطبعة 1, عمان, الأردن, 2010, ص 137-140.

ب – بعض البنوك قد تسعى و تسمح بتحقيق توازنات هما التسليم الآني و التسليم الأجل بغض النظر عن هذه التسليم.

ج – توازن لكل عملة على حدة, أي أن بعض البنوك تلجأ تحقيق التوازن لكل عملة على حدة بحيث تشمل عمليات التسليم الأجل و الآني معا.

### 2 – الوضع الطويل ( LONG POSITION ):

و هو يسمى أيضا ب ( OVER BOUQHT POSITION ) أو وضع المشتري, و هو يختلف عن الوضع المتوازن بحيث انه عندما يكون ما تم شراؤه من عملة ما أكثر مما تم بيعه من نفس العملة أي الوضع الذي يكون فيه موجودات المتعامل من عملة ما اكبر من مطلوباته من نفس العملة على سبيل المثال كأن يقوم المتعامل في نهاية كل يوم العمل بشراء خمسة ملايين جنيه و بيع ثلاثة ملايين جنيه فقط.

### 3 – الوضع القصير ( SHORT POSITION ):

و هو يسمى أيضا ب ( OVER SOLD POSITION ) أو وضع البائع, و هو على العكس من الوضع السابق بحيث يكون ما تم بيعه من عملة ما أكثر مما تم شراؤه من نفس العملة أي أن هذا الوضع تزيد فيه مطلوبات المتعامل من عملة ما عن موجوداته من نفس العملة فعلى سبيل المثال أن يقوم المتعامل ببيع خمسة ملايين جنيه إسترليني مقابل شراء مليونين فقط.

و في سياق الحديث عن أوضاع المتعاملين لا بد من الإشارة إلى نقطتين هامتين هما:

1 – من حيث المبدأ أن وضع المتعامل يعكس وضع البنك الذي يقبل به و درجة المخاطر التي يمكن أن يتحملها.

2 – الوضع الطويل لعملة ما يعكس وضعا قصيرا لعملة أخرى و العكس, الوضع القصير لعملة ما يعكس وضعا طويلا لعملة أخرى, و كذلك لا بد من إيجاد قاسم مشترك عام في حالة كون المتعامل يأخذ أوضاع طويلة و قصيرة لعملات أجنبية متعددة الوضع العام الذي يأخذه.

و في معرض الحديث عن أوضاع المتعاملين في سوق العملات الأجنبية كان الحديث فقط يتعلق بمبالغ العملات المشمولة في التعامل دون التطرق إلى الأجل الذي تم على أساسه هذا التعامل, فعملية شراء مبلغ ثلاثة ملايين جنيه إسترليني يعتبر وضعا توازنيا لا يترتب عليه أية مخاطر. و حتى تكتمل هذه النظرية لا بد من أن ننظر إلى الأجل الذي تم على أساسه و الأجل الذي تم على أساسه البيع, فإذا ما تمت عملية الشراء في أجل يختلف عن الأجل الذي تمت فيه عملية البيع مما يترتب على ذلك فجوة في التعامل مما يترتب عليه بعض المخاطر.

أي أن الفجوة تحدث عندما تكون استحقاقات العقود غير متطابقة, و حدوث الفجوة قد يكون عند أي وضع في سوق العملات حتى في حالة تساوي المبالغ المباعة و المشتراة و لكن عندما تكون آجال استحقاقاتها غير متطابقة.

و في هذا المجال سنوضح شكلين من الفجوات و التي تنتج عن عمليات بيع و شراء العملات في آجال مختلفة أو غير متطابقة و هي:

#### أ- الفجوة السالبة (NEGATIVE GAP):

تعني هذه الفجوة بيع مبلغ لأجل أقصر من الأجل الذي تم عليه شراء نفس المبلغ أي بيع مبلغ لأجل قصير و شراء نفس المبلغ لأجل أطول, كأن يقوم المتعامل ببيع مليون جنيه أجل أسبوع و يشتري نفس المبلغ (مليون جنيه) لأجل عشرة أيام. و تتمثل مخاطر هذه الفجوة في؟ أن تغطيتها تتم بكلفة مرتفعة يتحملها المتعامل حيث أن تغطيتها تتم عن طريق الاقتراض و يترتب عن هذه العملية مشكلتين هما:

1- سعر الفائدة التي سيتحملها المتعامل.

2- توفر الأموال في السوق عند وقت الحاجة إليها.

#### ب- الفجوة الموجبة (POSITIVE GAP):

و هي على العكس التام من الفجوة السابقة أي أنها تعني شراء مبلغ لأجل أقصر من الأجل الذي يتم عليه بيع نفس المبلغ أي شراء لأجل قصير و البيع لأجل أطول. كأن يقوم المتعامل بشراء مليون جنيه إسترليني و لأجل أسبوع و يبيع مليون جنيه لأجل عشرة أيام فيترتب على ذلك الاحتفاظ بالمبلغ المشتري لحين استحقاق المبلغ المباع. <sup>11</sup>

1 توفيق عبد الرحيم يوسف حسن, الإدارة المالية الدولية و التعامل بالعملات الأجنبية, در صفاء للنشر و التوزيع, الطبعة 1, عمان, الأردن, 2010, ص 137-141.

**المبحث الثاني: تقنيات تغطية خطر الصرف:**

بعدما تطرقنا و استعرضنا مختلف طرق تحديد سعر الصرف و تقييم وضعيات الصرف التي قد تقع المؤسسة أو البنك التي لها نشاطات على المستوى الدولي فيها, كما سنتطرق إلى كيفية التنبؤ بالوسائل المستخدمة لتغطية خطر الصرف, كما سيذهب جل اهتمامنا في هذا المبحث حول مختلف التقنيات التي بواسطتها و من هنا سنتناول في هذا المبحث ثلاث مطالب.

- تقنيات التغطية الداخلية,
- تقنيات التغطية الخارجية,
- تقنيات التغطية الكلاسيكية,

**المطلب الأول: تقنيات التغطية الداخلية:**

تعتبر تقنيات التغطية الداخلية من الوسائل الذاتية المتاحة للمؤسسة لمواجهة خطر الصرف, و هي إجراءات على المؤسسات استخدامها داخليا دون الحاجة إلى أطراف أجنبية أو التوجه إلى سوق أجنبية, عادة تكون هذه التقنيات سهلة التطبيق و غير مكلفة للمؤسسة, بالإضافة إلى أن هذه الوسائل معروفة من عدة سنوات أي أنها تعتبر من التقنيات المعروفة بالنظر إلى مختلف خصائص وضعية الصرف بغية تعديل هيكلها نحو الاتجاه المناسب حسب حالاتها المبدئية القصيرة أو الطويلة الأجل.

**أولاً: تقنيات ذات الصلة بالأجال:****1- تسيير الأجال:**

تتمثل هذه التقنية في تأجيل أو تأخير المقبولات أو المدفوعات للعملات النقدية الأجنبية تبعاً للتغيير المتوقع في العملة النقدية المعنية<sup>1</sup>

و يمكن توضيح مبدأ عمل هذه العملية في تعديل تاريخ الحصول على المستحقات أو دفع الالتزامات بصفة تسمح بالاستفادة من تطورات أسعار الصرف, فالمصدر الذي يتوقع ارتفاع قيمة عملة الفوترة, سيكون من صالحه منح أجل تسديد طويلة لزبونه للاستفادة من سعر الصرف الذي يتوقع ارتفاع الفوائد و أرباح إضافية, أما إذا كان يتوقع انخفاضاً في قيمتها الفعلية, في هذه الحالة يعمل على تقليص أجل التسديد الممنوحة لزبونه تفادياً لتحمل خسائر مالية هو ليس بحاجة إليها, أما في حالة المستورد فيكون التأثير عكسي لحالة المصدر, إذ عليه الدفع على السلع المستوردة إذا ما توقع ارتفاع قيمة العملة و العكس صحيح.<sup>2</sup>

1 سعود جابر مشكور العامري, المالية الدولية (نظرية و تطبيق), العراق- اليمن, الطبعة 1, ص 217.

2- بوكروح زينب و اخرون, دور البنوك في الوقاية من خطر الصرف, مذكرة مكملة لنيل شهادة ليسانس KMD, المركز الجامعي ميله 2010-2011.

**2- الخصم من أجل الدفع المسبق :**

يستطيع المصدر أن يتحكم في خطر سعر الصرف بمنح الزبون خصما مقابل قيامه بدفع المبلغ المستحق لفائدة المصدر قبل تاريخ الاستحقاق, و ذلك إذا ما توقع بأن سعر صرف عملة الفوترة عرضة لتغير كبير خلال فترة وجيزة من الزمن, هذا المبلغ المخصوم يتناسب عادة مع تكلفة تغطية خطر الصرف من قبل المصدر, و النتيجة هي تفادي خطر الصرف بالإضافة إلى زيادة حجم السيولة لدى المؤسسة المصدرة, و عدم ضرورة تحمل خطر الاقتراض من جهة, و من جهة أخرى قد يلجأ المصدر إلى توظيف المبلغ المحصل في السوق للحصول على عائد يمكنه من إلغاء تكلفة الخصم أو التقليل منها.

**3- حسابات الاعتراض:**

و هي حسابات بنكية متواجدة في دولة أجنبية الغرض منها تلقي المدفوعات لصالح المؤسسة المصدرة من قبل الزبائن المقيمين في هذه الدولة الأجنبية, مما يؤدي إلى التقليل من الوقت الضروري لتحصيل هذه المبالغ و بالتالي تقليل خطر الصرف و احتمال وقوعه إلى حد كبير.

**4- نظام الصندوق المغلق أو الصندوق البريدي:**

من خلال هذا النظام يتم إرسال الشيكات الواردة إلى المؤسسة و الخاصة بتسوية الدين أو بدفع قيمة صادرات معينة إلى صندوق بريدي متواجد بالخارج و تتولى البنوك المحلية في تلك الدولة التي تتواجد فيها تلك الصناديق بتحصيلها مباشرة ربعا للوقت, بدلا من إتباع الطريقة التقليدية في عملية التحصيل و التي تستغرق وقتا طويلا و تزيد من احتمالات وقوع خطر الصرف و من تم تحمل خسائر صرف نتيجة تغيير أسعار صرف العملات المحررة بها تلك الشيكات.

**ثانيا: التأثير على حجم الديون:**

**1- تقنيات متعلقة بالعملة:**

تتمحور تقنيات التغطية على عامل الارتباط بالعملة الأجنبية التي تم اختيارها للفوترة أو لتسوية الصفقات و تنقسم هذه التقنيات إلى قسمين:

- **القسم الأول:** مرتبط بالعملة و اتجاهاتها في السوق من حيث استقرار أو اضطراب العملة.
- **القسم الثاني:** و يقترن بالارتباط الذي تتضمنه العقود, و كيفية إدراج العملة فيمكن أن تتضمن العقود شرط ثبات الصرف و الذي يسمح بإزالة خطر الصرف بحيث أن معدل الصرف الذي استخدم أثناء إبرام العقد يتم الاعتماد عليه عند تاريخ التسوية مهما تغير سعر صرف العملة. كما قد تتضمن بعض العقود شرطا محددًا بعينه, و هذه الطريقة أيضا تزيل خطر الصرف و ذلك حدود و عندما يتجاوز سعر الصرف يتم تعويض الخسارة بتغيير الأسعار, لمن هذا النوع لا يسمح بتحقيق أرباح من وراء التغيرات الايجابية للصرف.

فمثلاً: إذا كان هناك مصدر أمريكي و مستورد بريطاني، نحتمل أن الدولار الأمريكي يسوق تتراوح و تتراجع قيمته مقارنة بالجنيه الإسترليني، في هذه الحالة سيكون المستورد مستفيد من الفوترة بالدولار و نفس الشيء بالنسبة للمصدر الذي لا يجد نفسه معرضاً لخطر الصرف و ربح الصرف المحتمل سوف يتم تحويله كلياً إلى المستورد.

## 2- المقاصة:

تعتبر المقاصة من الأساليب الأكثر شيوعاً لتسوية الحقوق أو الالتزامات قصيرة الأجل التي تستخدم فيها عملات مشتركة و تتم المقاصة عن طريق تصفية الحقوق و الالتزامات المشتركة لطرفين أو أكثر بعملات متماثلة بحيث لا يظهر إلى الرصيد الصافي و تتخذ المقاصة شكلاً ثنائياً أو جماعياً، و تعتبر المقاصة ثنائية عندما تتعلق بينهما علاقات تجارية متبادلة.

فعلى سبيل المثال حالة المنشأة الأم التي تباع إلى فروعها الأجنبية منتجات نصف مصنعة و تقوم

بشراء منتجات تامة الصنع من هذا الفرع (بيع أدوات احتياطية للسيارات و شراء سيارات).<sup>11</sup>

أما المقاصة الجماعية أو متعددة الأطراف فتتضمن تخفيض حجم التحويلات بالعملة الصعبة بين المؤسسات التي لها تعاملات متبادلة فيما بينها، و لتطبيق المقاصة تقوم المؤسسات بتحويل الأرصدة فقط عوض تحويل كل المبالغ، تكون هذه الأرصدة قابلةاً للتحديد عندما تكون كل النفقات محررة بنفس العملة الصعبة و في نفس التاريخ، مع العلم أن إجراء عملية المقاصة يتطلب إذن اختيار عملة مرجعية و تاريخ مرجعي يتم تحويل الأرصدة فيه.

## ثالثاً: وسائل و تقنيات أخرى:

### 1 – التأثير على التدفقات التجارية للمؤسسة:

تلجأ المؤسسة إلى هذه الإجراءات بناءً على توقعاتها المستقبلية بشأن أسعار صرف العملة فإذا توقعت حدوث تغير كبير في سعر الصرف للعملة خلال فترة قصيرة من الزمن تقوم بتعديل برنامج استيرادها مع المستلزمات الإنتاجية و ذلك يرفع الكميات المستوردة، و تسعى إلى تسريع طلبياتها تجنباً للخسارة المحتملة و العطس في حالة التصدير.

و ينبغي أن يتم ذلك بدراسة وافية لإمكانيات المؤسسة المالية و كذا قدراتها التفاوضية و التخزينية و كذا قدرة العميل على تلبية ذلك و ينبغي المفاوضة بين تكلفة الدراسة و تكلفة الخطر المتوقع و كذلك يتطلب رسم إستراتيجية للبنك بشأن الصادرات و الواردات و تحقيق التوازن بينهما.

1 سعود جابر مشكور العامري، مرجع سبق ذكره، ص 217.

2 – الفوترة بالعملة الوطنية أو اختيار عملة أقل اضطراباً:

قد تلجأ بعض المؤسسات التي تكون لها هذه الإمكانيات متاحة باختيار عملة الفوترة حيث تختار تلك العملة التي تعرف استقراراً في عملتها إلا أن المؤسسات في الدول النامية عادة ما تكون مضطرة لقبول عملات دولية مفروضة عليها و ليست لها إمكانيات اختيار عملة الفوترة إلا نادراً.

المطلب الثاني: تقنيات التغطية الخارجية:

و يقصد بالتقنيات الخارجية الدخول في علاقات تعاقدية مع طرف آخر خارجي لتغطية مخاطر تقلبات أسعار الصرف و أهم هذه التقنيات ما يلي:

1- الاقتراض قصير الأجل:

إذا كان أحد المصدرين يملك مبالغ بعملة أجنبية تستحق بعد ثلاثة أشهر فإنه يقوم بالحصول على قرض بنفس العملة لمدة ثلاث أشهر بحيث تغطي مستحقته المالية الآجلة قيمة القرض و فوائده، ثم عليه في نفس الوقت تحويل قيمة القرض إلى عملته طبقاً لسعر الصرف الفوري ثم إيداع الحصيلة في وديعة لمدة ثلاثة أشهر، و عندما يتم تحصيل مستحقته من المستورد يقوم بتسديد القرض الذي كان قد تحصل عليه و فوائده.

2- خصم الكمبيالات المسحوبة بالعملة الأجنبية:

عندما يكون تسديد قيمة السلعة المستوردة بكمبيالات يسحبها المستورد لصالح المصدر لاستحقاقات آجلة مختلفة، فإن المصدر قد يعمل على خصم الكمبيالات لدى أحد البنوك في دولة المستورد و الحصول على قيمتها فوراً مقابل عمولة يدفعها للبنك الذي قام بعملية الخصم.

3- اللجوء لمؤسسات تحصيل الديون:

و هو أن تبيع الدولة مستحقاتها المالية بالعملة الأجنبية إلى إحدى شركات تحصيل الديون مقابل التنازل عن نسبة من هذه المستحقات لها و تصبح شركة تحصيل الديون في هذه الحالة دائناً أملاً في مواجهة المدين و عليها تحصيل مستحقاتها منه بدون الرجوع إلى البائع.

4- الحصول على ضمان حكومي لتغطية مخاطر الصرف:

تعمل بعض الوكالات الحكومية في كثير من البلدان على تشجيع الصادرات بتقديم ضمانات لتغطية المخاطر الائتمانية المرتبطة بالتصدير، و كذلك لتغطية مخاطر تقلبات سعر الصرف و ذلك مقابل قيام المصدر بتسديد عمولة بسيطة للوكالة كي تتحمل الخسائر تنجم عن التأخير عن الدفع أو تقلب سعر الصرف.

### المطلب الثالث: أساليب التغطية الكلاسيكية:

إن أهم ما تمتاز به هذه التقنيات هو لجوء المؤسسة للبنوك و الأسواق المالية لهذه التغطية

#### - أولاً: التغطية الآجلة:

تعد التغطية في أسواق سعر الصرف لأجل التغطية أكثر استعمالاً في الشركات و ذلك لسهولة استخدامها فهي تهدف سواء بالنسبة للمصدر أو المستورد إلى تأمين أنفسهم بمجرد الانطلاق في عملية تجارية أو مالية من السلع الذي يمكن من خلاله شراء أو بيع للعملات الأجنبية و الذي سيكون بها إما مديناً أو دائناً لأجل حيث:

- يتعين على المصدر أن يبيع لأجل العملات النقدية المناظرة إلى مبلغ التصدير, ذلك من أجل التحول ضد مخاطر أسعار الصرف الناجمة عن الارتفاع المحتمل في قيمة عملة نقدية معينة.
- يتعين على المستورد أن يشتري لأجل العملات النقدية المناظرة إلى مبلغ الاستيراد, ذلك من أجل التحوط ضد مخاطر أسعار الصرف الناجمة عن ارتفاع محتمل في قيمة عملة نقدية معينة.
- و عند انتهاء العقد فإنه ليس من الضروري تهيئة الأموال, نظراً لأن حساب الزبون لا يعتبر مديناً إلا بتاريخ الاستحقاق, لكن بشكل عام يقوم الزبون بترتيب و تهيئة خط ائتمان أو اعتماد معين مع أحد البنوك للاستعداد إلى عمليات التسوية.

#### 1- مزايا التغطية الآجلة:

تتمثل المزايا في:<sup>11</sup>

- إن السعر مضمون و معروف منذ الالتزام بالتغطية.
- المؤسسة لها إمكانية التنبؤ بالتسيير الفعال.
- الصرف الآجل متوفر للعديد من العملات الصعبة و في آجال متعددة.

#### 2- عيوب التغطية الآجلة:

تتمثل عيوب التغطية فيما يلي:<sup>12</sup>

- إن حرمان المؤسسة من الربحية التي قد تحصل عليها في حالة تطور ايجابي لمعدل الصرف, فالمؤسسة مقيدة بسعر تبادل اجل.

- قد شكل التحيين عقوبة بالنسبة للذي يشتري أجلا

و على أساس كل هذا, التغطية الآجلة عملية تحمل المؤسسة المصدرة أو المستوردة مصاريف, فحتى تكون التغطية فعالة يجب أن تكون التكلفة أقل من الخسارة المتوقعة إذا لم تقم المؤسسة بالتغطية.

1- مدحت صادق, النقود الدولية و عمليات الصرف الاجنبي, دار غريب للطباعة و النشر و التوزيع, القاهرة 1997, ص 191.

2- منير ابراهيم هندي, الفكر الحديث في ادارة المخاطر, دار النشر سانتا, مصر 2009, ص 354.

- ثانياً: التغطية في السوق العاجلة:  
 هذه الطريقة بسيطة و أكثر ميدانية بالنسبة للمؤسسات التي يكون تحت تصرفها تدفقات منظمة و مبالغ بالعملة الصعبة و أمام وضعية صرف مفتوحة, و تقوم هذه التقنية على مبدئين: الأول بالنسبة للمستورد الذي يواجه وضعية صرف قصيرة بالعملة الصعبة, يقوم بشراء المبلغ المستحدث لديه بالعملة الصعبة و يوظفه توظيفة للدفع دينه و تحويله إلى عملته, أما بالنسبة للمصدر الذي يواجه وضعية صرف طويلة بالعملة الصعبة, يقترض المبلغ المستحدث لدينه و تحويله إلى عملته المحلية التي تم توظيفها.<sup>11</sup>
- و تطرح التغطية عن طريق هذه التقنية مزايا و عيوب كثيرة منها:
- 1- مزايا التغطية في السوق العاجلة:  
 يمكن أن نلخصها فيما يلي:<sup>12</sup>
- تتميز بالسهولة و البساطة.  
 - التقنية تمكن من الفصل بين التغطية ضد مخاطر الصرف و تسيير الخزينة من خلال سعي أمين الخزينة للسوق العاجلة لاختيار التوضيفات الأكثر فضيلة لتحقيق التسيير الفعال بغرض تحقيق الربح.
- 2- عيوب التغطية في السوق الآجلة:  
 و تتمثل في:<sup>13</sup>
- تعتبر هذه التقنية مكلفة ماديا و بشريا فهي تتطلب وجود خبرات في ميدان الصرف و قاعات مجهزة بوسائل حديثة, مثل قاعات الصرف  
 - تقيد الخزينة التي يمكن استعمالها في عمليات أكثر ربحا.  
 - لا يمكن استعمال هذه التقنية إلا في البلدان التي يوجد بها نظام صرف حر.

1- السعيد عناني, مرجع سبق ذكره, ص 101.

2- مدحت صادق, مرجع سبق ذكره, ص 192.

3- منير ابراهيم هندي, مرجع سبق ذكره. 2009, ص 354.

**المبحث الثالث: استراتيجيات التغطية ضد مخاطر الصرف:**

إن إدارة مخاطر الصرف كانت تشكل عبأ على المتعاملين في سوق العملاء لذلك عرف هذا الأخير تطور لتقنيات تغطية هذه المخاطر بين الداخلية و الخارجية و الكلاسيكية و المبتكرة, لها دور كبير في تغطية مخاطر الصرف و بالخصوص عقود الخيار من خلال وجود دوافع لتحرير العقود و كذا وجود استراتيجيات متنوعة لتغطية هذه المخاطر و من هنا قسمنا المبحث الثالث إلى:

**المطلب الأول: استراتيجيات التغطية ضد مخاطر الصرف باستخدام حق الشراء.****المطلب الثاني: استراتيجيات التغطية ضد مخاطر الصرف باستخدام خيار البيع.****المطلب الثالث: استراتيجيات تتضمن توليفة من الخيارات.****المطلب الأول: استراتيجيات التغطية ضد مخاطر الصرف باستخدام حق الشراء:****1- شراء خيار الشراء:**

- إن إستراتيجية التغطية تهدف إلى الحد من الخسائر المرتفعة دون التقليل بشكل كبير من الفوائد و من أهمها استراتيجيات التغطية ضد مخاطر الصرف باستخدام حق الشراء حيث تستعمل هذه الإستراتيجية لتغطية وضعية قصيرة بالنسبة للعملة الصعبة فالمؤسسة المستوردة ليست متأكدة ما إذا كان سعر هذه العملة سيرتفع أم ينخفض<sup>11</sup>. و في تاريخ إنهاء التعاقد ( الصفقة) لذلك تخاف من شراء الأصل في الحاضر ثم ينخفض سعره في المستقبل فتحقق خسائر أو لن تشتريه في الحاضر فتخاف من ارتفاع سعره مستقبلا, ف شراء خيار الشراء يقلل المخاطر التي يتعرض لها إلى أقل درجة ممكنة, ففي حالة انخفاض السعر فإنه لن يخسر أكثر من قيمة العلاوة في أي حال من الأحوال, و إذا ارتفع السعر فإنه لن يتأثر بهذا الارتفاع.<sup>12</sup>

**2- بيع خيار الشراء SELL-CALL:**

- إن التغطية في هذه الحالة و كما ذكرنا فإن البائع يعطي المشتري الحق في أن يشتري مبلغا فهو ملتزم ببيعه إذا قرر المشتري تنفيذ الخيار بسعر التنفيذ مهما كان السعر السائد في السوق حيث أن بائع خيار الشراء يخاف من انخفاض سعر العملة مستقبلا و يريد تغطية مبلغ العلاوة.<sup>13</sup>

1- طاهر لطرش, تقنيات البنوك, ديوان المطبوعات الجامعية, الطبعة 7, الجزائر 2000, ص 110-111.

2- محمد صالح الحناوي, سياسات الاستثمار في بورصة الاوراق المالية, الدار الجامعية الاسكندرية, الطبعة 2, 1997, ص 255 .

3 موسى سعيد مطر, المالية الدولية, دار صفاء للنشر و التوزيع, الطبعة 1, عمان 2008, ص 117.

**المطلب الثاني: استراتيجيات التغطية ضد مخاطر الصرف باستخدام خيار البيع:****1- شراء خيار البيع:<sup>1</sup>**

- كما ذكرنا أن مشتري خيار البيع هو شخص متشائم من السوق و يتوقع انخفاض الأسعار و ابرز مثال: أن مصدر توقع استلام مبلغ معين من عملة معينة في المستقبل فإن عليه حماية نفسه ضد تقلبات سعر هذه العملة بأن يشتري البعد اللازم من عقود خيار البيع حيث يملك حق بيع العملة المعينة في تاريخ استحقاق العقد و بالسعر المتفق عليه فيه فإذا ما وجد في صالحه.

**2- بيع خيار البيع:<sup>2</sup>**

كما قلنا سابقا فإن حامل خيار البيع لن يمارس حقه بالبيع إلا إذا انخفض السعر الآن عند الاستحقاق إلى أقل من بالسعر الآن عند شراء خيار البيع.

**المطلب الثالث: استراتيجيات تتضمن توليفة من الخيارات:****1- إستراتيجية حقوق لخيار المزدوجة STADLE:<sup>3</sup>**

في ظل هذه الإستراتيجية يقوم المستثمر في نفس الوقت بشراء عقد خيار الشراء و عقد خيار البيع لنفس الأصل الحالي بحيث يكون تاريخ التنفيذ للعقدين واحد و كذلك تاريخ الانتهاء و يلجأ لهذه الإستراتيجية عندما يعتقد المتعامل بأن الأسعار سوف تتحرك صعودا أو هبوطا بنسبة كبيرة و تقلباتها مرتفعة جدا و لكنه لا يستطيع أن يجزم بأي اتجاه ستسير لذلك فهو يشتري حق الشراء و يشتري حق البيع بسعر تنفيذ مساوي لسعر السوق أو قريبا منه لذلك فإن أي تقلب في الأسعار للأعلى سيستخدم حق الشراء و إذا تحركت الأسعار للأسفل استخدام حق البيع و لا يستخدمهما معا.

ضف إلى هذا فإن العلاوات المدفوعة بموجب هذه الإستراتيجية عالية جدا بالمقارنة مع الأرباح التي يتحصل عليها المتعامل عند استخدام احد حقوق الخيار.

عندما يتوقع المتعامل تحرك بطيء للأسعار فهو يبيع حق الشراء و كذلك حق البيع بنفس سعر التنفيذ هادفا بذلك للاستفادة من العلاوات (علاوة بيع حق الشراء و علاوة بيع حق البيع).

1- رشاد العصاد, عليان شريف, المالية الدولية, مرجع سبق ذكره, ص 125.

2- موسى سعيد مطر, مرجع نفسه, ص 117.

3- محمد الصالح الحناوي, مرجع سبق ذكره, ص 132.

2- إستراتيجية التهذيب STRIPE و التحريم STRAP : '1'

حيث أن إستراتيجية التهديد تتضمن حقين من حقوق خيار البيع نظير حق واحد من حقوق خيار الشراء<sup>1</sup> و يلجأ المتعامل إلى هذه الإستراتيجية عندما يتوقع هبوط الأسعار أكثر من الارتفاع, لذلك يلجأ إلى إجراء عقود الخيار بنفس سعر التنفيذ و بنفس الأجل, مقابل دفع علاوة لثلاثة عقود الخيار لذلك يجب أن يكون المتعامل لديه قناعة كافية بأن الأسعار سوف تنخفض, أما إستراتيجية التحريم فتتضمن حقين من حقوق خيار الشراء نظير حق واحد من حقوق خيار البيع, و في هذه الحالة يكون المتعامل لديه قناعة اكبر بان اتجاه الأسعار سوف يكون صعودا و ليس هبوطا<sup>2</sup>

1- رشاد العصاد, عليان شريف, المالية الدولية, دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة, الطبعة 1, 2000, ص 132.

2- محمد الحناوي , مرجع نفسه, ص 365.

خلاصة الفصل الثاني:

على الرغم من التطور المستمر في التقنيات المعتمدة في مواجهة المخاطر التي تتعرض لها البنوك التجارية بسبب مواجهة التغيرات في أسعار الصرف تبقى هذه المخاطر هاجس البنوك مما يلزمهم الحرص في تطبيق كل الإجراءات لتفاديها و مواجهتها بشكل سليم.

# الفصل الثالث

دراسة ميدانية في

بنك الفلاحة و التنمية الريفية

وكالة القرارم قوقة-

## تمهيد:

بعد تناولنا الجانب النظري لموضوع دور البنوك التجارية في تغطية خطر الصرف حاولنا إسقاط هذه الدراسة على الواقع العملي في أحد البنوك التجارية إذ تم اختيار بنك الفلاحة و التنمية الريفية, و الهدف من هذه الدراسة محاولة معرفة دور البنوك التجارية في تغطية خطر الصرف حيث تناولنا فيه ثلاث مباحث, المبحث الأول تقديم عام لبنك الفلاحة و التنمية الريفية, و المبحث الثاني بنك الفلاحة و التنمية الريفية وكالة القرارم قوقة, و المبحث الثالث دراسة حالة.

## المبحث الأول: تقديم عام لبنك الفلاحة و التنمية الريفية:

يحتل بنك الفلاحة و التنمية الريفية مكانة معتبرة في الجهاز المصرفي الجزائري لما له من وظائف و خدمات متنوعة لذلك خصصنا هذه الدراسة له بصفة عامة و وكالة القرارم قوقة على الخصوص باعتبارها مكان التربص.

## المطلب الأول: نشأة بنك الفلاحة و التنمية الريفية BADR:

بعد إعادة هيكلة القطاع المصرفي الجزائري أوكلت مهمة تمويل القطاع الفلاحي إلى بنك الفلاحة و التنمية الريفية ابتداء من سنة 1982 بعد أن كانت من وظيفة البنك الوطني الجزائري BNA.

### 1- نشأة BADR:

تأسس بنك الفلاحة و التنمية الريفية بموجب المرسوم الرئاسي رقم 82-106 الصادر في 13 مارس 1982 و الذي عدل بمرسوم رقم 84-85 المؤرخ في 30 أفريل 1985, و قد كان إنشائه من أجل تطوير القطاع الفلاحي و ترقية القطاع العام الريفي, و يتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي و هو بنك تجاري ذو رأس مال قدرة 33 مليار دج, و يعتبر من أهم البنوك في الجزائر, يتكون حاليا من 300 وكالة و ثلاث مديريات جهوية منتشرة عبر أنحاء الوطن.

## المطلب الثاني: المهام و الأهداف لبنك الفلاحة و التنمية الريفية:

### أولا: مهام بنك الفلاحة و التنمية الريفية:

إن المناخ الاقتصادي الجديد الذي تشهده الساحة البنكية المحلية و العالمية يحتم على بنك الفلاحة و التنمية الريفية أن يلعب دور أكثر فعالية و ديناميكية في جميع الموارد و تمويل الاقتصاد الوطني من جهة و كذا تدعيم مركزه التنافسي في ظل التغيرات الراهنة, لا سيما مع فتح المجال للبنوك الأجنبية و

استعداد الجزائر للانضمام للمنظمة العالمية للتجارة من جهة أخرى.

و أمام كل هذه الأوضاع أصبح ملزما على القائمين بالبنك إعادة النظر في أساليب التنظيم و التسيير و العمل على تطوير منتجاته و خدماته, بإستراتيجيات أكثر فعالية لمواجهة تحديات البيئة البنكية و خاصة من أجل إرضاء العملاء و الاستجابة لمتطلباتهم.

في هذا الصدد لجأ بنك الفلاحة و التنمية الريفية مثله مثل البنوك الأخرى إلى القيام بأعمال و نشاطات متنوعة و على مستوى عالي من الجودة للوصول إلى إستراتيجية تتمثل في جعله مؤسسة بنكية كبيرة و شاملة تحظى بثقة المتعاملين الاقتصاديين و العملاء الأفراد على حد سواء, قصد تدعيم مكانته ضمن الوسط البنكي، هذه المهام و كما نصت عليه القوانين و القواعد المعمول بها في المجال البنكي تتمثل أساسا في تنفيذ جميع العمليات البنكية و الاعتمادات المالية على اختلاف أشكالها، طبقا للقوانين و التنظيمات الجاري العمل بها.<sup>11</sup>

- تنمية موارد و استخدامات البنك من خلال ترقية عمليتي الادخار و الاستثمار.
  - إنشاء خدمات جديدة مع تطوير المنتجات و الخدمات القائمة.
  - تطوير شبكاته و معاملاته النقدية.
  - التقرب أكثر من ذوي المهن، التجار و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة خاصة تلك الهادفة للنهوض بالقطاع الفلاحي و التنمية الريفية.
  - التسيير الصارم لخزينة البنك بالدينار و العملة الصعبة.
  - الاستفادة من التطورات العالمية المرتبطة بالنشاط البنكي وفق إطار سياسة القروض ذات المردودية.
- يقوم بنك الفلاحة و التنمية الريفية:
- ✓ تطوير قدرات تحليل المخاطر.
  - ✓ إعادة تنظيم إدارة القروض.
  - ✓ تحديد الضمانات المتصلة بحجم القروض و تطبيق فائدة تتماشى و تكلفة الموارد.

#### ثانيا: أهداف بنك الفلاحة و التنمية الريفية:

بنك الفلاحة و التنمية الريفية من وراء نشاطاته في القطاع البنكي يسعى إلى تحقيق مجموعة من

الأهداف المسطرة يمكن إيجازها في النقاط التالية:<sup>12</sup>

1- مسعي سمير، تسيير القروض المصرفية، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع بنوك و تأمينات، كلية العلوم اقتصادية و علوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة، 2008، ص ص: 100-101.

2- من إعداد الطلبة، اعتمادا على المعلومات الداخلية المقدمة من طرف بنك الفلاحة و التنمية الريفية وكالة ميلة

- توسيع و تنويع مجالات تدخل البنك كمؤسسة بنكية شاملة.
- تحسين نوعية و جودة الخدمات البنكية باستخدام أحدث التقنيات في هذا المجال.
- خلق تواصل و علاقات قوية بين البنك و العملاء باعتبارهم أصلا ثمينا من أصوله وفق المفهوم الحديث للتسويق و كذا العمل على كسب و لائهم حاضرا و مستقبلا.
- تطوير العمل البنكي قصد جذب المزيد من الموارد و الحصول على أقصى قدر من الأرباح.
- و بغية تحقيق هذه الأهداف يسعى البنك جاهدا لتهيئة الشروط اللازمة للانطلاق في الرحلة الجديدة التي تتميز بتحويلات هامة نتيجة افتتاح السوق البنكي أمام البنوك الخاصة المحلية و الأجنبية، حيث قام هذا الأخير بإنشاء وكالات جديدة و بوسائل تقنية و أنظمة معلوماتية حديثة، كما بدل القائمون على البنك مجهودات كبيرة لتأهيل موارده البشرية و ترقية الاتصال داخل البنك و خارجه مع إدخال تعديلات على التنظيم و الهياكل الداخلية للتوافق مع المحيط البنكي و احتياطات السوق.
- و إلى جانب هذا و قصد التقرب أكثر من العملاء سعى البنك إلى استحداث مصالح خاصة للتكفل بمطالبهم و انشغالاتهم و الحصول أكبر قدر من المعلومات المتعلقة باحتياجاتهم من خلال تحقيق هذه الأهداف يطمح بنك الفلاحي و التنمية الريفية بأن يكون رائد في القطاع البنكي الجزائري.<sup>11</sup>

### المطلب الثالث: المبادئ و الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة و التنمية الريفية BADR:

#### أولا: المبادئ التي يركز عليها بنك الفلاحة و التنمية الريفية:

تتمثل هذه المبادئ في :<sup>12</sup>

#### 1- مبادئ الاستغلال:

يهتم البنك عموما بالزبون، و يحرص على حسن استقباله، و يقدم له الخدمات، يبادر بإعطائه المعلومات الصحيحة و الدقيقة حتى يكون على علم بكل ما يحدث في الساحة الاقتصادية، مما يجعله مستقلا عن الحكومة و عن الخارج.

#### 2- مبدأ القرض و المخاطرة:

إن البنك حريص أموال المودعين له حتى يكون في مستوى الثقة، كما أنه ملزم بإعادة الحق إلى أهله خاصة و أن هناك ضمانات التي يطلبها البنك.

#### 3- مبدأ السيولة النقدية:

1-شاكر القرويني، محاضرات في اقتصاد البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية الساحة المركزية بن عكنون الجزائر، طبعة 2000، ص: 66.  
2- كتاب سعيد و آخرون، المحددات التنظيمية لسلوك الموارد البشرية في منظمات الأعمال، مذكرة مكملة لنيل شهادة ليسانس في علوم التخصص مالية، المركز الجامعي ميلة 2012-2013، ص: 41.

يتعامل المصرف بأموال الناس إذا رغبوا بسحب أموالهم يكون البنك حاضرا لطلباتهم أي المال النقدي يكون جاهزا لمواجهة طلبات السحب الآتية من قبل الزبائن.

4- مبدأ الخزينة:

يتمثل في وجوب ترك نسبة معينة في خزينة البنك المركزي.

5- مبدأ الأمن:

يلجأ المواطن إلى المصرف من خلال تعاملاته التجارية و ادخار أمواله تفاديا للمخاطر التي يمكن أن يتعرض لها كالسرقة، إذن البنك يعمل كجهاز أمن مطالب، بل ملزم بالمراقبة الصارمة للإمضاءات و غيرها.

ثانيا: الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة و التنمية الريفية:

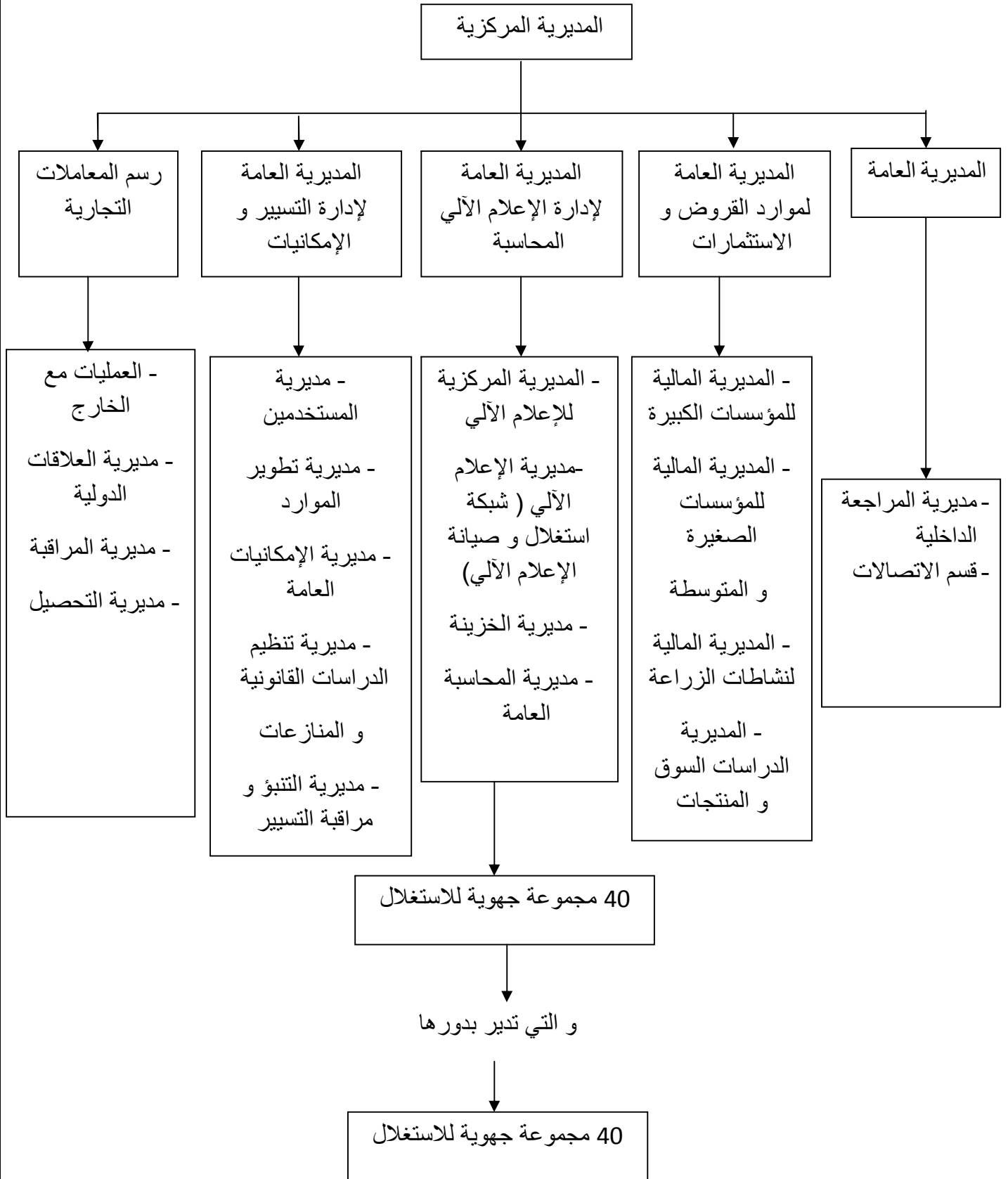
يتكون الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة و التنمية الريفية من:

- مديرية مركزية مقرها الجزائر العاصمة مقسمة إلى خمسة مديريات فرعية، كل مديرية فرعية تضم مجموعة مديريات فرعية أخرى كلها على مستوى الجزائر العاصمة.

أما بالنسبة لباقي أنحاء الوطن فتتواجد على مستوى كل ولاية مجموعة جهوية للاستغلال تدير عدد من الوكالات و بذلك تصل عدد المجموعات إلى 40 مجموعة تدير 286 وكالة محلية.

و المخطط التالي يبين الهيكل الإداري للبنك:

الشكل رقم 02 الهيكل الإداري لبنك الفلاحة و التنمية الريفية.



المصدر: المديرية العامة للبنك.

المبحث الثاني: تقديم عام لبنك الفلاحة و التنمية الريفية وكالة القرارم قوقة:

المطلب الأول: نشأة وكالة BADR القرارم قوقة :

هي إحدى وكالات البنك المتواجدة على مستوى ولاية ميلة أنشأت في 19 سبتمبر 1983 و التي تحمل العلامة 837 تتكفل بتمويل القطاع الفلاحي، و تقع في 4 نهج ساحة البلدية، يتوسط مقر البلدية و اتصالات الجزائر و هذا ما يقربه من المواطن، للوكالة علاقة مباشرة مع العملاء و هي مسيرة من طرف المدير و نائبه و يسهر على خدمة الزبائن العديد من الموظفين موزعين على جميع الأقسام و المصالح المتواجدة بها، تعمل الوكالة على تقديم خدماتها و المتمثلة أساسا في تحصيل الودائع و منح القروض بأنواعها (قصيرة متوسطة و طويلة الأجل).

كما تعمل أيضا على تغطية احتياجات دائرة القرارم قوقة بالإضافة إلى البلديات المجاورة لها مثل سيدي مروان و الشيفارة.

المطلب الثاني: مهام و أهداف بنك الفلاحة و التنمية الريفية:

لبنك الفلاحة و التنمية الريفية عدة مهام و أهداف يصبوا إليها بالإضافة إلى عدة نشاطات تمويلية يركز عليها و هي:

أولا: مهام بنك الفلاحة و التنمية الريفية:

له مهام مختلفة نذكر منها:

- تقديم خدمات مالية للأفراد و المؤسسات.
- تحصيل الودائع البنكية الخاصة بالصرف و القرض.
- منح القروض طويلة و متوسطة و قصيرة الأجل.

❖ مهام كل مصلحة:

نلخصها فيما يلي:

1-مدير الوكالة: المسير الأول للوكالة و المسؤول الرئيسي عنها، و من مهامه:

- متابعة مختلف العمليات البنكية اليومية.
- تسيير المخاطر البنكية المتعلقة بالقروض.
- تسيير الموارد البشرية.
- رفع الدعاوي أمام القضاء.

2-نائب المدير: يعوض المدير في حالة غيابه، و من مهامه:

- الإشراف على عملية تكوين الموظفين.
- التنسيق بين مختلف مصالح البنك.

**3-السكرتيرة: من مهامها:**

- إدارة المواعيد الرسمية للمدير.
- تأمين المكالمات الهاتفية للمدير و مختلف الاتصالات من و إلى الوكالة.
- التكفل بالبريد الوارد أو الصادر.

**4-مصلحة الموارد البشرية: هذه المصلحة تضم كل من الصندوق و الشباك.**

**أ- الصندوق: على أمين الصندوق القيام ب:**

- استقبال الزبائن و القيام بعملية السحب و الدفع بالعملة الصعبة و المحلية.
- مسك سجل دفع و استلام رؤوس الأموال.
- التدقيق في صحة الأوراق المالية.

**ب- الشباك: يعمل بالتنسيق مع الصندوق و من مهامه:**

- كشف الشيكات و التحويلات في حساب الزبائن.
- السحب و الدفع للزبائن بالعملة الصعبة و المحلية.

**5-مصلحة حافظة الأوراق:**

تختص بمختلف العمليات التي تتعلق بالشيكات و الأوراق المالية المختلفة و من مهامها:

- فتح الحسابات البنكية.
- استخراج شيكات مضمونة الدفع.
- تحويل الحسابات من وكالة إلى أخرى.
- تحصيل الأوراق التجارية.
- استلام الشيكات الواردة من المقاصة و المسحوبة من عملاء المخزن و توزيعها على مختلف الفروع.

**6-مصلحة المحاسبة العامة: من مهامها:**

- مراقبة رصيد الصندوق.
- إغلاق اليومية.
- إعداد الميزانية.
- تحويل الأرصدة من حساب بنكي إلى حساب بنكي آخر (تحويل داخلي أو خارجي)
- القيام بعمليات المقاصة.
- إعداد الجرد الشهري للأعباء و الإيرادات.

**7-مصلحة القروض: و هي أهم مصلحة في البنك، و من مهامها:**

- استقبال العملاء و منحهم كل المعلومات المتعلقة بكيفية منح القروض (الوثائق الخاصة بالملف، الشروط، أنواع القروض الممنوحة من قبل البنك ...).
- استقبال ملفات الزبائن.
- دراسة شهادات الضمان المقدمة من طرف الزبائن.
- متابعة القروض الممنوحة للمستثمرين و السهر سدادها و استردادها في أوقات استحقاقها.
- تسيير مخاطر القروض الممنوحة.

✓ و مصلحة القروض تتكون من ثلاث خلايا و لكل خلية منها مهام خاصة بها:

أ- خلية الاستعلامات: من مهامها:

- تسلم طلبات القروض الواردة من الزبائن و الموقعة و المرفقة بالمستندات التالية: سجل تجاري، عقد الشركة في حالة وجود ميزانيات المؤسسة لثلاث سنوات الأخيرة، بيان الأملاك العقارية.
- تحويل ميزانيات العملاء إلى خلية الدراسات لتحليلها لمعرفة وضعهم المالي.
- الاستعلام من العملاء عن طريق البنوك الأخرى.

ب- خلية الدراسات الاقتصادية و التحليل المالي:

تقوم بتحليل ميزانيات العميل لتحديد:

- نسبة الملائمة للعميل.
- نسبة مديونية العميل و حجم التزاماته اتجاه الغير.
- تحديد قدرة العميل على السداد.

✓ و بعد التحليل يصدر قرار منح القرض من عدمه.

ج- خلية العلاقات القانونية و المنازعات: تقوم بدراسة كافة المستندات الواردة في طلب التسهيلات

حول:

- الاطلاع على نظام الشركة.
- الاطلاع على الإيداعات و التأكد من مطابقة التوقيع على طلب التسهيلات مع المصرح به في الإيداعات التجارية.
- تأسيس الشركة و تسجيلها في السجل التجاري.
- الاطلاع على بيان القيم الثابتة المقدمة من الشركة و الحصول على إفادات عقارية للتأكد من خلوها من أية رهانات.

✓ و بعد الدراسة يتم إعداد تقرير يرفع إلى إدارة التسليف لاتخاذ القرار المناسب حوا منح القرض مع

تحديد نوعه، قيمته، مدته و الضمانات اللازمة و يبعث بوثيقة خاصة تسمى « Autorisation »

« déneigement إلى المديرية الجهوية أو المركزية للموافقة أو الرفض، ففي حالة الموافقة فإن البنك يحرر وثيقة تعد بمثابة عقد و بمجرد التوقيع عليه يصبح ساري المفعول. و تحتوي هذه الوثيقة على كل المعلومات الخاصة بالقرض من بينها: قيمة القرض و نوعه، معدل الفائدة، بداية سريان العقد، طريقة التسديد... و إذا لم يأت المقترض بعد 6 أشهر لاستلام قرضه فإن البنك يلغي العقد.

#### ❖ موظفو البنك:

يتسم موظفو البنك بالصفات التالية:

- حسن المعاملة و الاستقبال.
- السرعة في إنجاز مختلف المعاملات للعميل.

#### ثانيا: أهداف BADR:

من بين الأهداف التي يصبوا البنك إلى تحقيقها ما يلي:

- تقديم مختلف الخدمات للعملاء في أحسن الظروف.
- ترقية العمليات المصرفية المختلفة كمنح القروض و جذب الودائع.
- المساهمة في تنمية الاقتصاد الوطني.

#### ثالثا: النشاطات الإستراتيجية للبنك:

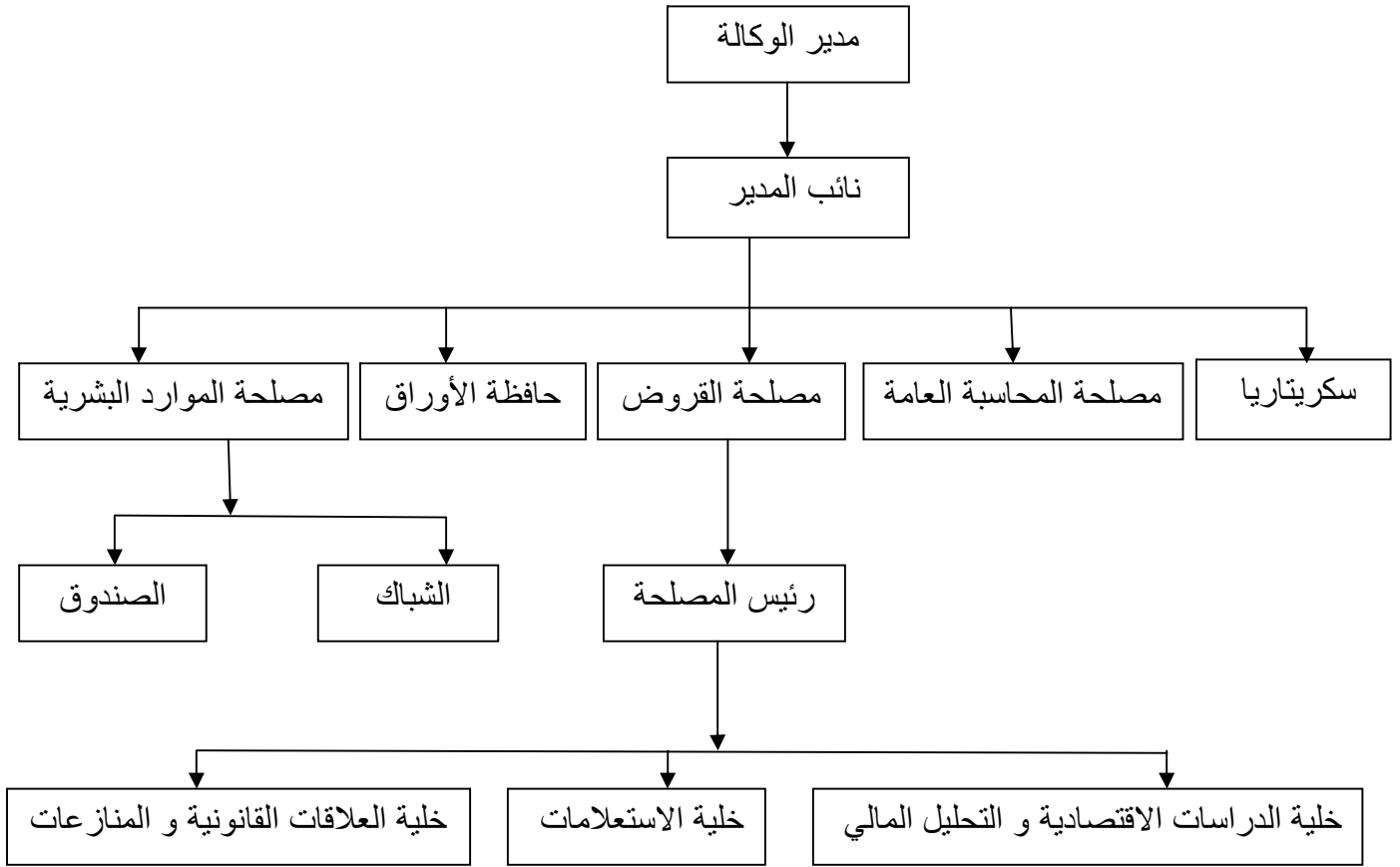
يرتكز البنك في تمويله على عدة نشاطات نذكر منها:

- الفلاحة أساسا و النشاطات التابعة لها.
- الصيد و تربية المائيات الأساسية و النشاطات التابعة لها.
- الصناعات الغذائية الفلاحية.
- تنمية العالم الريفي خاصة فيما يتعلق بالسكن الريفي.
- مشاريع الري الصغيرة.

#### المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي للبنك – وكالة القرارم قوقة :

يتكون البنك من عدة مصالح من أجل توحيد جهود الوكالة و تحسين نوعية الخدمات المقدمة لزبائنها و المتعاملين الاقتصاديين.

الهيكل التنظيمي: و ندرجه في الشكل التالي:



### المبحث الثالث: دراسة حالة مؤسسة (X)

هناك عدة تقنيات تستخدمها البنوك الجزائرية وبالاخص بنك الجزائر لكونه بنك البنوك، غير ان بنك الفلاحة والتنمية الريفية فرع الجزائر لا يستخدم أي تقنية ولهذا تم الاعتماد على وثائق مقدمة من بنك الفلاحة والتنمية الريفية فرع ميلة حيث تعتم على تقنية وحيدة في تعاملاتها وهي الاحتفاظ بهامش خطر في حدود 3% ولتوضيح الفكرة أكثر سنقوم بدراسة حالة مؤسسة (X) في مثال توضيحي لكيفية عمل بنك الفلاحة والتنمية الريفية لتغطية مخاطر الصرف لحماية نفسه اولمعاملين معه من هذه التقلبات المفاجئة للأسعار اولأخطار الناجمة عنها.

تقلبات اسعار الاورو-دولار

جدول رقم 4-3: تقلبات الأورو-الدولار حالة الشراء

عند الشراء

Date	Dollar	EUR
28/02/2015	1USD= 95,0118DZD	1EUR= 106,3818 DZD
01/03/2015	1USD= 95,0975DZD	1EUR= 106,1347DZD
02/03/2015	1USD= 94,9522DZD	1EUR= 106,1259DZD
03/03/2015	1USD= 95,0751DZD	1EUR= 106,3179DZD
04/03/2015	1USD= 95,1538DZD	1EUR= 105,4248DZD
05/03/2015	1USD= 95,8966DZD	1EUR= 105,329DZD
06/03/2015	1USD= 95,8961DZD	1EUR= 103,8301DZD
07/03/2015	1USD= 95,8287DZD	1EUR= 103,9065DZD
08/03/2015	1USD= 95,8961DZD	1EUR= 103,9973DZD
09/03/2015	1USD= 96,1568DZD	1EUR= 102,4993DZD
10/03/2015	1USD= 96,3174DZD	1EUR= 102,1298DZD
11/03/2015	1USD= 97,1547DZD	1EUR= 102,1542DZD
12/03/2015	1USD= 97,3322DZD	1EUR= 103,22DZD
13/03/2015	1USD= 97,3297DZD	1EUR= 102,1542DZD
14/03/2015	1USD= 97,3459DZD	1EUR= 102,1515DZD
15/03/2015	1USD= 97,3457DZD	1EUR= 102,0276DZD
16/03/2015	1USD= 97,3991DZD	1EUR= 102,9696DZD
17/03/2015	1USD= 97,2400DZD	1EUR= 102,9866DZD
18/03/2015	1USD= 97,2388DZD	1EUR= 105,4829DZD
19/03/2015	1USD= 97,2398DZD	1EUR= 103,6504DZD
20/03/2015	1USD= 97,1547DZD	1EUR= 105,4433DZD
21/03/2015	1USD= 96,7866DZD	1EUR= 105,7307DZD

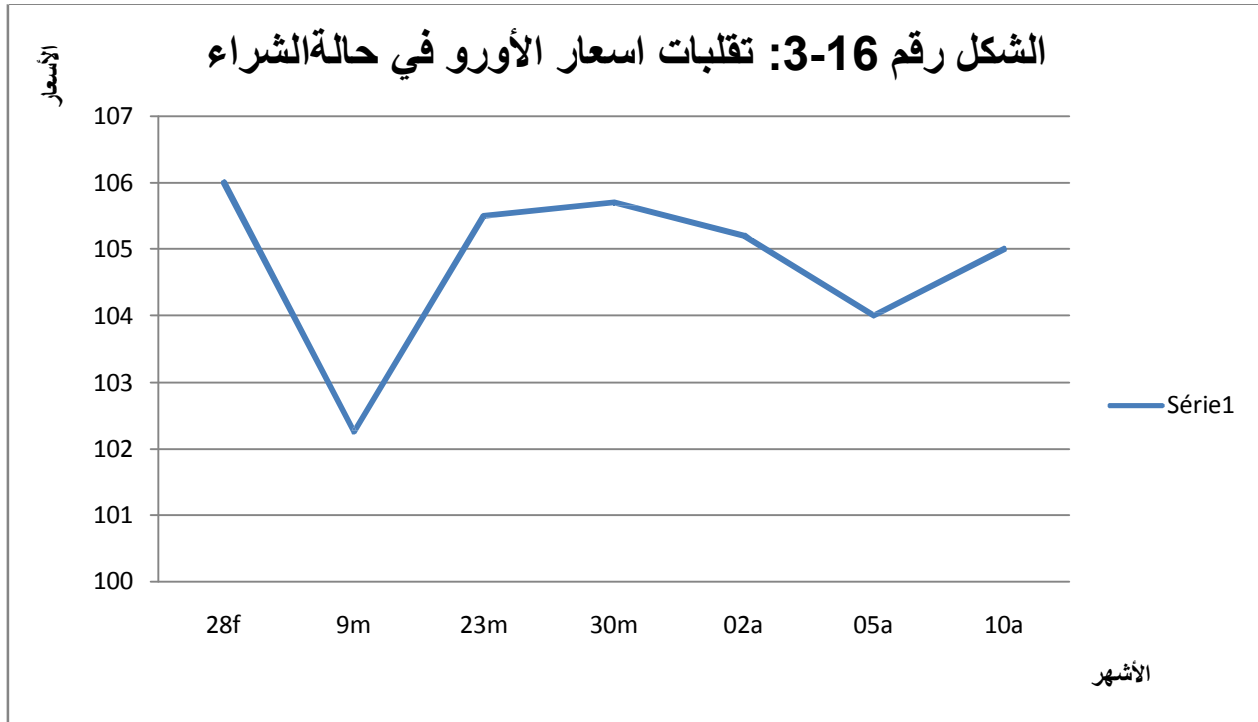
22/03/2015	1USD= 96,7093DZD	1EUR= 104,9352DZD
23/03/2015	1USD= 96,3968DZD	1EUR= 105,5304DZD
24/03/2015	1USD= 96,2413DZD	1EUR= 104,9352DZD
25/03/2015	1USD= 96,1933DZD	1EUR= 105,5304DZD
26/03/2015	1USD= 96,6012DZD	1EUR= 105,1515DZD
27/03/2015	1USD= 96,9886DZD	1EUR= 105,6314DZD
28/03/2015	1USD= 97,1234DZD	1EUR= 105,7783DZD
29/03/2015	1USD= 97,1216DZD	1EUR= 105,7379DZD
30/30/2015	1USD= 97,1214DZD	1EUR= 105,7380DZD
31/03/2015	1USD= 97,1210DZD	1EUR= 105,5008DZD
01/04/2015	1USD= 97,2316DZD	1EUR= 105,4963DZD
02/04/2015	1USD= 97,2318DZD	1EUR= 105,5062DZD
03/04/2015	1USD= 97,2320DZD	1EUR= 105,5064DZD
04/04/2015	1USD= 97,2501DZD	1EUR= 104,4021DZD
05/04/2015	1USD= 97,3002DZD	1EUR= 104,4023DZD
06/04/2015	1USD= 97,3201DZD	1EUR= 105,0120DZD
07/04/2015	1USD= 97,4009DZD	1EUR= 105,1001DZD
08/04/2015	1USD= 97,5040DZD	1EUR= 104,1006DZD
09/04/2015	1USD= 97,5042DZD	1EUR= 103,4042DZD
10/04/2015	1USD= 97,5201DZD	1EUR= 104,5052DZD
11/04/2015	1USD= 97,5204DZD	1EUR= 104,5054DZD
12/04/2015	1USD= 97,5301DZD	1EUR= 104,5090DZD
13/04/2015	1USD= 97,5304DZD	1EUR= 105,2020DZD
14/04/2015	1USD= 97,5308DZD	1EUR= 105,2030DZD

عند البيع:

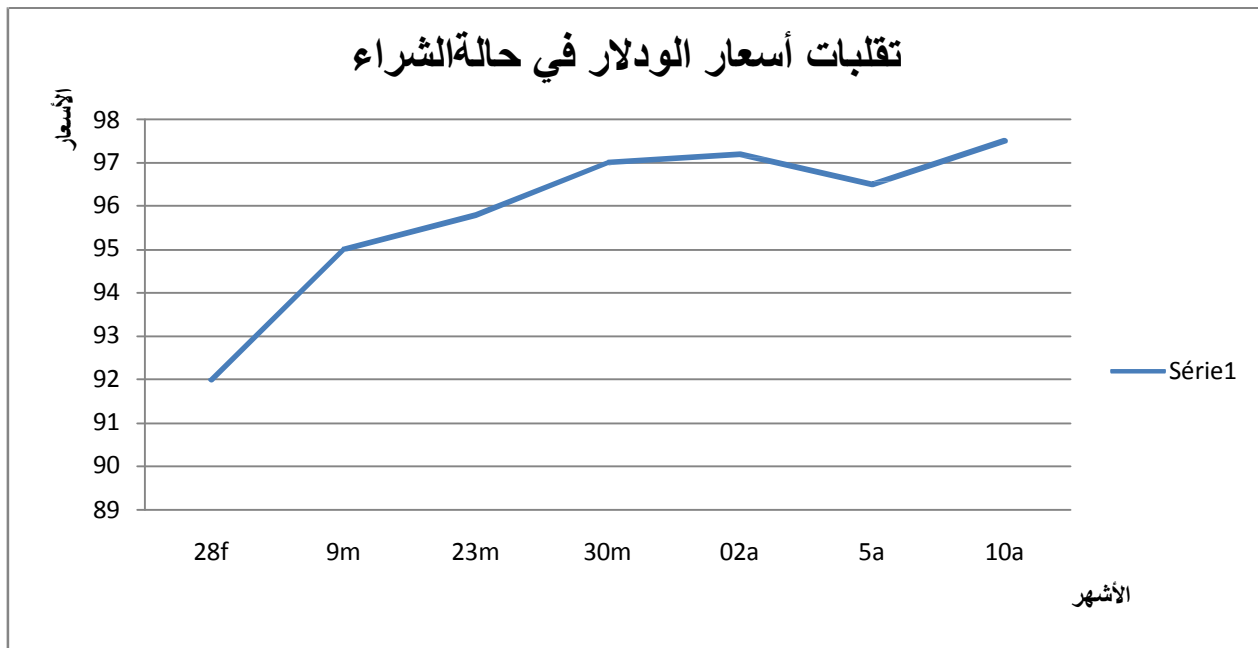
Date	Dollar	EUR
28/02/2015	1USD= 95,0218DZD	1EUR= 106,3819DZD
01/03/2015	1USD= 96,0242DZD	1EUR= 106,1349DZD
02/03/2015	1USD= 94,9722DZD	1EUR= 106,1260DZD
03/03/2015	1USD= 95,0851DZD	1EUR= 106,3180DZD
04/03/2015	1USD= 95,1539DZD	1EUR= 105,4250DZD
05/03/2015	1USD= 95,9066DZD	1EUR= 105,3210DZD
06/03/2015	1USD= 95,10162DZD	1EUR= 104,8302DZD
07/03/2015	1USD= 95,9087DZD	1EUR= 104,8304DZD
08/03/2015	1USD= 96,8961DZD	1EUR= 104,8070DZD
09/03/2015	1USD= 97,1568DZD	1EUR= 103,9980DZD
10/03/2015	1USD= 96,3180DZD	1EUR= 103,9990DZD
11/03/2015	1USD= 97,1550DZD	1EUR= 102,4999DZD
12/03/2015	1USD= 97,3432DZD	1EUR= 102,1545DZD
13/03/2015	1USD= 97,3340DZD	1EUR= 103,44DZD
14/03/2015	1USD= 98,4050DZD	1EUR= 102,1544DZD
15/03/2015	1USD= 99,4040DZD	1EUR= 102,1590DZD

16/03/2015	1USD= 97,3994DZD	1EUR= 102,0277DZD
17/03/2015	1USD= 97,2430DZD	1EUR= 102,9699DZD
18/03/2015	1USD= 97,2390DZD	1EUR= 102,9877DZD
19/03/2015	1USD= 97,2399DZD	1EUR= 105,4826DZD
20/03/2015	1USD= 97,1550DZD	1EUR= 103,6507DZD
21/03/2015	1USD= 97,7880DZD	1EUR= 105,7309DZD
22/03/2015	1USD= 97,7040DZD	1EUR= 104,9355DZD
23/03/2015	1USD= 96,3670DZD	1EUR= 104,3959DZD
24/03/2015	1USD= 96,2414DZD	1EUR= 105,5309DZD
25/03/2015	1USD= 96,1940DZD	1EUR= 105,5310DZD
26/03/2015	1USD= 96,7012DZD	1EUR= 105,1520DZD
27/03/2015	1USD= 97,4050DZD	1EUR= 105,7790DZD
28/03/2015	1USD= 97,1240DZD	1EUR= 105,77920DZD
29/03/2015	1USD= 97,1218DZD	1EUR= 105,7479DZD
30/03/2015	1USD= 97,1219DZD	1EUR= 105,7580DZD
31/03/2015	1USD= 97,1240DZD	1EUR= 105,5208DZD
01/04/2015	1USD= 97,2340DZD	1EUR= 105,5064DZD
02/04/2015	1USD= 97,2341DZD	1EUR= 105,5079DZD
03/04/2015	1USD= 97,2345DZD	1EUR= 105,5070DZD
04/04/2015	1USD= 97,2502DZD	1EUR= 104,4022DZD
05/04/2015	1USD= 97,2503DZD	1EUR= 104,4024DZD
06/04/2015	1USD= 98,0021DZD	1EUR= 105,0122DZD
07/04/2015	1USD= 98,0025DZD	1EUR= 105,1003DZD
08/04/2015	1USD= 97,4010DZD	1EUR= 105,1007DZD
09/04/2015	1USD= 97,5041DZD	1EUR= 103,4443DZD
10/04/2015	1USD= 97,5043DZD	1EUR= 104,5053DZD
11/04/2015	1USD= 97,5240DZD	1EUR= 104,5056DZD
12/04/2015	1USD= 97,5301DZD	1EUR= 104,5092DZD
13/04/2015	1USD= 97,5304DZD	1EUR= 105,2022DZD
14/04/2015	1USD= 97,5309DZD	1EUR= 105,9290DZD

عند الشراء:

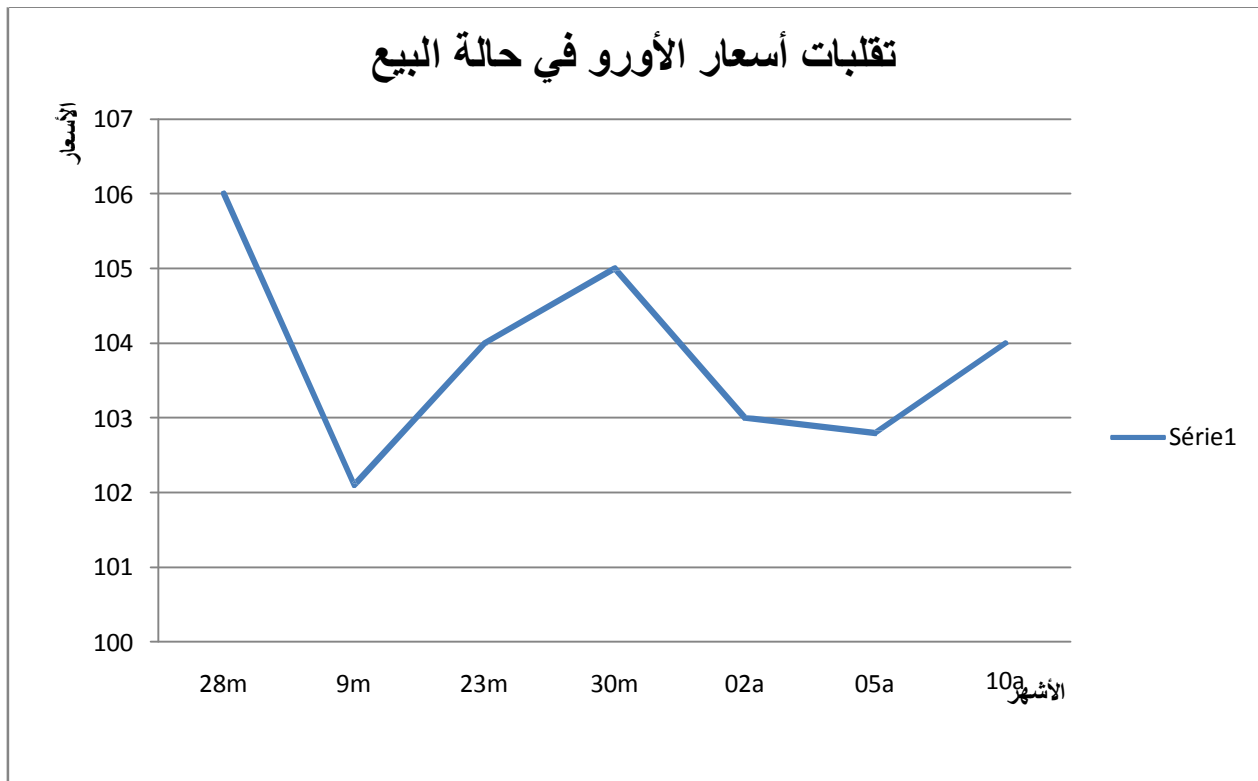


من إعداد الطلبة اعتماد على وثائق مقدمة من طرف بنك الفلاحة و التنمية الريفية

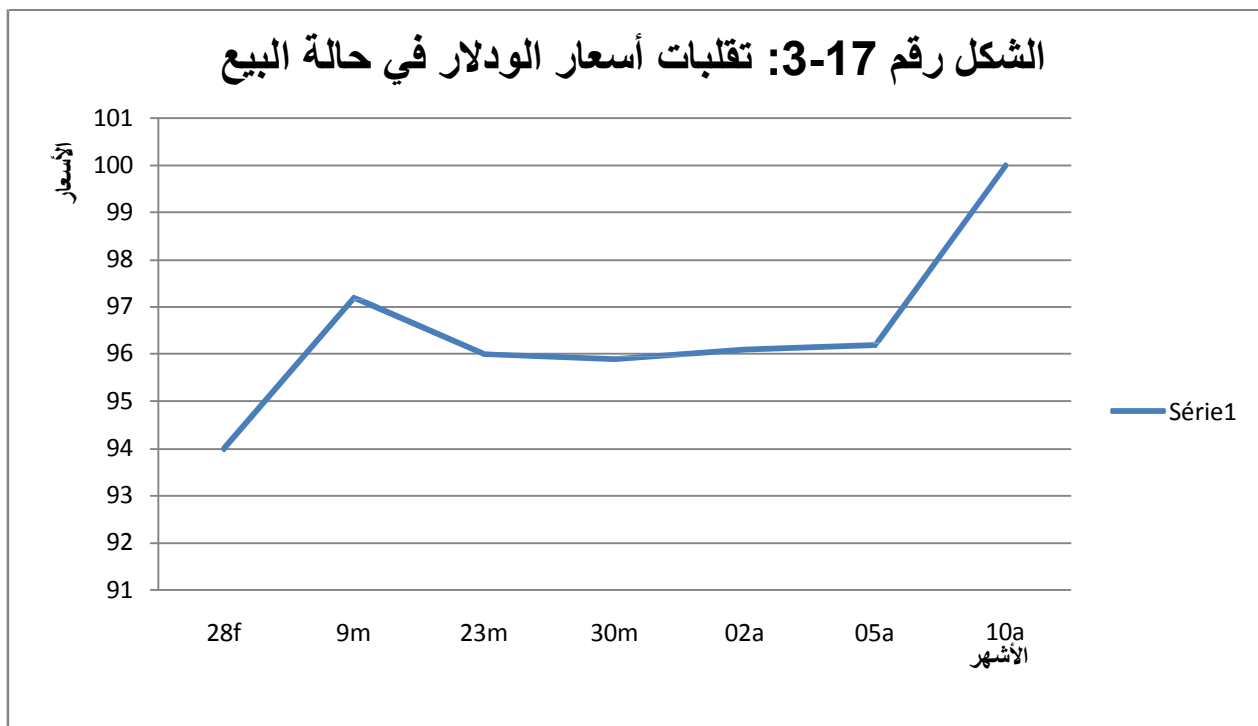


المصدر: من إعداد الطلبة اعتماد على وثائق مقدمة من طرف بنك الفلاحة ولتنمية الريفية

عند البيع:



المصدر: من إعداد الطلبة اعتماد على وثائق مقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية



المصدر: من إعداد الطلبة اعتماد على وثائق مقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية

عند الشراء

من التمثيل البياني نلاحظ أن الدولار في حالة متقلبة والأورو كذلك لكن الأورو في حالة صعود ونزول أما الدولار في حالة متزايدة فإن لاحتياط البنك المركزي من هذه التقلبات فهو لا يتعامل كثيرا بالدولار فهو يفضل التعامل بالأورو لأنه عادة في حالة مستقرة وقليل من أن تحدث تقلبات

عند البيع:

من التمثيل البياني نلاحظ أن الأورو في حالة متزايدة ومتناقصة كما في حالة الشراء طورا عليها تغير طفيف أما الدولار فهو يختلف تماما على حالة الشراء فهو في حالة متزايدة تماما، لاذ البنك والجوائزية تستعمل الأورو أكثر من الدولار في تعاملاتها من اجل ان تتفادى هذه التقلبات.

مثال:

مؤسسة (X) تريد استيراد منوعات صناعية "للتعبئة والتغليف"، فتم التوجه إلى بنك الفلاحة ولتنمية الريفية من اجل الحصول على العملة الأجنبية اللازمة للقيام بهذه العملية، ومن بين الإجتاوا اللازمة اولوثائق الضرورية لمثل هذه العملية اولتي يلزم البنك المتعامل معه ضرور التقيد بها من أجل القيام بعملية الصفر وتنقسم الوثائق اللازمة لطلب فتح اعتماد بنكي إلى:

- الوثائق الخاصة بالزبون:

وتتضمن:

1. طلب فتح اعتماد بنكي؛

2. طلب إصدار الاعتماد البنكي؛

3. فاتورة الشكالية: ← إذا كان السلعة يتم إعادة بيعها (إحضار معها شهادة لضريبة الخاصة ببيع المنتجات المستوردة  
← إذا كان استثمار التوقيع بعد إعادة بيع السلعة

- الوثائق الخاصة بالبنك<sup>1</sup>:

1. تسجيل طلب فتح الاعتماد للحصول على رقم المطونة البنكية.

2. حجز المبلغ بقيمة الفاتورة بالدينار الجزائري مع إضافة 3% كهامش خرط للوفر.

3. تحرير شهادة عمد المديونية لحساب الجلي.

<sup>1</sup> اعتماد على معطيات مقدمة من بنك الفلاحة ولتنمية الريفية وكالة ميلة.

4. الملف القانوني (السجل التجاري رقم التسجيل الإحصائي، البطاقة الجبائية)

5. الحضر شهادة ميلاد نسخة البطاقة، الوطنية، شهادة اقامة.

حيث سنقوم بدراسة ملف مؤسسة (X) لاستيراد منوعات صناعية بالتفصيل من أجل معرفة الوضعية النهائية لهذه المؤسسة من حيث تأثير سعر الصفر اولتقلبات الناجمة عنه.

ولا: التصفية الأولية للملف

1. الفاتورة لأولية<sup>1</sup>:

فاتقرو وألية رقم 02-12/2014

تاريخ 20 ديسمبر 2014.

المبلغ الإجمالي (ب-)	سعر/كلغ بالبيورو	الكمية (كلغ)	التعيين
11 000.00€	5.50	2000	رباعية الصفيف لتعبئة المطبوعة السعر: الرحيل مصنع تونس الكمية وللمبلغ الإجمالي: +/-10% الدفع: خطاب الاعتماد يدفع في الأفق على جميع البنوك التونسية من الرجة الأولى. سلع تاذ المنشأ التونسي
11 000.00€			المبلغ الإجمالي للخجور من المصنع

2. تعليمات فتح الاعتماد<sup>2</sup>:

ويتضمن:

40A/شكل الاعتماد المستندي

50/التزام بالتعليمات.....

59/ المستفيد.....

<sup>1</sup> انظر الملحق رقم (1): التصفية الأولية للملف.

<sup>2</sup> انظر الملحق رقم (2) و(3): تعليمات فتح الاعتماد.

32B / رمز العملة اولمبلغ: 11 000.00€

31D / تاريخ انتهاء الصلاحية: 2015/02/21

44C / الموعد النهائي للشحن: 2015/01/31

39A / نسبة التسامح الائتمان: الكمية اولمبلغ +/-10

الأحمال:

في تونس: حمل المستفيد.

من تونس:

48 / تأخير تقديم المستنتاد: 21 يوم.

شحنة جزئية: غير موجودة.

45 A / وصف البضائع: رباية الصفييف لتعبئة المطبوعة U 60 Pe + Papier 45 gr + Alu + Pet 124

46A / الوثائق: مجموعة من الوثائق المتعلقة بالبنك.

3. شكل طلب الاعتماد المستندي او البنكي: يمكن ذكر بعض الأشكال للاعتماد المستندي اولى يوضحه

الجدول التالي<sup>1</sup>:

المساحة الحجقرو للزبنو	
1	إسم الوكالة البنكية المتعامل معها: BadrMILA834 تعليمات المانح: .....
2	المستفيد: اصناف الصناعية ش.م.م 04.Rue Mecha in 1008-Tunis-Tunisie TEL:....., Email:.....
3	المبلغ اولعملة: 11000.00€ ملوصفات البيع: Maximum
4	شكل الائتمان: ( ) التحويل، نهائي ( )
5	معلومات وأ تعليمات التأكيد يوجد تأكيد ( ) ، لا يوجد تأكيد.

<sup>1</sup> انظر الملحق رقم (4) و(5): شكل طلب فتح اعتماد بنكي.

6	تاريخ الصلاحية: 2015/02/12 مكان الصلاحية: تونس.
7	تأمين يغطي: Fourm isse ur () ordonnateur (x)
8	شروط اخرى
	المساحة المحجوزة للبنك تأكيد المعلومات التالية اولوثائق التنظيمية تاريخ: السعر: المبلغ: PREG: الوثائق طبيعة اتمان ، تاريخ الصلاحية، المبلغ: () تذكره الأونانات او شهادة اعادة البيع في الدولة نعم () لا () تقديم شهادة الإقامة نعم () لا () ادن لاستيراد المنتجات الخاضعة لتنظيم نعم () لا () خطاب الالتزام بعد عقد البيع على هاذ النحو نعم () لا ()

4. إشعار الخصم<sup>1</sup>:

ميلة 834

حي بن قاهر 43000

16 ديسمبر 2014

رقم العملية: C13-0569

مبلغ التدفق \*\*\* 1.221.000,00 \*\*\*

الرصيد الجديد DZD CREDI 1.088.905,90

نمط: CON S.PRO V.POUR CREDOC

<sup>1</sup> انظر الملحق رقم (6): إشعار الخصم.

5. التحقق من صحة شهادة التجارة الخارجية<sup>1</sup>

تاريخ: 2014/12/16

المجموعة الإقليمية للتحقق من صحة شهادة التجار الخارجية: G.P.E ميلة (055)

وكالة: بنك الفلاحة اولتنمية الريفية ميلة

- اسم الزبون: .....
- رقم الحساب: .....
- رقم التوطين: 43 04 . 03 2014 4 10 00019
- طريقة دفع :
- مبلغ الصفقة وأ العملية: CV / 1.221.000,00 DA / 11.000,00 €
- مبلغ PREG: 1.221.000
- معدل PREG: 100 %
- رقم العملية: ....
- أسماء أولقاب وإمضاتاء المخلو لهم.
- المسلوو عن العملية: .....
- رئيس التجار الأجانب: .....
- مدير الوكالة: .....

6. الالتزام:

وتتضمن وثيقة الالتزام وتأتي في الشكل التالي<sup>2</sup>:

أنا الموقع ادناه.....الممثل القانوني للتعينين .....

السبب الاجتماعي.....

النشاط:الستيراد وتصدير لوازم لتعبئة اولتغليف.

عنوان: .....

<sup>1</sup> انظر الملحق رقم (7): التحقق من صحة شهادة التجار الخارجية.

<sup>2</sup> انظر الملحق رقم (8): الالتزام.

اناملتزم باسم الشركة على حصص المنتجات المستهرو المقابلة لطاققتها الإنتاجية اولبشرية اولمادية اولتخزين.

في ميلا 2014/12/16.

ملف اعلان بدء ملف تطوين المستورد

ويتكون من<sup>1</sup>:

رقم الزيون: .....

الاسم او السبب الاجتماعي: .....

رقم تسجيل الزيون: .....

تاريخ التسجيل: 2012/01/04

تاريخ الاستخدام: 2012/01/04

رقم الفاتورة: 2014/12/02

تاريخ الفاتورة: 2014/12/02

المبلغ المقور: 11.000,00 EUR

سعر صرف: 107,67

المبلغ الإجمالي: 1.184

التعيين: quadri lese imprimes emballages

بلد المنشأ: تونس TN

البلد الأصلي: تونس TN

الموز: اصناف الصناعية ش.م.م

عناو الموز: Sige rue mechin 1008 Tunis

تأخير الشحن: 45 يوم.

طريقة السداد: credoc irrevocable confirm payable avue

Mumer de domiciliation: 430 430.20 14.4.10

000 19 EUR

<sup>1</sup> انظر الملحق رقم (9): ملف إعلان بعد تطوين الإستيراد.

موعد الافتتاح: 2014/12/16

8. الفاتورة لشاملة للتصفية الولية للملف: ويضم جميع الملفات السابقة انظر الملحق رقم (01)

ثانيا: التصفية النهائية للملف<sup>1</sup>

فاتورة نهائية رقم: 15580

تاريخ: 2015/01/07

التعيين	الكمية (كلغ)	سعر/كلغ باليورو	المبلغ الإجمالي (بـ)
<p>موافقة مع لفاتورة الأولية رقم 02-12/2014 رباعية الصفيف لتعبئة المطبوعة السعر: رحيل مصنع تونس التعبئة: 3 منصات مجموعو الززو الصافي: 2000 كلغ مجموع الإجمالي: 2073 كلغ الدفع عن رطيق: الاعتماد المستندي على المكشوف N<sup>0</sup>= 14 50 03169 معادل لتكامل 49% سلع دات المنشأ التونسي</p>	2000	5.50	11 000.00€

بعد الفاتورة النهائية وكمرحلة ثانية من التصفية النهائية للملف تأتي شهادة المنشأ وكما هو موضح في الملحق رقم (11).

2. شهادة المنشأ: موضحة في الملحق رقم (12)

<sup>1</sup> انظر الملحق رقم (10): التصفية النهائية للملف.

3. ملاحظات الوزن التعبئة اولتغليف<sup>1</sup>

فاتورة التصدير رقم 2015-01-27-15580

زبون () .....

رقم: L/C: 145 003 169

التعين	NB.P LTS	NB.B OBINES	POIDS T/NET	POIDS T/B RUT
رباعية الصفيف	1	48	759	782,5
لتعبئة المطبوعة	1	48	755	778,5
	1	31	486	512
المجموع	3	127	2000KG	2.073KG

ملحق رقم (13)

4. شهادة مطابقة<sup>2</sup>:

L/C REF . 145003169

نحن نشهد نأ يحضر المنتج (رباعية نوع plex لتغليف المطبوعة) الكائن في فاتورتنا المصنعة من قبلنا حتى يتلوفق مع المعايير الوروبية في القفو وتلبية الموصفات المطلوبة من قبل المسترو الجواير.

5. بطاقة التحويل البنكي<sup>3</sup>:

وكما جاء في الملحق البنكي رقم (15) معلومات وأ بيانات حلو التحويل البنكي للبضائع.

أ- البضائع:

- التعيين: مواد لتعبئة اولتغليف

- عدد البورط: 03

- وزن الإجمالي: 2073 كلغ

ب- السفر ب: النقل وي.

<sup>1</sup> انظر الملحق رقم (13): ملاحظات الوزو اولتعبئة اولتغليف.

<sup>2</sup> انظر الملحق رقم (14): شهادت مطابقة.

<sup>3</sup> انظر الملحق رقم (15): بطاقة التحويل البنكي.

فاتورة رقم: 15580 في 2015-01-27 بمبلغ 11.000,00 EUR

6. بيان نقل البضاعة<sup>1</sup>:

المراسل	المستلم
اصناف الصناعية ش.م.م التونسية 04.Rue Mecha in 1008-Tunis-Tunisie TE L:..... , Ema il:.....	ترتيب: بنك الفلاحة ولتنمية الريفية ميله -الجزائر-

طبيعة السلع:

فاتورة تصدير رقم: 15580 في 2015-01-27

رباعيات الصفيق لتعبئة المطبوعة ()

التعبئة: 3 منصات

اللوحة رقم 01: يحتوي 48 Bobines

اللوحة رقم 02: تحتوي 48 Bobines

اللوحة رقم 03: يحتوي 31 Bobines

النزو الكلي الصافي: 2000 kg

النزو الكلي الإجمالي: 2073 kg

رقم: LC 14 500 31 69

7. إشعار الخصم<sup>2</sup>:

DIV.INTERNATIONAL

1 RUE MUSTAPHA BOUHIRED

ALGER

LUNDI 2 MARS 2015

وكالة بنك الفلاحة ولتنمية الريفية

15-حي بن قاهر -ميله-

<sup>1</sup> أنرط الملحق رقم (16): بيان نقل البضاعة.

<sup>2</sup> أنرط الملحق رقم (17): إشعار الخصم.

145 003169 رقم حساب العميل

BS E 16 02 15 : عدد الملفات

EUR 11.000,00 مبلغ التحويل بالعملة الأجنبية:

107,0885 سعر صرف تلك الفاتورة

DZD 1.177.973,93 القيمة

DZD 2.944,93 لجنة النقل:

DZD 5.00,64 لجنة الضرائب:

1.177,97 بنك الجزائر:

\*\*\* 1.982.597,04 \*\*\* خصم الزينو:

2015-02-19 تاريخ القيمة:

حيث يمكن تفسير النتيجة على نأ المتعامل مع البنك لم يتعرض لخطر الصفر وأ إلى الارتفاع الكبير في  
سعر صرف أثناء انتظار وصول الطلبية او وصل السلعة.

ويمكن تلخيص هاذ المبحث كما يلي<sup>1</sup>:

مبلغ الفاتورة الشكلية هو € 11000 بسعر صفر حقيقي لبيع: 108 سعر الصفر مع هامش خطر 3 %  
كما يلي: 111

العملية: DA 1.221.000,00 = 11000 × 111

وهو قيمة السلعة بالدينار مع هامش الخطر

التصفية النهائية:

مبلغ الفاتورة التجارية النهائية نفسه € 11000

سعر الصرف الحقيقي يتحول إلى 107,0885 إضافة إلى مصاريف اخرى

العملية: 1.182.597,04

<sup>1</sup> من إعداد الطالبات اعتماد على معطيات مقدمة من فرط بنك الفلاحة ولتنمية الريفية وكالة ميلة.

ومن بين المبلغ الذي اشترت به السلع اولسعر الحقيقي يمكننا تحديد الوضعية حيث:

$$38.402,96 = 1.182.597,04 - 1.221.000,00$$

وهنا تبين لنا ان المبلغ الحقيقي الذي اشترت به السلعة أقل من السعر الحقيقي وفي هذه الحالة المورد لم يتعرض لأخطار تقلبات أسعار صرف.

**مثال توضيحي:**

لتوضيح الحالة العكسية لهذه الحالة وهو ارتفاع سعر الصرف إلى 119,32 في فترة الدراسة و الحصول على السلعة علما ان هامش الخطر الذي يتعامل به البنك هو 3% حيث يمكن حساب العملية ومعرفة النتيجة كما يلي:

مبلغ الفاتورة الشكلية: هو € 11000 بسعر صفر حقيقي للبيع 119,32 سعر الصرف مع هامش الخطر 3% هو: 111.

$$\text{العملية: } DA \ 1.122.000,00 = 11000 \times 111$$

وهو قيمة السلعة بالدينار مع هامش الخطر.

**التصفية النهائية:**

مبلغ الفاتورة التجارية النهائية نفسه € 11000

سعر الصرف الحقيقي يتحول إلى 119,32

$$\text{العملية: } 1.312.550,00$$

ومن الفرق بين المبلغ الذي اشترت به السلعة اولسعر الحقيقي يمكننا تحديد الوضعية حيث:

$$- 91.550,00 = 1.312.550,00 - 1.221.000,00$$

وهذا يبين لنا ان المبلغ الحقيقي الذي اشترت به السلعة اكبر من السعر الحقيقي وفي هذه الحالة المدروسة الزبون تعرض لارتفاع سعر الصرف وهناك يقوم البنك باستدعاء الزبون من اجل تسوية وضعيته ودفع الفارق بين المبلغ و المقدر ب 91550- مع اعطاء كافة الإثباتات للزبون

بين المبلغ المقدر ب: 91550- مع إعطاء كافة الإثباتات للزبون.

الخطاتمة

## الخاتمة العامة :

تظهر جليا الأهمية الكبيرة لسعر الصرف في التعاملات الاقتصادية و المبادلات التجارية الدولية و التي تساهم بدورها في النمو الاقتصادي للبلد حيث أصبحت كل الدول مهتمة بهذا الموضوع ليست الدول المتقدمة وحدها بل أيضا الدول النامية.

لكن و نتيجة لتطور العلاقات التجارية و المالية على المستوى الدولي أدت إلى تقلبات أسعار الصرف و هو ما يشكل عائق للسلطات لتحقيق ظروف اقتصادية مستقرة في ظل البيئة الاقتصادية المعاصرة التي تستوجب على المتعاملين التكيف مع هذه الأوضاع و المتعلقة بخطر الصرف خصوصا، مما أدى إلي حتمية إيجاد صيغ عديدة و مختلفة لتفادي و تغطية خطر الصرف.

لقد أصبحت مختلف المؤسسات الاقتصادية و المالية في كل دول العالم تهتم بإدارة مخاطر الصرف في ظل هذه الاختلالات و ذلك عن طريق إتباع استراتيجيات هدفها التقليل من مخاطر الخسارة و محاولة زيادة فرص الربح، و مع مرور الوقت حدثت تطورات هامة في التقنيات المستخدمة في التغطية من مخاطر الصرف.

إن النشاطات البنكية لم تعد محصورة في نطاق ضيق يتكون من مجموعة من المتعاملين حيث أصبحت البنوك خاصة التجارية منها تلعب دورا أساسيا في الاقتصاد و ذلك من خلال التشجيع على الاستثمار و تسهيل عمليات التمويل من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية فحركة الصرف عالميا لها تأثير مباشر و جوهري على المعطيات المالية للبنك و هذا ما أدركته الجزائر و بقية بلدان العالم التي اتجهت بأنظارها إلى تعديل قيم عملاتها سواء بالطريقة المباشرة أو غير المباشرة لتحقيق نتائج ايجابية للبنك بصفة عامة و البنك التجاري بصفة خاصة سعيا لبقاء أسعار الصرف في تدبب طفيف و موجب.

## نتائج الدراسة:

يمكن تلخيصها فيما يلي:

- إن لأسعار صرف العملات الأجنبية تقلبات مستمرة و هذا راجع لتفاعلات العرض و الطلب بين العملة المحلية و العملة الأجنبية و هو ما يعرض المؤسسات التي لها تعامل مع الخارج و البنوك التي تقوم بتنفيذ عمليات مقومة بالعملة الصعبة إلى التعرض لعدة أخطار و إفلاس العديد من البنوك.

- إن البنوك لا تتأثر بتغيرات أسعار الصرف دائما لأنها يمكن أن تقوم بإعادة توظيف العمليات التي تعاقبت عليها مع زبائنها، لكن لما يكون التعامل في الأسواق العاجلة نجد أن المعدلات العاجلة في تغير مستمر ذلك لأنها تتأثر بعمليتي الشراء و البيع أي تتغير حسب العرض و الطلب على العملات.

- إن التقلب في أسعار الصرف ليست ظاهرة مرتبطة بمكان و زمان معين و إنما هي ظاهرة عالمية شهدها العالم، فهذه التقلبات تفرض عبئا إضافيا بضرورة الاحتفاظ بمستويات أعلى من الاحتياطات.

- خطر الصرف يعتبر من بين العوامل المؤثرة في أسعار التكلفة مما ينبغي التحكم فيه بكل فعالية.

● لهذا يجب عدم أعقال دور الصرف و خاصة استقرارها على منظومة القرارات و التطورات المالية و الاقتصادية في أي مجتمع لأن أسعار الصرف تعكس مدى القوة الاقتصادية للبلد.

### توصيات و اقتراحات:

بعد استعراضنا لمختلف فصول هذه المذكرة نقترح ما يلي:

- وضع رقابة موحدة يتولاها بنك الجزائر على عمليات الصرف من خلال التجمع الفعال للمعلومات و وضع المبادئ و الإجراءات التي تسمح له بالتدخل في الأسواق عند كل خلل طارئ لإدارة احتياطات الصرف.

- يجب على الدولة انتهاج سياسة فعالة و صارمة في استيراد السلع لإنقاذ الإنفاق العام و زيادة الادخار و بالتالي تشجيع الاستثمار من خلال خلق احتياط لا بأس به من العملة الصعبة.

- الاستفادة من مشاريع الشراكة الأوروبية و ذلك بنقلها للتكنولوجيا الحديثة و تطبيقها في المجال الاقتصادي و كذا ضرورة استفادتها من القروض الأجنبية و توظيفها في مشاريع تنموية.

- تزخر الجزائر بمعطيات سياحية لا يستهان بها بالإضافة إلى الآثار التاريخية التي يرتقب أن تؤمن عائدات سياحية دائمة تعوض عائدات النفط و الغاز و ترفع احتياطي الصرف من العملات الصعبة.

قائمة المراجع

1- الكتب باللغة العربية

- 1- اياذ عبد الفلاح النشور. المفاهيم الاقتصادية الحديثة صفاء للطباعة و النشر والتوزيع ط عمان 2015
- 2- فلاح حسن حداي مؤيد . عبد الرحمن عبد الله الدوري. ادارة البنوك . دار وائل للنشر والتوزيع عمان 2008
- 3- محمد ابراهيم عبد الرحيم اقتصاديات النقود والبنوك دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع الاسكندرية
- 4- محمد سمير احمد الجودة الشاملة وتحقيق الرقابة في البنوك التجارية دار الميسره للنشر و التوزيع ط1 عمان 2009
- 5- دريد كمال شيب المالية الدولية دار اليازوري للنشر و التوزيع ط1 عمان 2011
- 6- سمير فخري نعمه التبادليه بين سعر الصرف و سعر الفائدة و انعكاساتها على ميزان المدفوعات دار اليازوري العلمي للنشر -والتوزيع عمان 2011
- 7- رواء زكي طويل الاقتصاد السياسي دار زهراء للنشر والتوزيع عمان
- 8- عرفان تقي الحسين التمويل الدولي مجدلاوي عمان 1999
- السيد متولي عبد القادر الاقتصاد الدولي النظرية و السياسات دار النشر و التوزيع ط 1 عمان
- 9- عبد الحسين جليل عبد الحسن الغالبي سعر الصرف وادارته في ظل الصدمات الاقتصادية نظرية وتطبيقات ط1 عمان
- 10- موسى نوري شعيري التمويل الدولي ونظريات التجارة الخارجيه دار الميسرة للنشر و التوزيع ط1 عمان 2012
- 11- توفيق عبد الرحيم يوسف حسن. الادارة المالية و الدولية والتعامل بالعملات الاجنبية دار صفاء للنشر و التوزيع
- 12- سعود جابر مشكور العامري المالية الدولية نظرية وتطبيق العراق اليمن الطبعة 1
- 13- مدحت صادق . النقود الدولية وعمليات الصرف الاجنبي دار غريب للطباعة والنشو و التوزيع القاهرة
- 14- منير ابراهيم الهندي الفكر الحديث في ادارة المخاطر دار النشر سانتا مصر 2009
- 15- طاهر لطرش تقنيات البنوك ديوان المطبوعات الجامعية الطبعة 7 الجزائر 2000
- 16- محمد صالح الحناوي سياسات الاستثمار في بورصة الاوراق المالية دار الجامعي الاسكندرية الطبعة 2 . 1997.

17-موسى سعيد مطر المالية الدولية دار صفاء للنشر و التوزيع الطبعة 1 عمان 2008

## 2- الكتب باللغة الفرنسية

-Josette reyrara.gestion financier .international.paris edition 1999.p94

## 3-المذكرات

-خليفة هناء واخرون تغيير مخاطر سعر الصرف في المعاملات الدولية مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية تخصص نقود ومالية وبنوك المركز الجامعي يحي فارس 2008-2007

-بوكروح زينب واخرون دور البنوك في الوقاية من خطر الصرف مذكرة مكماة لنيل شهادة ليسانس المركز الجامعي ميلا 2010-

م-مد

بنوك

001

2- كتاب سعيد و آخرون، المحددات التنظيمية لسلوك الموارد البشرية في منظمات الأعمال، مذكرة مكملة لنيل شهادة ليسانس في علوم التخصص مالية، المركز الجامعي ميلا 2012-2013، ص: 41.

## 4-المجلات

-بو العتروس عبد الحق مجلة العلوم الانسانية منشورات جامعة قسنطينة عدد 12 ديسمبر 1999

٤

٥

5 المواقع الالكترونية

www.badr.ne

الملاحق

# بنك الأفلان والتنمية الريفية



شركة مساهمة ذات رأسمال قدره 33.000.000.000 دج س.ت. رقم ب 00 ب 0011640 الجزائر العاصمة

BADR

مقرها الرئيسي بالجزائر - 17 شارع العقيد عيروش

GRE MILA 055

ALE MILA 834

REF/LM/ZZ /N° 324/016

MILA LE, 21/03/2016

DGA/OI (102)  
S.D.C.D. ALGER

## LEVEE DES RESERVES CREDIT DOCUMENTAIRE

D'ORDRE : [REDACTED]

FAVEUR: HAUS GIDA MAKINALARI SANAVITI CARET LTD

I/C N: 15-500 3091

MONTANT : 96 300,00 EUR

REPERE : M59. R:KA

Nous vous prions de noter que nous avons endossé le 21.03.2016 le  
CONNAISSEMENT N° :NRSIZM0127 DU 25/02/2016 Relatif à la  
facture définitive N°:A-422278 DU : 18/02/2016

Et que toutes réserves que pourront présenter les documents du Credoc sont levées.  
Par le client conformément à sa demande client dont copie est ci-jointe.

Salutations.

LE DIRECTEUR D'AGENCE

LE MALLEM NADIA

Superviseur

BADR  
GRE MILA /055  
ALE GRAREM 837  
01, place de la mairie grarem 43100  
TEL : 031-56.40.72  
FAX : 031-56.41.35

Grarem : 21/12/2015

## ATTESTATION D'IMPAYES

Nous soussignés Banque de L'Agriculture et du  
Développement Rural Agence de Grarem 837 certifions par la  
présente que notre relation :

MR : .....

Titulaire du compte n° : .....

N'enregistre aucun impayé de quelque nature que se soit établie  
conformément à la note D.G.A.O.I. N° :105/2005 du 09/08/2005.

LE DIRECTEUR D'AGENCE

قائمة الملاحق

MR. [REDACTED]  
GRAREM GOUGA-MILA-ALGERIE  
TEL:00.213.661.35.98.69

Mila le 28 janvier 2016

A Monsieur le Directeur  
La BADR Agence de MILA

Objet : Demande de Modification  
Lettre de crédit n° 15 5003091  
transmise par la BAMIC 160001R

Faveur : HA US GIDA MAKINALARI SANAYI  
TICARET LTD STI / TURKEY  
Montant : 96,300.00 Euros

Monsieur

J'ai l'honneur de vous demander de bien vouloir procéder aux modifications suivantes de la lettre de crédit portées à l'objet dont copie jointe :

44E: Port de chargement/Aéroport depart  
ANY TURKEY PORTS

Art46A : Documents Requis  
Supprimer le document EUR1

47A: Autres conditions  
Les frais en Algérie à la charge de l'acheteur  
et les frais en Turquie à la charge du  
Bénéficiaire

Les autres articles restent inchangés

Copie jointe : LC

M. BOUHALOUF LARBI



عمر ونصفية الأيووب النباتية  
بوحلوف العربي  
حي المصنافة القرام فوقة ولاية ميلة  
ص.ب.رقم 1611548798-43/00

HA US GIDA MAKİNALARI SAN. TİC. LTD. ŞTİ.  
ASTİM OSB. No:110 Aydın / TURKEY  
Tel : +90 (256) 231 04 81  
Fax : +90 (256) 231 04 83  
V.D. GÜZELHİSAR V.N. 411 010 72 82  
Mersis No: 0411010728200017

ORIGINAL

**HAUS**

CENTRIFUGE TECHNOLOGIES

COMMERCIAL INVOICE

CONSIGNEE:

MR. XXXXXXXXXX  
GRAREM GOUGA-MILA-ALGERIE  
TEL:00.213.661.35.98.69

INVOICE NO : A-422278  
INVOICE DATE: 18.02.2016

CONSIGNOR:

HA US GIDA MAKİNALARI SANAYİ TİCARET LTD.ŞTİ  
ASTİM ORGANİZE SANAYİ BÖLGESİ AYDIN-TÜRKİYE  
TEL: +90.256.231.0481

PAYMENT CONDITION

Currency: EURO  
Payment: LETTER OF CREDIT  
L/C NO : 15 5003091  
NIF : 147182000055462

Item No.	DESCRIPTION	QTY	Price /Unit	Total Price
1)	UNITE COMPLETE D'EXTRACTION D'HUILE D'OLIVES MODELE OLIVEMAX 32 .CONTRAT DE VENTE:CFR PORT DE SKIKDA  CERTIFIANT QUE LA MARCHANDISE LIVREE EST DE TOUS POINTS DE VUE CONFORME A LA FACTURE PROFORMA No.46TALG16:DU 16/12/2015  MANUFACTURER: HAUS MAKINA SAN. TIC.AŞ. MADE IN TURKEY BANK: ARAB TURKISH BANK ISTANBUL TR CONTENTS: 45 PACKAGES GROSS / NET WEIGHT: 7.500 kg / 7.450 kg DELIVERY TERM:CFR PORT SKIKDA	1 UNIT	94.500,00-€	94.500,00 €
			TOTAL FOB PORT IZMIR	94.500,00 €
			FREIGHT	1.800,00 €
			TOTAL CFR PORT SKIKDA	96.300,00 €

TOTAL CFR PORT SKIKDA 96.300,00 €

BANQUE DE L'AGRICULTURE ET DU DEVELOPPEMENT RURAL		AGENCE MILA 834	
DOMICILIATION IMPORT			
43	04	03	2015
4	10	000	19
ALGERIE			EUR
22/12/2015			



HA US GIDA MAKİNALARI SANAYİ TİCARET LTD.ŞTİ.  
Astım Organize Sanayi Bölgesi - AYDIN  
Tel: (0256) 231 04 80 - (0256) 231 04 83  
Guzelhisar V.D. No: 411 010 72 82  
Mersis No: 0411010728200017

SOLTAN ADEL

قائمة الملاحق

Manufacture de café et documentation

**مطويات صناعية** Solution Packaging  
**VARIETES INDUSTRIELLES**



الملاحق رقم (01) = التصفية الأولية للملف

SOL [Redacted]  
Cheq [Redacted]  
Transaction [Redacted]

FACTURE PROFORMA N° 02-12/2014  
DATE : 2 decembre 2014

DESIGNATION	QUANTITE/KG	PRIX/KG EN €	MONTANT TOTAL (EUR)
* QUADRI-FLEX IMPRIMES POUR EMBALLAGE Pet 12 µ + Alu. 7 µ + Papier 45 gr + Pe 60 µ * NGP : 76072010 * PRIX : DEPART USINE Tunis- Tunisie * QUANTITE ET MONTANT TOTAL + /- 10 % * PAIEMENT : LETTRE DE CREDIT PAYABLE A VUE SUR TOUS BANQUES TUNISIENNE DU PREMIER ORDRE * EXPEDITION PAR ROUTE MARCHANDISE D'ORIGINE TUNISIENNE	2,000	5,50	11 000.00 €
<b>MONTANT TOTAL DEPART USINE</b>			<b>11 000.00 €</b>

ARRETEE LA PRESENTE FACTURE A LA SOMME DE : ONZE MILLES EUR

BANQUE DE L'AGRICULTURE ET DU DEVELOPPEMENT RURAL  
AGENCE MILA 834  
DOMICILE  
43 | 04 | 2014 | 4 70 | 00014 EUR  
MILA LE. 16/12/2014

VARIETES INDUSTRIELLES s.r.l.  
Siège 4 Rue Mechin 1008 Tunis  
Usine 2 Rue Monestir 2080 Mghira  
Tél.: 79 400 330 - Fax: 79 400 325

ARL au capital de 1.350.000 Dinars  
dd. Head Office : 4 Rue Méchin - 1008 Tunis - TUNISIA  
dd. Factory : Z.L Mghira 2 lot N° 100 - 2082 Forchana

Tel: +216 79 408 330 - 79 408 329 - 79 408 339  
79 408 324 - Fax: +216 79 408 325  
E-mail : info@vi.com.tn / alimpack@gnnet.tn

BANK : Amen Bank Agence siège  
RID : 07 807 008 110110395 8 47  
IBAN : TN9907807008110110395847

Code TVA : 012919RAM000  
R.C: B127581986  
C.D: 123.031H



الملاحق رقم (02) . تعليمات فتح الاعتماد :

**V** **مجموعة صناعات** solution Packaging  
**VARIETES INDUSTRIELLES**

**INSTRUCTIONS D'OUVERTURE DE LETTRE DE CREDIT**

**40A / FORME DE LETTRE DE CREDIT**

IRREVOCABLE ET CONFIRMEE PAR BANQUE TUNISIENNE DE PREMIER ORDRE PAYABLE A VUE

**50 / DONNEUR D'ORDRE**

EURL AMAMBA CHIC MAGISTIQUE

CITE 208 LOT MAGHLAOUI 66 CHELGHOUH L'AID - W - MILA

ALGER - ALGERIE

**59/ BENEFICIAIRE**

VARIETS INDUSTRIELLES SARL

04, RUE MECHAIN 1008 TUNIS- TUNISIE

**32B / CODE DEVISE ET MONTANT**

(EURO) 11.000,00 €

**39A / POURCENTAGE TOLERANCE MNT CREDIT**

QUANTITE ET MONTANT +/- 10%

**31D / DATE D'EXPIRATION**

21.02.2015

**44C / ULTIME DATE D'EXPEDITION**

31.01.2015

**CHARGES**

EN TUNISIE : A LA CHARGE DU BENEFICIAIRE

HORS TUNISIE : A LA CHARGE DE L'ORDONNATEUR

**48 / DELAIS DE PRESENTATION DES DOCUMENTS**

21 JOURS DATE D'EXPEDITION

**43P / LIVRAISON PARTIELLE**

NON AUTORISEE



الملاحق رقم (03)، تابع لتعليمات فتح الإي عماد

VARIETES INDUSTRIELLES

45A / DESCRIPTION DE LA MARCHANDISE

QUADRI-PLEX IMPRIMES POUR EMBALLAGE

(PET 12 µ + ALU 7 µ + PAPIER 45 GR + PE 60 µ)

TERME DE VENTE : EXW TUNIS-TUNISIE

46A / DOCUMENTS

DOCUMENTS A ADDRESSER A LA BANQUE :

- FACTURES COMMERCIALES ORIGINALES SIGNÉES ET CACHETÉES 06 EXEMPLAIRES
- NOTE DE POIDS ET COLISAGE : 02 EXEMPLAIRES .
- CERTIFICAT D'ORIGINE ORIGINAL EN LANGUE ARABE .
- ORIGINAL DE LA LETTRE DE TRANSPORT ROUTIERE



قائمة الملاحق

الملاحق رقم (٥٤) : شئ طلب الاعتماد المستندي او البنكي

Formulaire demande d'ouverture de crédit documentaire	
Cadre réservé au client	
Nom de l'agence bancaire de domiciliation : BADR MILA 834	
1	<b>DONNEUR D'ORDRE :</b> CHIC MAGICA CHIC MAGISTIQUE 21 rue Mechain 1008 - Tunis - Tunisie Tel : +216 79 408 330 E-mail : chic.magic@live.fr Nif :
2	<b>BENEFICIAIRE:</b> VARIETES INDUSTRIELLES SARL -Tunisi 04, Rue Mechain 1008 -Tunis -Tunisie Tel : +216 79 408 330 E-mail : info@vi.com.tn
3	<b>MONTANT ET DEVISE :</b> 11.000,00 EUR (Onze mille euros) <b>SPECIFICATION DU MONTANT :</b> (X) Maximum ( ) Environ
4	<b>FORME DU CREDIT :</b> (X) Irrévocable ( ) Transférable
5	<b>INSTRUCTIONS DE CONFIRMATION :</b> ( ) sans confirmation (X) avec confirmation
6	<b>DATE DE VALIDITE :</b> 21/02/2015 <b>LIEU DE VALIDITE :</b> Tunisie
7	<b>CREDIT REALISABLE AUPRES :</b> Amen Bank Agence Siège SWIFT No : IBAN No : TN59 0780 7008 1101 1039 5847 Par paiement (X) a vue ( ) différé a jours
8	<b>EXPEDITIONS PARTIELLES :</b> ( ) autorisées (X) interdites ( ) autres
9	<b>TRANSBORDEMENTS :</b> ( ) autorisés (X) interdits
10	<b>(X)EMABARQUEMENT ( ) EXPEDITION ( ) PRISE EN CHARGE</b> PAR ( ) bateau ( ) avion (X) camion ( ) chemin de fer <b>CONDITIONS DE LIVRAISON :</b> ( ) FOB (X) EXW ( ) CFR ( ) FCA ( ) CPT AUTRES : LIEU : Chelghoum l'aid W. MILA AU PLUS TARD LE : 31/01/2015 de : Tunis à destination de : Chelghoum l'aid MILA
11	<b>DESCRIPTION DES MARCHANDISES/SERVICES :</b> QUADRI-PLEX IMPRIMES POUR EMBALLAGE Facture pro-format N° : 02-12/2014 Du : 02.12.2014
12	<b>DOCUMENTS D'EXPEDITION REQUIS :</b> 06 Factures commercial originals signees et cachetées - 02 Original de la letter de transport routiere etablie a l'ordre de la BADR banque - 02 Note de poids et collsage -Certificat d'origine original en langue arabe.
13	<b>PERIODE DE PRESENTATION DES DOCUMENTS :</b> (X) Dans les 21 jours après la date d'expédition mais pendant la période de validité du crédit. *A défaut d'indication le délai est fixé à 21 jours maximum



الملاحق رقم (05) مبلغ لشكل طلب الاعتماد المستندي

14	ASSURANCE COUVERTE PAR: (X) Ordonnateur ( ) Fournisseur
15	AUTRES CONDITIONS:
16	INSTRUCTIONS SPECIALES DE L'ORDONNATEUR:
17	INSTRUCTIONS FRAIS ET COMMISSIONS:
	Nous dégageons la BADR de tous risques de change.
	Notre banque vous autorisons au titre de cette lettre de crédit à débiter notre compte
	N° [REDACTED]
	Les marchandises affectées par nous a titre de gage et de nantissement a la bon fin de vos engagements dans le cadre de ce crédit documentaire.
	Ce crédit documentaire est soumis aux règles et usances uniformes publication 600 de la chambre de commerce internationale.
	Tarif douanier [REDACTED]
	Signature de l'ordonnateur: [REDACTED] Date: 11/12/2014
	Nom prénom: AMMAMER Samir
	<b>Cadre réservé à l'agence de domiciliation</b>
	A confirmer les informations suivantes, et faire suivre les documents réglementaires ci-dessous par courrier à la DGA/OI/DCE à l'adresse 01 rue Mustapha Bouhired, Alger :
	Document PREG : montant : cours : date :
	Ou /Ticket autorisation (AUT1) : montant, date de validité, nature de crédit
	Attestation de domiciliation de revente en l'état : ( ) oui ( ) non
	Attestation de domiciliation de prestation : ( ) oui ( ) non
	Autorisation pour importation produits réglementés : ( ) oui ( ) non
	Lettre d'engagement de non revente en l'état : ( ) oui ( ) non



الملاحق رقم (04) والتحقق من صحة شهادة التجار الخارجية.

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية  
البنك المركزي الجزائري

البنك المركزي الجزائري

Group régional d'exploitation de services - P.E.M.E.A. S.M.

Agence de : A.L.E MILA (834)

Nom ou Raison social du client

Numéro de compte

Numéro de domiciliation : 43 04 03 2014 4 10 00019 EUR

Mode de paiement : CREDIT DOCUMENTAIRE

Type de réalisation :

à vue  
 à échéance  
 Référence le L'Autr

Montant de l'opération : 11.000,00 EUR CV/ 1.221.000,00 DA

Montant de la FREG : 1.221.000,00 DA

Taux de la FREG : 100 %

Numéro « code opération » C13-0569

Noms et prénoms suivis des signatures habilitées :

- Le charge de l'opération
- Le responsable de l'étranger marchand
- Le directeur de l'agence

-L'original de cette attestation doit accompagner les formalités de transfert à transmettre  
A la DGA/OI

- Copie à classer dans le dossier agence.

- Copie à conserver personnellement par chacun des signataires.



بنك الأقاليم والتنمية الريفية



BADR  
GRE MILA 055  
ALE MILA 834

الملاحق رقم (08): الإلتزام

### ENGAGEMENT

JE SOUSSIGNE MR [redacted] .....représentant légale de la

SOCIETE..... [redacted]

DESIGNATION ... *quadruplex imprimerie* [redacted]

RAISON SOCIAL... [redacted]

ACTIVITE ... *imprimé export d'emballages en toute matière*

ADRESSE... *cité 208 lot Maghribain N°6, El Moudjahid*

M'engage au nom de la société à destiner les produits importés exclusivement au besoin de l'exploitation de l'entreprise et de ce fait je m'interdis à revendre les produits en question en l'état

En outre, j'atteste que les quantités importées correspondent aux capacités de production et aux moyens humains, matériels et stockage de la société.

Fait à Mila *16/11/2014*

Cachet et signature

BANQUE DE L'AGRICULTURE ET DU DEVELOPPEMENT RURAL		AGENCE MILA 834	
DOMICILE	43/04	2014 4 10 00019 EUR	
MILA LE		16/11/2014	



قائمة الملاحق

agence domiciliataire : الملاحق رقم (09) ملف إعادة بدء ملف الوصيين الإستيراد  
34 : ALE MILA 834  
numero Agreement : 43.04.03

\* Avis d'ouverture d'un dossier de domiciliation Import \*

Numero Client : [REDACTED]  
Nom ou Raison sociale : [REDACTED]  
Adresse : [REDACTED] ROUACHED - MILA

numero de la piece du client : [REDACTED] Date Piece : 04/01/2012  
identifiant fiscal : [REDACTED] Date Identifiant : 04/01/2012

numero Facture : 02 12/2014 Date Facture : 02/12/2014

montant prévu : 10.000,00 EUR  
contre valeur : 1.184.427,20 DA Cours de change : 107,67

tarif douanier : 76072000  
designation : quadri lex imprimes emballages

Pays de Provenance : TUNISIE TN Mode de transport: EXW  
Pays d'Origine : TUNISIE TN

fournisseur : Varietes industrielles sarl  
Adresse fournisseur : siege rue mechin 1008 tunis  
delaie d'expédition : 45 jours  
modalites de paiement : CREDOC IRREVOCABLE CONFIRME PAYABLE A VUE

www.Badr.bank.tn

NUMERO DE DOMICILIATION : 430403.2014.4.10.00019 EUR  
Date d'ouverture : 16/12

بنك البلاد والتنمية العربية  
B.A.D.R

قائمة الملاحق

الملاحق (10)، فاتورة الشاملة لتصفية الأولاد للمنت  
AGENCE MILA 834

12/14-17 07:47

ServerLpi-5281-000001

Message Type and Transmission  
No. Location (Transmission) or Original Series ID SWIFT (ACH)  
Network Delivery Status Network ACK  
Priority/Delivery Normal  
Message Input Reference 170141231NADRZALAXXX151293489A

Message Header  
Swift Input Issue of a Documentary Credit  
Sender BADRZALXXX  
BANQUE DE L'AGRICULTURE ET DE DEVELOPPEMENT RURAL  
ALCIERS DZ  
Receiver BIATTNTT  
BANQUE INTERNATIONALE ARABE DE TUNISIE  
TUNIS TN

MUR : KK  
Message Text

27: Sequence of Total 1/1

40A: Form of Documentary Credit IRREVOCABLE

20: Documentary Credit Number 14 5005169

31C: Date of Issue 141231 رقم الاعتماد المستندي

40E: Applicable Rules UCPURR/LATEST VERSION

31E: Date and Place of Expiry 150221 TUNISIE

51A: Applicant Bank - FI BIC /DGA-OI/EDCD  
BADRZAL  
BANQUE DE L'AGRICULTURE ET DE DEVELOPPEMENT RURAL  
ALCIERS DZ

50: Applicant [Redacted]

59: Beneficiary - Name & Address /VARIETES INDUSTRIELLES SARL TUNISI  
104, RUE MECHAIN 1008-TUNIS TUNISIE  
TEL/21679408330

32B: Currency Code, Amount  
Currency EUR (EURO)  
Amount #11.000,00

39B: Maximum Credit Amount NOT EXCEEDING

41A: Available With. By BI BIC  
BIATTNTT  
BANQUE INTERNATIONALE ARABE DE TUNISIE  
TUNIS TN

BY PAYMENT

43P: Partial Shipments INTERDIT

43T: Transshipment INTERDIT

44A: Pl of Trng in Chrg / of Receipt TUNIS  
44B: Pl of Final Dess / of Delivery CHELONDUM L'AYD MILA

قائمة الملاحق

Reglement  
de finitif

التجهيز الصناعي لسليق

ALIMPAP Solution Packaging  
VARIETES INDUSTRIELLES



الملاحق رقم (11) - التصفية النهائية للملف

FACTURE EXPORT N° 15580  
DATE 27.01.2015

DESIGNATION	QTE/KG	PRIX/KG EN EUR	MONTANT TOTAL EN EUR
CONFORME A LA FACTURE PROFORMA N° 02-12/2014 DU 02/12/2014			
QUADRI-PLEX IMPRIMES POUR EMBALLAGE	2.000	5,50	11 000,00 €
* PRIX : DEPART USINE TUNIS-TUNISIE			
* COLISAGE : 3 PALETTES			
* POIDS TOTAL NET : 2.000 KG			
* POIDS TOTAL BRUT : 2.073 KG			
* PAIEMENT PAR : LETTRE DE CREDIT A VUE N° 14 5003169			
* EXPEDITION PAR ROUTE			
* ASSURANCE COUVERTE PAR L'ORDONNATEUR			
* FRONTIERE DE SORTIE : LAAYOUN			
* TAUX D'INTEGRATION : 49 %			
MARCHANDISE D'ORIGINE TUNISIENNE			
MONTANT TOTAL DEPART USINE TUNIS-TUNISIE			11 000,00 €
ARRETEE LA PRESENTE FACTURE A LA SOMME DE : ONZE MILLE EURO			

BANQUE DE L'AGRICULTURE ET  
DU DEVELOPPEMENT RURAL

AGENCE  
MILA 934

DOMICILE

43 | 04 | 03 | 2014 | 4 | 10 | 00019 | 12/01

16/01/2014

NOUS CERTIFIONS QUE LA MARCHANDISE LIVREE OBJET DE CETTE FACTURE, EST DE  
TOUS POINTS DE VUE CONFORME A LA FACTURE PROFORMA N° 02-12/2014 DU 02/12/2014  
EST CONFORME AUX NORMES EUROPEENNES EN VIGUEURS ET REpondent AUX  
SPECIFICATIONS EXIGES PAR L'IMPORTATEUR ALGERIEN.

VARIETES INDUSTRIELLES SA  
Siège 4 P. M. H. 1000  
Tél. 79 408 330 - Fax. 79 408 325

SARL au capital de 1.350.000 Dinars  
Add. Head Office : 4, Rue Méchain - 1008 Tunis - TUNISIA  
Add. Factory : Z.I. Mghira 2 lot N° 100 - 2002 Fouchana

Tel: +216 79 408 330 - 79 408 329 - 79 408 339  
79 408 324 - Fax: +216 79 408 325  
E-mail : info@al.com.tn / alimpack@gn91.tn

BANK: Aman Bank Agence siège  
RIB : 07 897 008 110110395 8 47  
IBAN: TN0807807008110110395847

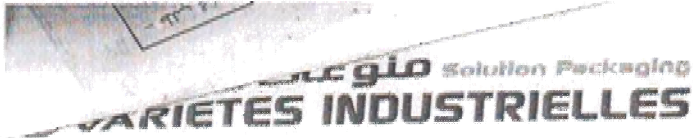
Code TVA : 012919FAM000  
R.C. : 0127581998  
C.D. : 122931H

Solution Packaging

قائمة الملاحق

الملحق رقم (12) : شهادة منشأة

<p>رقم الشهادة : 000 78 2 تاريخ الشهادة : 28 جاني 2015</p>		<p>الجمهورية التونسية شعبة التجارة والصناعة لتونس</p>	
<p>شهادة منشأة</p>		<p>بموجب أحكام اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية :</p>	
<p>1- المصدر وعنوانه كاملا : شركة منوعات صنايعية نهج ميشان عدد 4 1008 تونس</p>		<p>2- المنتج وعنوانه كاملا : شركة منوعات صنايعية نهج ميشان عدد 4 1008 تونس (اعتماد بنشئ رقم 145003169)</p>	
<p>3- المستورد وعنوانه كاملا : أورل عمارة شيك موبيلستوك حي 208 تقسيم مغاوي عدد 66 شلقوم العيد ولاية ميلا - الجزائر</p>		<p>4- بلد المنشأ : تونس</p>	
<p>5- تم تطبيق التراكم مع دول أخرى ؟ <input type="checkbox"/> نعم إسم الدولة : <input checked="" type="checkbox"/> لا</p>		<p>6- تفاصيل الشحن : تفصيل يري</p>	
<p>7- ملاحظات لا شيء</p>		<p>8- وصف السلع، العلامة التجارية (إن وجدت)، عدد ونوع وأرقام الطرود : 3 لوحات مركبة ورقم للتغليف</p>	
<p>9- الوزن القائم (كجم) أو مقاييس أخرى (القياسات، المتر، متر مكعب، الخ) : 15580 2015/01/27</p>		<p>10- رقم وتساريف الفساتورة (الفواتير) : 15580 2015/01/27</p>	
<p>11- إقرار وتعهد المصدر : أقر بأن جميع البيانات المذكورة أعلاه صحيحة وأن السلع الوارد وصفها أعلاه مستوفاة للشروط والمعايير اللازمة لإكتساب صفة المنشأة.</p> <p>المكان : تونس التاريخ : 2015-01-27</p> <p>التوقيع : </p>		<p>12- تصديق الجهة المختصة للشهادة : التوقيع : </p> <p>المكان : </p> <p>التاريخ : 28 جاني 2015</p>	
<p>13- تصديق الجهة الحكومية المختصة :</p>		<p>التاريخ : 28 جاني 2015</p>	



الملاحق رقم (13) : ملف حظرات الوزن والتعبئة والتعليق

NOTES DE POIDS ET COLISAGE

FACTURE / EXPORT N° 15580 DU 27.01.2015

CLIENT : [REDACTED]  
[REDACTED]  
[REDACTED]

NUMERO L/C : 14 5003169

DESIGNATION	NB. PLTS	NB. BOBINES	POIDS T/NET	POIDS T/BRUT
QUADRI-PLEX IMPRIMES POUR EMBALLAGE	1	48	759	782.5
	1	48	755	778.5
	1	31	486	512
<b>TOTAL</b>	<b>3</b>	<b>127</b>	<b>2.000 Kg</b>	<b>2:073 Kg</b>

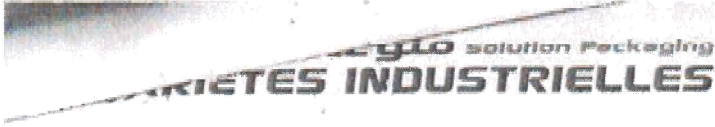
VARIETES INDUSTRIELLES  
Sole Agent  
Tél: 79 404 330 - Fax: 79 408 325

SARL au capital de 1.350.000 Dinars  
Add. Head Office : 4 Rue Méchain - 1008 Tunis - TUNISIA  
Add. Factory : Z.L. Nghira 2 lot N° 100 - 2082 Fouchara

Tél: +216 79 408 330 - 79 408 329 - 79 408 339  
79 408 324 - Fax: +216 79 408 325  
E-mail : info@vi.com.tn / alimpack@gnat.tn

BANK : Amen Bank, Agence siège  
RIB : 07 807 008 1101 10395 8 47  
IBAN : TN6907807006110110395847

Code TVA : 012919FAM000  
R.C. : 8127581998  
C.D. : 123.931H



الملاحق رقم (14) : سبها دة مطابقة

TUNIS,  
LE 29 JANVIER 2015

**CERTIFICAT DE CONFORMITE**

**L/C REF. 14 5003169**

NOUS CERTIFIONS PAR LA PRESENTE QUE LE PRODUIT « QUADRI-PLEX IMPRIMES  
POUR EMBALLAGE » OBJET DE NOTRE FACTURE N° 15580 DU 27.01.2015 FABRIQUES  
PAR NOUS MEME, EST CONFORME AUX NORMES EUROPEENNES EN VIGUEURS ET  
REPENDENT AUX SPECIFICATIONS EXIGÉES PAR L'IMPORTATEUR ALGERIEN.



See Commercial



SARL au capital de 1.366.000 Dinars  
Add. Head Office : 4, Rue Méchain - 1008 Tunis - TUNISIA  
Add. Factory : Z.I. Mghira 2 lot N° 100 - 3082 Fouchana

Tél: +216 79 408 330 - 79 408 329 - 79 408 339  
79 408 324 - Fax : +216 79 408 325  
E-mail : info@vi.com.tn / alimpasack@inet.tn

BANK : Amen Bank Agence siège  
RIB : 07 807 008 110110395 8 47  
IBAN : TN6607807008110110395847

Code TVA : 012919FAM000  
R.C.: B127581998  
C.D.: 123.931H

Solution Packaging

الملاحق رقم (49) : بطاقة التحويل البنكي

Banque de l'Agriculture et du Développement Rural

Agence :

Téléphone :

Télécopie :

Dila (B4)  
03157.82.21

نوع : 01/02/2015

Destinataire (*)
COMPAGNIE
EURL - L. Boukane
ou les services

**Bon de Cession Bancaire**  
(de Marchandises)

الدولة الليبية

Nos réf: Crédit Documentaire N°145003169
--

Messieurs,

Nous vous prions de bien vouloir, sous notre garantie et responsabilité, délivrer à l'importateur désigné ci-dessous les marchandises caractérisées comme ci-après, voyageant en notre nom :

Marchandises :

Désignation	20000 PLEX imprimés pour emballage
Nombre de colis	03 palettes
Poids brute	2073 Kg

Voyageant par

<input checked="" type="checkbox"/> Avion	LTA	N°	/	Du: / /
<input type="checkbox"/> Courrier express	Récépissé	N°	/	Du: / /
Lettre de transport routier N°			/	du 29/09/2015
Avis d'arrivée N°			/	Du: / /

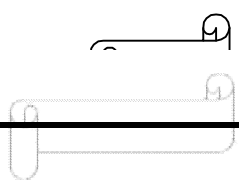
Facture N°FACT/15580 Du 27/01/2015 Montant de 11000,00 EURO

Importateur :	EURL AMARRACHIE Magistypic Dila
---------------	------------------------------------

Veuillez agréer, Messieurs, nos salutations distinguées.

(\*) Le Transporteur ou son Représentant, L'opérateur De Courrier Express.

LEKHAL MSUNIR  
Superviseur  
FRONT - OFFICE





**Eurl El-Bouteina Multiservices**

**Commissionnaire de fret**

Adr: CHE 560 logts, Bloc 13, N°19/20 Boukhadra 03-El Bouni/ANNABA  
R/C : 06 8 0364280-00/23 - NIS : 000623059006645  
ART : 23051199051

Tunis le, 29.01.2015

الملاحق رقم (15) : بيان نقل البضاعة

**LETTE DE TRANSPORT ROUTIER**

<b>Expéditeur :</b> VARIETES INDUSTRIELLES SARL TUNISIE 4 Rue Mechain 1008 Tunis -Tunisie / Tel 21679408330	<b>Destinataire :</b> A L'ORDRE DE : BANQUE DE L'AGRICULTURE ET DE DEVELOPPEMENT RURAL Mila - Algerie
<b>Notify :</b> [REDACTED]	<b>Identification du moyen de transport</b> Chauffeur : [REDACTED] Passeport n : [REDACTED] Matricule Camion [REDACTED]

**Nature de la marchandise :**

Facture Export n° 15580 du 27.01.2015  
\* QUADRI-PLEX IMPRIMES POUR EMBALLAGE  
(Pet 12µ+ Alu. 7µ + Papier 45 gr+ PE 60µ)  
\* Collage : 3 Palettes Soit :  
- Palette n° 1 Contenant 48 Bobines  
- Palette n° 2 Contenant 48 Bobines  
- Palette n° 3 Contenant 31 Bobines  
\* Poids Total Net : 2.000 Kg  
\* Poids Total Brut : 2.073 Kg  
\* Numéro LC : 14 5003169

**FRET PAYABLE A DESTINATION**

<b>Date et lieu de prise en charge de la marchandise :</b> Tunis, le 29.01.2015		<b>Lieu de la livraison de la marchandise :</b> CHELGHOUIM LAID MILA ALGERIE	
<b>Signature Expéditeur</b>	<b>Signature Chauffeur</b>	<b>Signature Transporteur</b>	<b>Visa Douane Algérienne</b>
VARIETES INDUSTRIELLES SARL Siège 4 Rue Mechain Usine 2 Rue Monastir, 2000 Monastir Tel: 79 409 330 - Fax: 79 409 325	[REDACTED]	[REDACTED]	[REDACTED]



الملاحق رقم 19: استشارة العميل  
 المبلغ 1000000 دينار  
 بالدينار

\*0\*\*1

DIV. INTERNATIONALE  
 1 RUE MUSTAPHA BOUMERCO ALGER

LUN 2 MARS 2015

ABERCE BAER HINA 232  
 15, RUE BENKARAB  
 43000 HILA  
 W- DE MILA

\*AVIS DE DEBIT LIAISON SIEGES\* OPERATION N° L33-0165

N°-CONTROLE = ZEL302\*UN64023

VEUILLEZ A L'AIDE DU PRESENT AVIS, CONSULTER NOTRE COMPTE DE LIAISON DU MONTANT DE L'OPERATION  
 NO DE COMPTE CLIENT : 145003169

NO DU DOSSIER :

BSE 16 02 15

Banque de l'Agriculture et du Développement Rural  
 Direction des Opérations Financières  
 Sous Direction des Opérations avec l'Étranger  
 P.J. - FORMULAIRE 4 + COPIE SWIFT  
 POUR APUREMENT

MONTANT TRANSFERT EN DEVICES : 11.000,00 EUR  
 AU COURS DE : 107,0885

CONTRE VALEUR EN DZD : 1.277.973,50 DZD

COMMISSION DE TRANSFERT : 2.444,95 DZD

TAXE SUR COMMISSION : 790,64 DZD

COMMISSION BANQUE D'ALGERIE : 4.277,97 DZD

1010165  
 DATE DE VALABILITE : 19 02 2015  
 A PORTER AU DEBIT DU CLIENT : 4441.182.597,04\*\*\* DZD

Signature

SALUTATIONS DISTINGUEES